



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

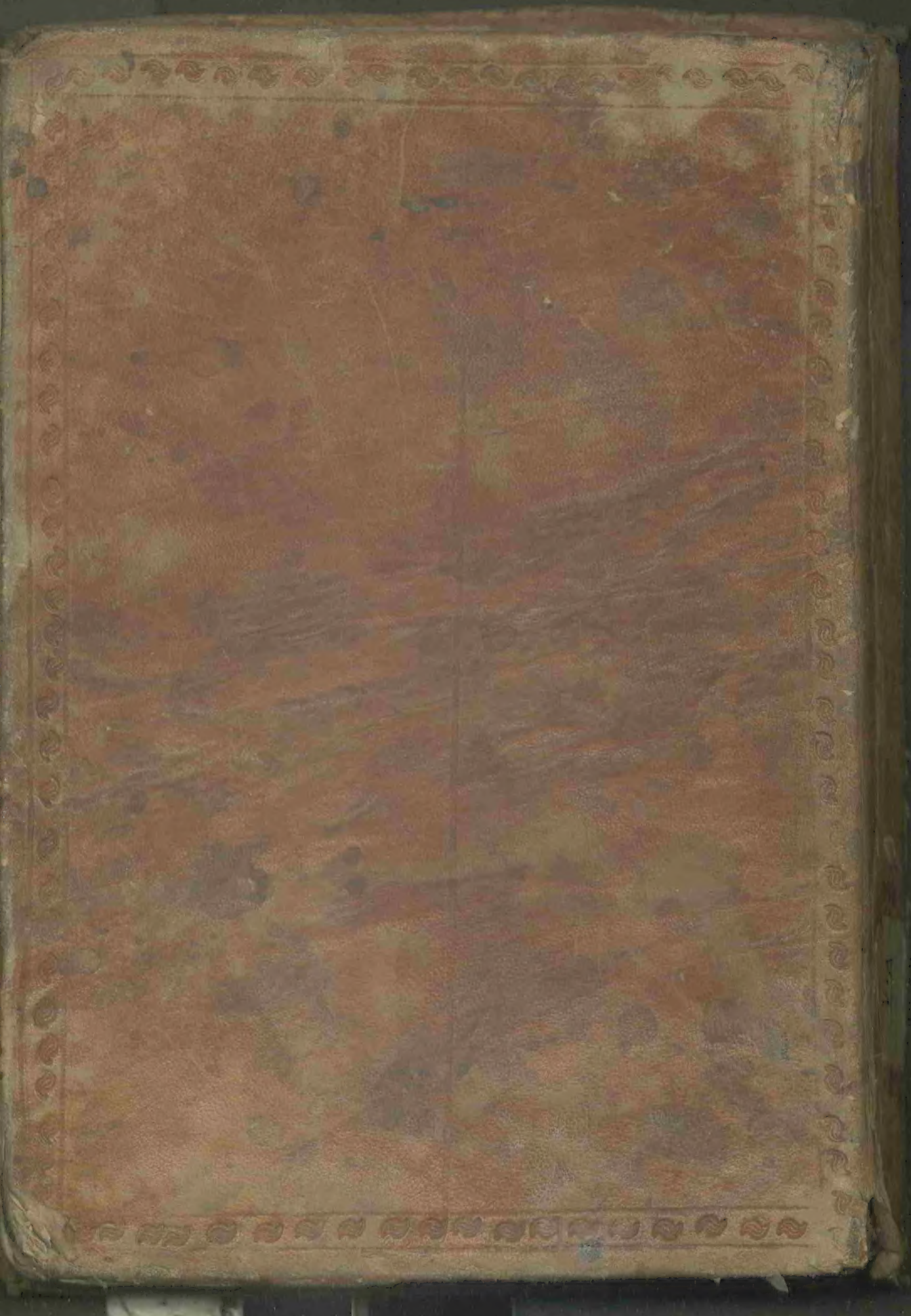
نام کتاب: اِيفَاعِ القَوَاعِد

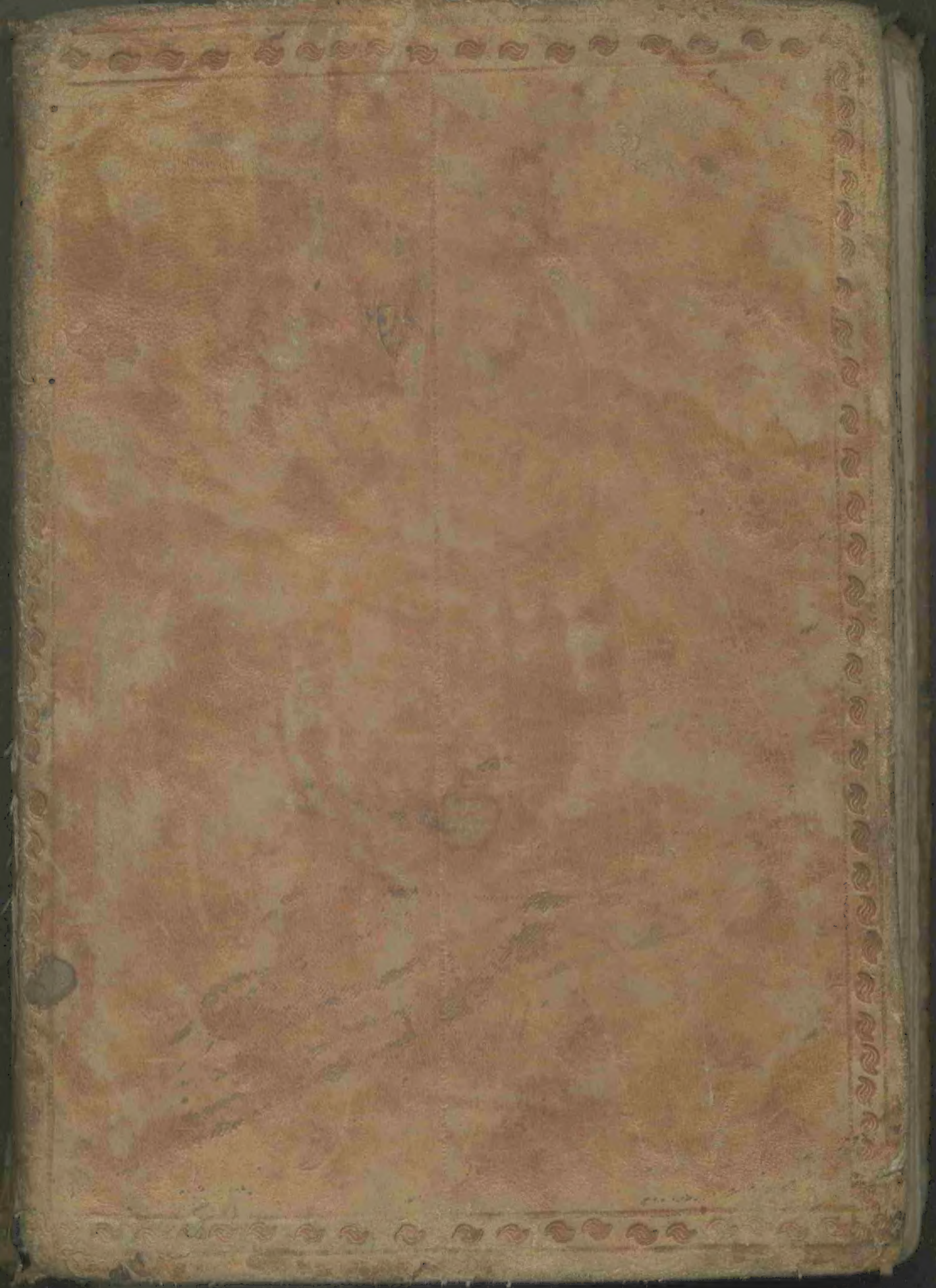
مؤلف: فخر المحققین حلی

شماره کتاب: ۷۰۸ مسلوک

اندازه: ۲۵x۱۷

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۱۳۸۹





۱۱۱

ایضاح الفوائد فی شرح التواضع

نسخه اصل است

محتوی ۱۱۱ برگ و با ضافه یک برگ سفید در اول
و یک برگ سفید در آخر

۲۵ x ۱۷

إيضاح الفوائد

٧٠٨

الاعتقاد وهو اخبار السج في المبسوط والخلاف وابن ادريس للاصل ولانه لا ينسب الا بالله تعالى
كما تقدم وهذا خبر عن عدم التقاد وكما وانسها انه يحل تحت فيها الكفار وهو قول القند والسج
في باب الكفار ان من الظاهر والصدوق وابن البراج وسلام فعلى هذا منع عدم وثالثها قول
ابي الصلاح فانه قال قول الغالب فيقول من الله ورسوله او احدا لا به عليهم السلام مطلقا محذرا من
كلونه ما يؤمن به عليه التوبة وكفاره طهار وان كان كرها فلا شيء عليه وان علق في الشرط لم يحالف
ما علق عليه البراهمة الكفارة المذكورة في القول بوجوب الكفارة بالحج ما واجب من الكفارة
فتبينه اقوال اجد ما انه يجب كفارة طهار فان عجز عن كفارة من وهو اخبار الشيخ في باب الكفار ان من
النهاية وبعده ابن البراج وقال سلام كان طهار ولم يذكر حال العجز وانسها فيقول ان عجزه انه بكفارة
النذور وانسها قول الصدوق انه يصوم لله ايام ويصدق على عشرين مساكين وفي بعضها اخبار
المصنف في المحلة هو اطعام عشرين مساكين لكل مسكين من مسكين وسعير الله تعالى لما رواه محمد بن
يحيى في الصحيح قال كتب محمد بن الحسن الصفار الى ابي محمد العسكري عليه السلام رجل حلف با
الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ان لا يتوبه وكفارة فوقع عليه السلام طهر عشرين مسكينا
ويستغفر الله عز وجل وهذه الرواية التي اشار المصنف اليها اخيرا قال شيخنا
النهاية والحق عندي انه لا كفارة في شيء من ذلك لان ما ذكره الشيخان لم يشأ
الكاتب الحجة لا تطرف اليها من الاجمال قال في
كفارة طهار وقيل كفي بخير ومما اقول
شأن هو الظاهر من كلام الشيخ في الظاهر
ذكر الحاصل في هذه المسئلة المتقدمة في الباب
في الشيخ ما رواه خالد بن سدر اخو جستان
انه اذا اخذ شيئا او جهر او حرف نحوها او غفد في
اه الاصح عندي انه لا كفارة للاصل

قال في
منها

ابن كتاب شرح
علاء است تأليف
في الحقيقة
رجوع شوق
ج ٢ ذرية

كتاب مفقود
٧٠٨
١٣٢٨

منه من بعضه فحسده ومن اصابه البراءة في بعض فليس مولنا جرت شعرة هانداض مولنا جرت شعرة
عرفنا حقيقة عرفته والثاني سالبه جريه فليكون الاول يوجب كليه والجواب المنع من صدور الصغرى
قال **وليس الله سر** ومن يروج امرأه في عذتها فادرتها واكثر تحسده اصبر من فتن وجوا
علمي اقول **قال ابن ادریس** انما على سبيل الذنب واطلق الشيخ في النظاره وقال من وج
امرأه في عذتها اكثر تحسده اصبر من فتن ولما ذكر الوجوب او الذنب وذكر ابن حزم واما المصنف
الوجوب وهو اختار ما عمن الاصحاب اجتمع الموجبون ما رواه ابن حزم في المهدب على نصه
قال **وليس الله سر** ومن يزوج امرأه في عذتها اجتمع الموجبون ما رواه ابن حزم في المهدب على نصه
ما اختاره المصنف مما ذهب ابن ادریس فنصر الرضي على الوجوب والشيخ وجماعه من الصنف قالوا انما
صايبا وليس سر وضو الوجوب او ذنب والا فمضى عندي الاول لاصل اجماع الرضي والاجماع وبقوله تعالى
والخمر لعائن لکم یخرجون ورواه عبد الله بن المغيرة عن جده عن الصادق عليه السلام یخرج من امر عن العنة
انما انضاف الذنب قال صليها وبصيح صايبا والاجماع لم يجمعوا ولا دلالة في الآية على مطلوبة
ه فقطوعه السند **قال** **وليس الله سر** ومن ضرب عبده فوالله لجد استحب
كفارة بخله وفي اعتبار اي حيد او حيد الحرة اشكال **اقول** **نستأمن ان اللفظ المقول**
بالشك لا يحل على الاول عند الاطلاق لاصالة البراءة ومن انما لجد اذ يطلق عن غيره
انما لو ادبه جد الحرة والمجتمعي ان الاشكال هنا من عارض اصل بعاد الملك ما
من انما لجد الحرة والادب العنة لا اجد

النسب
بصر على الحد مطلقا والحد الكافي على الكل بمعنى أي جبر
الحكم بحد الحرمة لانه السقف الطرف الثاني في العنق وفي
الاول الاوصاف قال — وليس الله سميعا عليم وهو
وفي غيرهما على الاقوى اقول — اختلف الناس في صحة عقول
جماعه كالمرتضى وابن الحنفية وابن الصلاح وسلمان ابن ادريس
في المسبوط والخلاف بالصحة وجميع الكل على انه لا يصح
في غيرها فكل من صدق عن الكافر مطلقا منعه

سید
الکمال

لا في الكفار اختلفوا هناك في الشرح في البسوط والخلاف يصح لكنه مكرره ومنع كثر من
 اصحاب منه ووالدي قدس الله سره لو وقع في الاولى وجزم في الكفار ان كلها لعدم الصحة
 وهو الاصح عندي لانه تغير الموصوف لا يفسد براه الدنه مما هي مشغولة به نفسا ولا يجري في ربح
 ما وجب اليقين الا اليقين او ما توله الشارع من له وانه تعالى قيد في كماله قبل الخطا بالانسان
 بحال المطلق علما في الباطني وان اختلف السبب على ما ذهب اليه بعض الاصوليين فهو ممكن
 عندهم وعندنا الرابع لما رواه سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام قال سألته ايجوز للمسلم
 ان يقتل ميتا مشركا قال لا قالوا الاستدلال بالخاص على العام قلنا قال تعالى فاليهود والجمع
 المعز للجموم قالوا اخبار عن الماضي فاللهم للعهد قلنا حكم الكل واعتاده هو واحد قال
 قدس الله سره وهل يعتبر الايمان الاقوى ذلك اقول — احلها لعالمون في اسراط
 الاسلام في اسراط الايمان فعال ابن ادرس الجزي الا المومن وهو الاصح عندي والا فاقوى عند
 والدي ما تقدم من الاجسام في — قدس الله سره ولو اعتق من لا حسن له مسدده
 ولا اقرب عدم الاجراء اقول — وجه الغرض انه في حكم الميت ولهذا اخذ آذ النجس في
 الله والقتل مع وجوده بغير موته اذا صارته حيوة غير متفردة وفاته ويجعل عدم القبح
 منه واصله تقا وجوب الكفار في — قدس الله سره ويجري العصف
 وفي رواية لا يجري في الفعل الا البايع الجنة اقول — قال ابن
 ادرس عن علي وقال ابن البراء لا يجري وهو اشار والي هذا الجرح
 من يحيى في الحسن عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل يظلم
 من امرائه يحرقه في المولد في الكفار فقال كل الحق يجوز منه المولود الا كان الفضل فان الله
 في قوله لا يحرقه يعني بذلك محرقه ولا يخلع الجنة اجماع المصنف بالله موثوق
 في المأذونة والاربع طوعه ولو لم يكن لفظ الشهادة بعد التلويح فكون حقيقته واللفظ
 له تعالى والذين امنوا واستقاموا ربنا نعم ربنا ان الحقايق هم ربنا بهم
 قوله استقاموا ربنا بهم في الايمان لا في اعمال انما هم في العلم
 في الفعل هو المباشرة والمثولة والخبر وكلها صادرة من الفاعل والاصل

فيكون اسطره اختيار سببه وعلى كلى التفسيرين فالوجه من الاشتراك المفعلي وكما في الثاني انه يستلزم

تأخر المية عن الوقوع فيكون الجساط مقبول اما ان يخرج عن الحق ناسا اولانا فان يخرج عن الحق ناسا
تغير الصورة لانه يخرج على كل تقدير لانه ان كان الحق قد وقع عن المرتبة اجزا الصورة عن المحرر وان
لم يخرج عن المحرر اجزا الصورة عن المرتبة فهو متيقن اجزا او غيره غير متيقن والثالث انه يقتضي لزوم
الا بالحق في نفسه مع القدم عليه وهو هنا محتمل ان لا يخرج عن الحق فالجواب نعم انفسا الحق ناسا وغيره
غير متيقن اجزا او يخرج للعلل الكلية الاصولية وهي ان كلما كان شئ ناسا في الوجود فليس لا يتناول
الا بالحق في الحق مع القدم عليه وشكل بان نحن الحق كانه ملزوم له انها ليست في نفسه فلو حكمنا
تعيين الحق لزم احد الامرين وهو اما الحكم بثبوت الملزوم او المسبب مع الشك في اللانتم او السبب في
الحكم بغير المزمع الاول يدعي البطلان والثاني يستلزم الترخي من غير مرجح وهو محال ولان
الحق في الحق في المحرر وهو ناسا في المحرر وثبت احد المسامير في الآخر والجواب ان الحق
في الكفارة ما يستلزم معاد كونه وهو هنا بعض الحق لعرض لا سبب الكفارة وقد بعض الحق في الكفارة
المحرر بسبب غير ما كانه قد مر عليه مع الحق في الاطعام والصوم والنظر الى هذا الاشكال
قال المصنف ولو لم يخرج الاقرب وجوب الحق في الصلا اجمالا المحرر في صرفه الحق
هذان المعنان كما في الاصول المحرر في الاجزاء وهذه الفروع كلها الاساني عندنا
لوجوب الحق في عدم اجزاء الاطلاق مع اختلاف السبب والحكم انما
فان قال ان في المحرر في صرف الحق في بعض هذه الاشكال هذا
هذا الباب قال قد مر الله سبحانه ولو استقر لانه او
الاجزاء اشكال فيشاء من ان يثبت الحق في ثبوت ذلك اما
بصادق اليه ملكا اقول ومن ان الله
النسب لشروط دخوله في ملكه والشرط مسقط
وان ملكه في ان قبل ان الوقوع اليه وغدا
به الحق عن الكفارة واستنبيه اليه
السداد في ثبوت ملكه لا في ملكه

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

الاشكال في موضعين
في ثبوت الوقوع في ملكه

لا يخرج عن الكفارة وجوبا
فان وقع عن الكفارة
فان حصل في كل رطل لا يخرج

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

فان سمي طاركا او ارتطبا
فان وقع عن المباشر
لا يخرج عن صدره في كل حكم
في اذا لم يخرج عن الحكم
والعرض لانه انما سمي
فان الوقوع عن المحرر
فان حصل في كل رطل لا يخرج

في الصوم بالحيث فانه لا يجب عليه العتق ولا صلته براه الذمه فيما زاد والا فوي عندك ان حال الشرح
 معين لما فيه الواجب المكتبة وال... قدس الله سره وحجب السابح بان يصوم شهرًا مساعدا
 ومن الثاني ولو يوافق أهل الجور يعرض الباني قولان ولا خلاف في اجزائه اقول... اذا اوجب
 على الجور في كفارة كالطهارة صوم شهرين متتابعين وجب تاجع الشهر الاول وبحرم الافطار في اسائه
 فان افطرت لم يفرغ له تعالى ولا تعلقوا اعمالهم والاستئناف لانه لم يحصل الكفارة التي يصح عليها الشارح
 ويجب عليه ان يصوم صومه باليوم الاول من الثاني فاقطعه ثم واستأنف الشهر الاول كله وهذه
 احكامه اجمع عليها الاصحاب في حكمه وهو انه لو فرق بين بعد اليوم الاول من الشهر الثاني بحركي الحائض
 وفيه لا يفرق نعم وهو اختصار في الصلاح وان ادرى من الظاهر من كلام السيد والمعيد وقال
 ابن الجوزي انما يكون مباحا وهو الظاهر من كلام الشيخ في المبسوط وان يعقل ولا...
 في الثاني يعطى وجوب السابح في الشهرين وان تباينه الشهر الثاني يوم منه الاول...
 واختار المصنف في الخلاف من ههنا الجسد واجبه عليه باصالة...
 ان يحصل له اول والثاني بحال لا يستلزمه عدم الاجراء لانه غير المأمور به
 المطلوب ولما رواه الجلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال...
 الاخر اياما او شتاء منه الحديث اجمع الاخرين بان...
 فتقصر الام ولا استبعاد في الاجزاء مع الام احباب...
 والاقرب عندك احسان المصنف في المختلف قال...
 للتابع وفي تبيان فيه اشكال اتوا...
 الابد الزوال بطل يومه في اليوم...
 دفع العلم غريبات وقوله على...
 في التبيان قال...
 انفسها او على...
 حاصلا على...
 فقط...

في الصوم بالحيث فانه لا يجب عليه العتق ولا صلته براه الذمه فيما زاد والا فوي عندك ان حال الشرح
 معين لما فيه الواجب المكتبة وال... قدس الله سره وحجب السابح بان يصوم شهرًا مساعدا
 ومن الثاني ولو يوافق أهل الجور يعرض الباني قولان ولا خلاف في اجزائه اقول... اذا اوجب
 على الجور في كفارة كالطهارة صوم شهرين متتابعين وجب تاجع الشهر الاول وبحرم الافطار في اسائه
 فان افطرت لم يفرغ له تعالى ولا تعلقوا اعمالهم والاستئناف لانه لم يحصل الكفارة التي يصح عليها الشارح
 ويجب عليه ان يصوم صومه باليوم الاول من الثاني فاقطعه ثم واستأنف الشهر الاول كله وهذه
 احكامه اجمع عليها الاصحاب في حكمه وهو انه لو فرق بين بعد اليوم الاول من الشهر الثاني بحركي الحائض
 وفيه لا يفرق نعم وهو اختصار في الصلاح وان ادرى من الظاهر من كلام السيد والمعيد وقال
 ابن الجوزي انما يكون مباحا وهو الظاهر من كلام الشيخ في المبسوط وان يعقل ولا...
 في الثاني يعطى وجوب السابح في الشهرين وان تباينه الشهر الثاني يوم منه الاول...
 واختار المصنف في الخلاف من ههنا الجسد واجبه عليه باصالة...
 ان يحصل له اول والثاني بحال لا يستلزمه عدم الاجراء لانه غير المأمور به
 المطلوب ولما رواه الجلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال...
 الاخر اياما او شتاء منه الحديث اجمع الاخرين بان...
 فتقصر الام ولا استبعاد في الاجزاء مع الام احباب...
 والاقرب عندك احسان المصنف في المختلف قال...
 للتابع وفي تبيان فيه اشكال اتوا...
 الابد الزوال بطل يومه في اليوم...
 دفع العلم غريبات وقوله على...
 في التبيان قال...
 انفسها او على...
 حاصلا على...
 فقط...

ومن الامم عندك

سنة في وجوب الصبر حتى يخرج السنة اشكال اقربه الوجوب الامع الضرر اقول...
 وجه القرب انه مع عدم الضرر بالناظر قادر على الاسان بالسابع من غير ضرر حقيقه وكل كان
 كذلك وجب عليه الاسان ولا يتم الا بالناظر وبالا يتم الواجب الاله فهو واجب والتاخير واجب
 واما الضرر فهو عذر لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام واما الكبرى فمقطعيه
 ويحمل عدم وجوب التاخير لعدم التوقف بالقدرة في المستقبل وهذا الاحتمال عندني ائوي
 قال... قدس الله سره ولو جازعت في ثناء الثلاثة الايام في كفارة المن والافق في الطاع
 ساعدا اقول... هذا اختصار الشيخ فانه اوجب في كفارة المن الاستئناف لاعتدائه
 كصوم الاعكاف وكفارة من افطرت من قضاء شهر رمضان واخاها ابن جهم وقال ابن
 ادرس لا يقطع السابح ويجوز السأفانه قال صوم كفارة المن وهو ثلاثة ايام مساعدا
 لا يجوز الفصل بينهما الا افطار بخار الا ان تعرض مرض او حوض فحجز الباء على ما تقدم سواء
 من النصف او اقل من ذلك قال... قدس الله سره ووطو الخطاه لقطع السابح
 اي اقول... هذا قول الشيخ في المبسوط والخلاف واستدل باجماع
 ائمه بقوله تعالى فصيامة شهرين متتابعين من قبل ان تاسا وهذا قد
 بان وقال ابن ادرس لا يقطع السابح لانه لا دليل على استئناف
 اصل براه الذمه ولان الاستئناف ملجأ الا في المواضع
 باقائه الشيخ لانه تعالى اوجب عليه صوما من...

الرابع في الاطعام قال...

رضى الى الاطعام ويجب اطعام ستين مسكنا لكل
 اقول... الاول وهو وجوب المدا
 او في المختلف لاصل براه الذمه ولان الواجب
 فحوى الاول لسانه بالحسروى عبد الله
 طاه ادى دية الى اولائهم لعن رفته
 بعد امد وهذه الرواية حجة

وهو الاقوى عندك

براسها والثاني قول الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف واجبة بالجماع النزوة وطريقه الاجسام
والجواب الاجماع ممنوع لوجود الخلاف فان ذهب الصدوق قد ذكرناه وقال القدر لكل مكان
شبهه في يومه وادني ما يطعم كل واحد منهم من طعامه وطور طلاق وبيع وبيعة سداد والله
قدس الله سره ولو جاف المطامير الضرب على الوطئ من وجوب السابغ لشبهه فالاقترب الاستفال
الي الاطعام اقول وجه القرب استلزامه الضرر وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وحسب
القدر فليس الجور والاستفال المرتبة الى المرتبة الثانية انما هو بالعجز والامح عندي ان كان المضر بالمرض
او الشين الحق بالعجز والافلاق والله قدس الله سره ولو وطئ في اشارة الاطعام لم يلزمه الاستفال
والاقرب وجوب اخرى اقول وجه القرب ان هذا مظهر وطئ قبل التكبير عالم الحمارا
وكل مظهر وطئ قبل التكبير عالم الحمارا وحب عليه كفار ان فهذا محض عليه كفار ان اما الاولي فانه
ما لم يفعل كل الاطعام لم يكن كفرا انصدق الله قبل التكبير واما الثانية فمظهر ولا يصح محض عدمه لان
قبل التكبير انما يصدق قبل الشروع فيه لان قبل التكبير مظهر لا يشارة التكبير عرفا اما مظهر عليه
والجواب الاول والله قدس الله سره وهو الجورى للفقراء استكمال الا ان قلنا انهم اسوا حالا
اقول استأنس من القرآن على المساكين فلا يرى غيرهم مظهرا ومن الخلاف واقع
في انهم اسوا حالا ان قلنا المسكين اسوا حالا من الجورى الفقير مظهرا وان قلنا ان الو
حالا احمل الاجراء لان اياه الحاجة وهي كذا ومن انه لا يجوز ان يعطى ماله
والحق ان الله على قدر بره ان يكون الفقير اسوا حالا من الجورى والله قدس الله سره
لكونه حقيق في قدر المشرك او الاشرار القاطن عليه هل يحمل مع الاطلاق على بعض
ولتعارض هذه الاصول قال المصنف فيه استكمال والله قدس الله سره ولا يجوز
الصرح الى ذل الغني ومن يجب بفضله عليه وعملوكه والاقرب جواز والله قدس الله سره
ولذا الغني اما غني او فقير فان كان الاول لم يجز وان كان الثاني فهو غني والله قدس الله سره
قوله ومن يجب بفضله عليه الضمير في عليه باجبه الى الغني كاسه و
المعسر فاما ان يكون مكاتبه او مكاتب غيره فان كان الاول قال المصنف
انه لانه مسكين ويملك وانما يبيع المعسر يخرج عنه الجورى ويعني الجورى

ان

الشرط لانه لا يجوز ان يكون ماله في غيره

وبنقله او عذر في كسبه ما والمعسر بضربه فان قيل انما استحوذ الزكوة لانه داخل في سبيل الرقاب
لا التملك ولا يملك ذلك كاجتماع الجور الكفار تلك متفرقة لنا الآية لا تعني ذلك المسكين انما
بفضله الاطعام فهو يشبه الاغنياء والتملك الذي يستلزمه الاطعام لا يحتاج الى الاستفراغ والادنى
عندي انه لا يجوز لانه محمول لقوله عليه السلام المكتاتب رق فابقي عليه درهم وان كان الثاني فان قلنا
يجوز للمكاتبه وللمساكين الغنر اولى وان قلنا لا يجوز لمكاتبه اجتنال الجوار هنا والا فوقي عندي عدمه
والله قدس الله سره اما عبد الفقير فان جوزه بملكه قبول الحاجة او اذن له مولاه جار والا
فلا اقول الرق ان قيل التملك بالحاجة او غير طر او اذن له مولاه في اخذ الدفان
جواز الدفع المده وان قلنا بعدمه لم يجز ولا يرضى عندي عدم الجوار والله
قدس الله سره ولا يجوز ضمها الي من يجب عليه بفضله الامع فقر المكاتب على اشكال ان
يستأنس عدم وجوب البقية عليه مع اعساره فصار كالا جسي ومن غمير البض على عدم جوار الدفع
الي من يجب البقية عليه والا فوقي عندي الاول والله قدس الله سره ولو صرف الى مكاتب
فالمجسوب مده وفي اسراجاج الرائد اشكال اقول استأنس به دفع الرائد على انه صدق
ونوى بالقرينة وكل صدقة نوى بها القرينة يلزم بالعضف كمالا يلزم بالبض فلا يرجع له فيه من
انه ان ادعى الكفار ولم يحصل فليس بفقير عن ذلك فله اخذ ما دلت الفتن بآفته فاذا انقضى
والله قدس الله سره ولو صرف على ما به وعشرين مكنيا لجل واحد يصفه
نعمه وفي الرجوع على الباقي اشكال اقول استأنس بما عدم في حارة
والله قدس الله سره فكم كفارة العتق مخيرة بين العتق والاطعام
والكسوة فاما المسا الفقير وجب ان يعطيه ثوبين مع القدر وواحد مع العجز وقبل الجورى مطلقا
في هذه المسئلة اقول اربعة الواجب ثوب واحد مطلقا وهو قوله في
موطا وابن ادرس استأنس قال في المبسوط رواه اصحابنا وقال الصدوق لكل رجل
ربا الثوب للماء وهذه عبارة المفيد ايضا وكذا قال سداد
واحد وهو قوله الشيخ في النهاية وابن الجارح وهو اخسار الى الصلابة
الرجل اجزا ثوب واحد والشيخ رحمه الله زوى في الهدي

وهو اخسار ابن الجارح في الصلاة

الثالث من اقسام الام الميراثية وينسب الى احوالها الميراثية على ما فيه عشر سنه وهو سنة الاحوال الميراثية
 ثلثها انسان بين الحال والحاله من جهة ابيها بالسوية لكل واحد ولها ما هو اربعة من حالها والحاله
 من جهة ابيها بالسوية ولها الثلث انما عشر اقسامها اربعة منها العمة والعمة من جهة ابيها واثانيه
 اربعة منها من قبل ابيها اربعة منها من ابيها وخمس ثمانية عشر لقرابة الام كما بينا وستة وثلاثون
 لاقرباء الاب اربعة وعنده من الام اسعشر ولها اربعة وعشرون للام والدة من الابوين اولاد اب
 ان يكون الثلث بين اقسام الام واخوانها الملائمة للاحوال الميراثية بالسوية ولها ولا عمة ولا ابيها بالسوية ايضا
 ويصح من ما به وما به لان الثلث تقسم على احوالها واخوانها على اثني عشر ثلثها للاخوان الميراثية
 لكل منهم سهم وثلثها لا عمة ولا ابيها بالسوية وذلك انما يكون من سنه وتلثين والثلثان للاعمام لثمة الام و
 بالسوية لا يقال هو الام من قبل اب الممت والمختار انما هو بالاب لاننا نقول انهم يتقربون بالام والنسب
 العام على تساوي الذكر والانثى في ذرية الام ولا نسلم ان اب الام اب حقيقه والثلثان سنة عشر الملائمة
 عمر الاب وعنده مضرب ثلاثة في سنه وتلثين تصير ما به وما به ومنها يصح **المطلب الثاني**
 في ميراث اولاد العمومة والمخولة **فصل** **دس** في ميراث شخصات وحلها من
 عم له من قبل اب ابيه هو ان ابن خال له من قبل ابيه هو ان بنت خاله له من قبل ابي ابيه هو ان بنت
 عمه له من قبل ام ابيه وابي بنت عمه له ارجى من قبل ام ابيه مما كانت خاله ايضا من قبل ابي ابيه واذا
 لها ذلك وثلاثة بنى ابن عمه آخر من قبل ابي ابيه وثلاث بنات بنت عمه له من قبل ابي ابيه
 الشخص الاول له اربع قرابات وذلك لان عم المتوفى لابيها كان هو خاله لانه مولد لاسا
 لانه هي خالته لابيها فولدت بنتا ثم زوجها ابن ابيها بالثلاث المذكورة فولدت له ابنة
 الرابع يجعل كاربعة نفر وهكذا في اولاد العم الاخرى الذين هم اولاد الحاله ايضا فيكون المسئلة كمن
 ترك خالا لام وخالين لاب وعمة وعمين لاب اصلها ما به وما به ثم يجعل نصف كل واحد
 منقسما على اولاده فكل خمسة واربعون لذي القرابات الرابع منها ثمانون واحد وستون ولذي
 القرابات ما به وخمسة وثلاثون ولحواد العم الثلاثة سنة وتسعون ولحواد العم ثمانية واربعون
اقول **لما بينا ان اولاد العمومة يقومون مقام ابائهم واولاد الحوز**
ابائهم يقومون عليه ان القرابات الرابع من له عم لاب وخال لام وعم لام وخا
 وصنف الاعمال كما ذكر في كتاب النكاح
 لحواد الميراثية الحاله والحاله من
 قبل ابيها بالسوية ولها الثلث
 وما به من الابوين كذا وكذا
 الثلثان للام والدة من الام
 والعم من قبل الام بالسوية

عم الام عم الام
 عم الام عم الام

حرام حرام
 حرام حرام

والثلث الذين هم اولاد بنت عمه من قبل الام الاب ابنت خال من قبل الام غير له عمه وخاله
 ولله من قبل ابن العم غير له عم ولا بنات من قبل عمه غير له عمه كافر المصنف وليس له سهم
 كمن مات عن خال ام وخالين لاب وعمة وعمين لاب واصل فربصتهم بلانته ولجده
 منها نصف كلاله الام الحاله الام سدسه مضرب سنة في لانه سلع ما به عشر للاحوال الثلاث
 سنة سدسها واحد الحال من قبل الام وخمس للخالين بالسوية مضرب اسن يخرج النصف في اصل
 النصفه وعي ثمانية عشر سلع سنة وليس الثلث للاحوال تقسم عليهم والثلثان للاعمام لثمة الام
 ثمانية للغير بالسوية ولها العمة والعمة من قبل الاب احاسا لا تقسم مضرب خمسة في سنه
 وثلاثين سلع ما به وما به ثم تنقسم هذه لان ما يحصل لبي العم من قبل اب الاب اشان وتكون من ثمانين
 التي هي ثمانين تقسم عليهم اثنا عشر كل سهم وكذا ما يحصل لبيات بنت العم الثلاث وهو سنة
 عشر ثمة الملائمة ولا بد ان يصحح لما مضرب ثلاثة في طيه وثمانين سلع خمسة واربعون للاخوان الميراثية
 ما به وما به سدس ذلك الحال من جهة الام وهو ذوات القرابات الرابع والباقي من الثلث وهو ما به
 وخمسون نصيبا خمسة وسبعون لكل حاضرين من قبل الاب اربعة ما ذوات القرابات الرابع
 والنصف الاخر لابي الحاله والعمة واخيهما والثلثان وهو ثمانون وسون لبي الاعام والعمة ثلثها
 لحواد العمين للام اربعة ما ذوات القرابات الرابع له نصف ذلك وهو نصف عمه لام وذلك ستون
 وعشرون من ثلث الثلث والنصف الاخر لحواد العم الاخرى من قبل الام اعني الام والبنات
 لبي لحواد العمين والعمة من جهة الاب تقسم ثمة احاسا نصف عم الاب يخص لذي القرابات
 الرابع وذلك سنة وتسعون وخمسان لبي ابن العم الاخر ولسات بنت العم الاخرى من جهة الاب خمس
 فيكل لذي القرابات الرابع ما سان اربعة وسون وحواد العم والحاله واما الميراث والبنات ثمة
 ما به وخمسة وثلاثون لكل واحد منهم خمسة واربعون ولحواد العم الاخر وهو لانه من قبل ابن عم من
 جهة الاب سنة وتسعون ثمة الملائمة لكل واحد منهم ثمانون ولسات بنت العم الاخرى
 ثمة الاب ثمانية واربعون لكل واحد منهم سنة عشر **الفصل الرابع في**
ايجان **دس** في ميراث مع الولد ذكر اكارا واشتق اولاد اولاد
 اربع ومع عمة لهم اربع النصف مع جميع الوراثة والمباي الغريب ان وجد فان

عليها وهو سهم للاحوال اعلم عليهم
 سهم والبنات وهو ما به وعشرون
 عليها ولا ولا العمة والعم وهو اربعون
 سهم ما به من قبل اب الام والعم والعم
 اخرا خمس وعشرون عشر لعمه
 العمة الملائمة وخمسان وهو اسان لبي
 لحواد العم الاخرى ثمة الملائمة
 مضرب ثمانون في ما به ثمانين

وهو ما به وان يكون سهم
 الملائمة لبي سنة عشر

وصنف الاعمال كما ذكر في كتاب النكاح
 لحواد الميراثية الحاله والحاله من
 قبل ابيها بالسوية ولها الثلث
 وما به من الابوين كذا وكذا
 الثلثان للام والدة من الام
 والعم من قبل الام بالسوية

منه مانع نص السارح عليه وثبت مانع النسبة الى احد الاربعين لا يستلزم ثبوت النسبة الى الآخر لانه
تخصيص يقتصر فيه على موضع اقتضاه المخصص لا غير من حيث قولكم كاج الارض بشرط الدخول لم
يصل الشرط فلا يحكم بالصحة فلا يحكم بثبوت الارض والالحاق بوجود ذي المدعى غير المحسوس من غير العلم بوجود
مبتدأه وهو محال وبود الدون فان الدخول بشرط صحة الكساح فلو شرطت به دار والحوادث ان
المشروط الدون والدخول كاشف عن الصحة وعدمه كاشف عن البطلان لصحة الكساح مع البر والافوي
الاول قال مدس الله سره والزوج يورث من جميع ما خلف المراه سواء دخل او اذا كان المقتد
في غير مرض الموت اما الزوجه فان كان لها وارث من الميت فذلك وان لم يكن لها ولد فالمشهور ان الارث من
الارض يعطى حصتها من الارث والارث والتملك والتملك والتملك من الارث والمساكن ومن يورث من
الارض ايضا من العساقول اجمع المسلمون على ان الزوج يورث من جميع ما له الزوجه مطلقا
واحدا وصاحبا في الزوجه اذ الميراث لها ولزوجه على احوال بله ذكرها المصنف استرها الاول والارثان عليه
اكثر وهو في المذهب اظهر والسابق في المصالح والمفاد وابن ادرس والمالك قول الرضي والاول
احسار الذي وهو الاقوى عندي واجمع الشيخ عليه في الطريقة عارواه زان في الصحيح عن الباقر عليه السلام
ان المراه الارث مما ترك زوجها من الثوب والدور والسلاح والدواب شيئا يورث من المال والفرس والمالك
ومناع السب مما ترك زوجها من الثوب والدور والسلاح والدواب شيئا يورث من المال والفرس والمالك
عن الباقر عليه السلام قال لا يرث من الارض ولا من العمارات شيئا الا بال لا يصح الا بال
بالرأيه الاولى والارث من غيرها من السلاح والدواب ولا يقولون نه لا بالبول الحا
ما يجيء الولد الاول والدواب يحمل على انه او ثمنها او اوصي بها وخرج من المالك لان اسوان
خاصه وقوله المراه اللام في العهد لا يقال انها تنفي روايه وردت على صور خاصه فلا سدرى لان
نقول لا نسلم عدم التعدي اذ الميراث ليل على اختصاصها وبذلك عليه ما رواه محمد بن مسلم في الحسن عن احمد
عليهما السلام ان المراه لا يورث من تركه زوجها من ثوبه دارا وارض الا ان تقوم الحجة والمشتبهه يعطى
ربها او شيئا الحديث لا يقال الارثان عامه بل خصصتم بها غير دار
الذي يورثها غير دار الولد ونسبه ابن المراه وان جرم واثم الشيخ المني
المريض اطلقوا القول بان الارث من ماد كراهه ولم يعدوا احد من الولد والصبر

وغيره على ان يكون الميراث

انني وهذا قول حسن وافق طريقة التوفيق في بعض المواضع وتعالى بها في بعضها فاقا المواضع كما تقدم من
المشاكل واتما اختلافهما لا يوفقنا ابنا وبنينا وخشي على هذا القول كون المسألة من تبعه للثبوت سيمان
وللابن اربعة وللحبيث ثلاثة وعلى الطرف الاول سله المذكور من خمسة والارثان من اربعة ضرب احدهما
في الاخرى كون عشرين ثم انس في عشرين بلع اربعين يكون للثبوت سهم في اربعة وسهم في خمسة كمالها
تسعة وللذكر ثمانية وعشرين له سهمين في خمسة وسهمين في اربعة وهو ما ذكرناه وللحبيث سهم في خمسة
وسهمان في اربعة يكون لها ثلثه عشرين سمانا وعلى الاول يكون لها من الاربعين ثلثه عشرين وثلث وهذا
الطرف الثاني اقر من الاول الى نصف السب ونصف الابن واتما اثبات وهو طرف الدعوى فيما بقي
بعد الثمن فانه وافق طريقة التوفيق في اكثر المواضع مثلا هذه المسألة المذكور الحسنان ستم وهي سنة عشرين
من اربعين وهو يدعى النصف عشرين وللثبوت الخمس ستم وهو ثمانية وهي يدعى الربع ستم
وهو عشرة وهي يدعى الخمس ستم عشرين والمخلف من الفرصة سنة اسهم يدعى الحبيث كذا في تعطيه لصفها
بلايه ومع عشرين نصير ثلاثة عشر والابن يدعى اربعة تعطيه لصفها اشين كماله ثمانية عشر والابن يدعى
سهمين يدعى الباقى نصير ماسما نصير لها سبعة وقد قال قوم بالنورث بالدعوى من اصل المال فعلى هذه المسألة
من ثلثه وعشرين لان المدعى فيها نصف وربع وخمسان وخمسة عشر ونعطى الابن النصف عشرين في الست
خمس والحبيث ثمانية يكون ثلثه وعشرين لان المدعى فيها نصف وربع وخمسان وخمسة عشر ونعطى الابن
النصف عشرين والابن يدعى ثمانية يكون ثلثه وعشرين في دعوى ثلثه فان لم يكن في هذه المسألة ست
نه لا يرث من الفرصة من اثني عشر للابن سبعة وللحبيث خمسة وهو قول من يورثه بالدعوى فيما بعد الثمن وعلى
الطرف الثاني الذي يرضه من سبعة وكذلك على قول من يورثها بالدعوى من اصل المال واعلم ان على قول من
ورثهم بالدعوى من اصل المال ولا جعله المصنف اجما لان قول يحصل التفاوت في الارث فاذا اردت معرفة التفاوت
بين ما حصل لكل منهم من ثلثه وعشرين فاضرب اربعين في ثلثه وعشرين ستم وعشرين فعلى الطريقة الاولى
تد حصل للذكر من اربعة عشر وهي من هذا المقدار اربعة عشر واربعة عشر لانه مضروب ثلثه وعشرين
في ثلثه وعشرين عشرين مضروبه في اربعين وذلك اربعة عشر وقد حصل له اربعة عشر ما حصل
لاربعة عشر سمانا من اصل ثمانية وعشرين سمانا والحبيث حصل له على الطريقة الاولى
في هذا المبلغ ماسان وتسعة وتسعون وحصل له من ثلثه وعشرين ثمانية فاذ اضرها

واحاط الطرس برجاله واجتمعوا

وعلى

المنفي بعد غلام اللعان ورثه الولد دون من يقرب اليه اى الى الولد من جهة اى من جهة الاب
 وقال ابو الصلاح يرثهم قال **والله** يسر من تبرا عند السلطان من حرس ولده
 وعمراته ثم مات الولد لم يرثه عصبة الاب دون الاب وليس بمحدث **اقول** قوله مثل اسان الى اب
 الشيخ في الطهارة وتبعه ابن الجراح وقال ابن ادريس هذا خلاف اجماع اصحابنا واجماع المسلمين وانما قوله
 رواه شاذ من ضعف الاخبار او رد ما سمعنا ايراد الا اعداد او يدعي في الخبرات على انه لا يصح البتة
 ولا اعتبار به وان الرواية شاذة واجبة والى المصنف على سلطان ما في المطاوعة وعدم صحة البراءة
 وانما به دعواه وبرئته وعموم القرآن وهذا هو الحق عندى وقد روى الصدوق عن ابى بصير قال سألته عن
 الخلو يترأسه ابوه عند السلطان ومن ميراثه وجريته لمن ميراثه فقال قال على عليه السلام هو لا يترأس
 الناس اليه ولا داله ولا على قول الشيخ في النهاية **والله** يسر ولا يترأس **والله** يسر ولا يترأس
 الناس له ولا داله ولا احد من قارمها ولا يرثه من بعدهم النسب شرعا وانما ميراثه ولو ورثه او
 زوجته فان فقدوا لاداه فميراثه للامام ومع الاولاد من ميراثه لاداه ومن يقرب بهما
 مطرحة **اقول** **هنا** مسائل اولها ان ميراثه ابوه بالاجماع وكل ميراثه امه قولان
 اخبار الشيخ في الطهارة والى قدس الله سره وابن الجراح وابن جرير وابن ادريس ان ميراثه وقال
 ابن الجراح والى الصلاح يرث منه امه والحج عنده اخبار الشيخ والى رحمها الله لا سبب
 الشرعي فليس له ولد حصته فلما دخل في العزم والمساواة عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق
 عليه السلام قلت فانه مات بسرا الى ولدا له قال ميراثه قال الامام وعنه زيد الشحام عن الصادق
 عليه السلام قال لما اجل وقع علي حاربه حرثا ثم اشركا وادعي ولدها فانه لا يورث منه فان رسر الله
 صلى الله عليه وآله قال الولد القراش وللعاقر الحماح **الحج** القائلون بان امه ميراثه عارواه بنو سنان قال
 ميراث ولدا له ميراثه من قبل امه علي ميراث ابن الملا عنه قال الشيخ هذه رواية موقوفة لم يسندها
 بنو سنان الى امام روى الحسن بن عمار عن الصادق عن ابائه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول ولدا له
 الملا عنه ميراثه وامه ولحونه لاداه او عصبتها واوله الشيخ بانه يحتمل ان يكون قد سمع الراوي هذا
 عنه فظن ان حكمه ولدا له لا حكمه واعلم انه لا اعتبار بهذه الرواية مع حكم النبي عليه
 السلام **والله** يسر ميراثه ولده وزوجه او زوجته فان فقدوا لاداه واولاده والزوج والزوج ايضا

[illegible]

ابا عما مات ورث كل واحد من ولده نصف الولد فاذا ماتا استقلا لكل واحد منهما الولد واما
اذا قلنا ان الولد لا يورث وانما يورث به فانه يجعل وجهين **أ** ان يكون له ولد والاولاد يورثون
تماما بانهم يورثون كل واحد نصف من ميراثه **ب** ان يقسم على عدد رؤسهم وهم اربعة عشر
فلو اجد من اربعة عشر وهذا على قول من قال ان اولاد الاولاد يورثون من غير اعتبار اباهم
بل بالنسبة اليه من غير توسط الاباء ظاهر واما على قول من قال انهم يورثون اباهم فلا يورثون بالنسبة
وهو مشركون في الولد ويشتركون في الميراث من غير حرج بعض على بعض **الثالث** ولاد
الامامة قال **د**رس الله سن فاذا اعدم كل وارث من مناسب ومسابب ورث الاطام
ولو وجد معه الزوجان في يورثه مع اختلاف سبق **اقول** ودرست هذه المسئلة فلا
حاجة الى تكرارها **المقصود الثالث في الواحق وفيه فصول الاول**
في ميراث ولد للملا عنه وولد النكاح قال **د**رس الله سن ولد للملا عنه يرثه امه ولله ووجه
اورثه وكل من ميراث بالام الى قوله ويرث هو قوله الام على الام **اقول** الاصح عند
المصنف ان ولد للملا عنه يرث امه ومن ميراث بها وهو المشهور عند علمائنا واختاره الشيخ في
المهذب وابن ابي عمير قال في الاستبصار ان قرينة الوالد بعد انقضاء الملا عنه ورثهم والاورث
هم والارثهم هو لانه لا يرث نسبه والاصح عندي الاول لما رواه زيد الشحام عن الصادق ع السلام
قال وهو يرث اخواله ولا يرثهم يرثهم لان نسبه من جهة الامراق ولا يرثهم كالاخوة
ودرس الله سن ولو اعترف به ابو له بعد النكاح ورث الولد اياه دون المحسن وحصل
مع اعترافه اشكال ولو قيل يرثهم ان اعترفوا به وكذبوا الاب في النكاح ويرثونه كان
منشأ الاستكسال من حيث انه يرث الاب فيرث اقراره لان قوله في اذ الاب يورث بالنسبة
الى الاب فيعود بالنسبة الى اقراره لا يورثه من حيث انه اعترف بالاب باعتقاده واقراره لا اعتبار
ثبوت النسبة في نفس الامر واقرار الاب لا ينفذ على غيره من اقراره فلا يرثهم ولولا ذلك
المصنف انما اعترف اقرار الاب ببنوته وكذبوا الاب في النكاح ولعانة و
هو الاقوى عندي لان كلامهم ناقص بالنسبة وايضا له واقرار العدة
غيره ولا واعلم ان الشيخ الطوسي رحمه الله في النكاح ذهب الى الملا عنه

الميراث

نصيب

لغير
الام

وقال في النكاح ان
عندنا ميراث الاب في ميراث
اذا اقر ولد له ولد وليس له ميراث
ارثه لان ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

السن

و على القول من ثلثه عشر **اقول** قوله على الثاني اي على احتمال ان يكون الميراث مثل بنت ونصف
بنت تجعل في الرد وجها من الاول ذكره المصنف او لا وهو ان يجعل نصف الام من الربع مع النصف الواحد الى
الخمس مع النصف هل هو مستند الى وجود البنت الاربعة او الى المجموع ومنشأ الاحتمال من احتمال النص للورثين
ولا يصح الاستدلال به مع وجود الاربعة لوجوده مع عدمه لان الجواز الاخير من اجله لذلك وليس له تامة
والاصل فيه ان الدوران ليس بدليل ولا يصح عنده انه باعشار المجموع لانهم استندوا الى العدد والكثرة ولا يحصل
الا بالمجموع من حيث هو مجموع فعلى الاول وهو استناد النقص الى البنت الاربعة لعل ان يكون النقص من اربع لان
البنت الاربعة كالمجموع في الامور المعاوضة بين الزوجين ومنع نصفها عن نصف النكاح وهو سهم من عشرين في السن
له نصف نصيب ابن في عشرين لانه لم يرث ثمانية ونصف المعاوضة بين الزوجين والاصح في ذلك ان يحصل لها تسعة
و كحل ان يكون النقص من سنة وبلاسن لان اصل النقص سنة لانا اذا قطعنا القطر على الدائرة لولاد واحد
بلاسن ونصف البنت نصف سهم فاذا اضرقت سن في سنة باعشار النصف يطلع اثني عشر معطى الام بالقرض سهمين
والنقص من سنة ونصف البنت من حيث ان البنت الاربعة تسع في سنة باعشار النصف تمام البنت فيكون نصف البنت
نصف البنت المعاوضة وهو سهم من اثني عشر كحل مع الميراث سبعة ومع الام سهمان في ثلثة اسهم يرد على تسعة ومن
التسعة والاثني عشر وفق بالثلاث نصيب وفوق حرج في الاقوى يطلع سنة وثلاث لانه بالقرض السدس سنة وثلث
الواحد بالقرض النصف ثمانية عشر ونصف البنت الاربعة نصف السدس لانه هو المعاوضة بين الزوجين والبنت وهو
بلاسن يرد على ثلثة اسهم معا وللا ميراث سهمان والميراث سبعة اسهم فيحصل الام بالنسبة والرد
اقول من المتقدم قوله او نصيب تسعة في سنة يطلع اربعة وخمسين لان اصل النقص سنة لانه بالقرض واحد
بالقرض لانه ونصف البنت نصف سهم ومجموع ذلك اربعة ونصف فنسقط من خمس الكسرين ثلثه ففقط
التسعة في سنة التي هي اصل النقص اثنا عشر يطلع اربعة وخمسين فيحصل الام بالنسبة والرد اسع عشر وقد
للا ميراث من المتقدم على المتقدم وان جعلنا المعاوضة باعشار المجموع الاربعة والنصف الاصلية ففقه احتمالان
احدهما ان يكون النقص من ثلثة وقد ذكر المصنف وجه هذا الاحتمال والتقسيم قوله والوجود هذا الوجه
الثاني ان الاحتمالين على يد القول بان المعاوضة ليست للبنت الاربعة وهو ان يكون للام السدس يطلع
نصف النقص للبنت الواحد وثلاثة ارباع سدس باعشار البنت ونصف البنت والمخرج اربعة وعشرين
به ولا يرد السدس لانه يطلع اربعة وعشرين للام بالقرض اربعة وللبنات الثلثة

وقوله ميراث الام والاب
الصدق للام والاب
ولا كان معاوضة ميراث
الطهر والارث كان ميراث

وقوله ميراث الام والاب
الصدق للام والاب
ولا كان معاوضة ميراث
الطهر والارث كان ميراث

وقوله ميراث الام والاب
الصدق للام والاب
ولا كان معاوضة ميراث
الطهر والارث كان ميراث

فما خذ الام من يلى حصتها الخمس كالبس ومن الثلث السدس لانه اذا ارد على حصه الميت لان الام لا تقول الام
 باعتبار فرض المذكور به هو السهم الواحد لضرب خمسة في خمسة ثم سنة في المخرج للام من سهمي التي باعتبار وكذا
 من يلى سهم الحثي ومن الثلث خمسة بكل نسجه وعشرون وللثاني ثمانية واربعون وللثالث ثلثه وسبعون
 اقول وجه الاحمال الاول اما اذا فرض الحثي باعتبار الامتزاز ذكرنا وان يلى فما يحصل الحثي يكون
 ثلثاه باعتبار المذكور وثلثه باعتبار الاوثة لان المذكور ضعف الثاني وقوله خمسة في خمسة ثم ثلثه وقوله ستة
 المنكسر من حصه الحثي لان سئل الحثي والاثني من خمسة لان لما نصب ثلث ونصف ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث
 ثلثه وللان من حصه الحثي خمسة وهو واحد ليس له خمس فضرب خمسة في خمسة سلخ خمسة وعشرين وليس له
 حصه الحثي وهو عشرين سدس وهو المرد بقوله مع المنكسر من حصه بضرب وقم مخرج السدس مع العشر وهو
 ثلاثة في خمسة وعشرين سلخ خمسة وسبعين ومنها تصح قوله ونعكس الحال اي ويحتمل انعكاس الحال في الحثي
 ووجه هذا الاحتمال ذكره المصنف وهو ظاهر قال **درس الله سنة** وعلى الطريق الثالث الام يدعى
 الخمس سنة وثلاثين ثمانية وثلاثين ولها بالنسبة السدس ثلاثون والثلث يدعى الخمس اثنان وسبعون ولها بالنسبة
 ثلثا الثاني بعد السدس وهو سدس وثلثا سدس خمسون وللثاني يدعى الثاني بعد السدس وهو نصف ونصف وهو
 ما يوله بعينه الحسان اثنان وسبعون فتقع السارة في ثمانية وعشرين وللثاني يدعى الثاني بعد السدس وهو نصف ونصف وهو
 منها سنة فتعطي ثلثه والثلث يدعى اثنان وعشرين تعطي احدى عشر وهذا الطريق لتسحب على الاحمال الاول خاصة
 اقول قوله على الاحتمال الاول هو من طريق الاول وهذا ظاهر قال **درس الله سنة** ولورد
 الثاني تساواني المراتب للنساء وبهية الاسماء ان لورد بعد المصالح والفرع وحده يحتمل ان يزلوا لاجل
 تارة ذكرنا واخرى انا انما انفعلا بالواجد وان يزلوا بعد احوالهم فلا سبب لبعده اجزاء وللثلاثة ثمانية وللاربع
 ستة عشر وللخمس اثنان وثلاثون جالا وهكذا ثم يجمع ما لهم في الاحوال كلها فنقسمه على عدد احوالهم فما خرج بالنسبة
 فهو لهم ان كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهات جميع ما لكل واحد منهم في الاحوال ونقسمه على عدد الاحوال
 الخارج بالقسمة هو نصيبهم اقول **اذا انقضى الحثاني** كان خلف حثيين فقد ذكرناه اجتمعا
 ان يزلوا لاجل ان يفرضوا انا ذكرنا واخرى انا انما انفعلا بالواحد اطلاق الفرض على فرض الحالين وثانتهما
 ان يزلوا بعد احوالهم في الاحتمال فلا سبب لبعده احوال لان الاكثر مثلا ليجعل ان يكون اثني
 وعلى كل واحد من السدس ثلثين فلما صغر احتمال ان المذكور والاثني وضرب الاس في الاس في ثلاثة

عالمه

ثانيه احوال لان للاس أربعة احوال فاذا زاد معها ثالث كان له على كل بعد من الاحوال الاربعه جالان
 وضرب الاس في الاربعه ثمانية وللاربعه ستة عشر لان الرابع له على كل واحد من الحالات الثمانية التي للثلاث
 حالان وامان في ثمانية ستة عشر وللخمس اثنان وثلاثون حاله لان الخامس له على كل واحد من الثمانية والاربعه
 عشر حالان وامان في ستة عشر اثنان وثلاثون وهكذا ثم يجمع ما لهم في الاحوال كلها فنقسمه على عدد احوالهم
 فما خرج بالقسمة فهو لهم ان كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهات متفرقة جمع لكل واحد منهم في الاول
 ونقسمه على عدد الاحوال كلها والخارج بالقسمة هو نصيبه وهذا هو الحق عندى لانه يعطى لكل واحد نصيبه
 من الاحمال وهو عدل بينهم وفي الوجه الاخر يعطى بعض الاحمال دون بعض وهذا يتبع لادليل عليه ومثاله
 والتوزيع عليه والرد ذكره المصنف بما يلى هذا الكلام بلا فصل ولا حاجة الى ذكره **درس الله سنة**
 ولو كان مع الحثيين احدى الاثني فله الخمس اثنان والسدس اثنان ونصف الفرض من ثمانية وعشرين فان كان
 بالاحمال ثلثا لثلاث اثنان وعشرون وان اوحدا الاحمال فله جال ذكوريهما عشرون وكذا حال ذكوريه
 الاكثر خاصة وحال ذكوريه الاصغر خاصة وله حال انوثتهما اربعة وعشرون ونصف سهم لان الاربعه باحد
 في حال ونسقط في ثلاثة احوال فكان له ربعا اقول **اذا انقضى ثمانية وعشرون الكفاء** ماكر الاحوال
 فنضرب مخرج الخمس في مخرج السدس سلخ ثلاثين ثم اسدس في المجمع سلخ ستمائة لاجل الاثني اثنان السدس عشر
 واخرى الخمس اربعة عشر فله نصيبها احدى عشر ثلثي نسجه واربعون لاقسمة من الخمس على جهة نصيب اثنان
 في ستمائة ثم نسجهما على جالين كما ذكره المصنف قال **درس الله سنة** ط ان جعلنا الحثي من الرد
 في النصف بالقسمة نصف المذكور اجعل مع ثلثي الحثاني سقوط الرد فان الاب من نصيب الرد نصف المذكور
 في احدى ما ومن النصف الاخر المذكور في الاخر ذلك لان في كل واحد منهما اعشار نصف ذكر فقسمها اعشار ذكر
 والذكر مانع من الرد ويحتمل عدم ذلك فيحصل نصف الرد ان القسمة بالاجمالين والاقسمة بغير رد الاحتمالات اقول
 قوله بحسب تعدد الاحتمالات فانه ان الحثيين معا من ثلثة ارباع الرد ويكون له ربع الرد حال انوثتهما وهكذا
 الوجة عندى جميع النصفين من مجموع الرد لان المانع من الرد انما هو وجود ذكر واحد كامل المذكور في الورثة
 صل ثلثا اسحقا في الام نصيبها من الرد **درس الله سنة** وحال يصح ان يكون
 ثنائي عمل نعم حتى لو كان الحثي رجلا وروجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجه
 ما روي من ان امرأة ولدت واولادها فعلى هذه الرواية لتشكل القسمة بينهما اذ هي امرأه ما واث

لعله مع المجموع وورث
 احدى وعشرون

لا عمل بالرد ولا عمل بالاولاد

احدهما بالفاضل الآخر اقوى من الودها وهذا اضعف ونسبه الاضعف اشكل فليزها قال المصنف اشكال في
لو اننا جزمنا ان ينزل قطع الاداه التي ضربها الاخر من غير ضرب ولا الجلس ولا ضرب وفي المجلس حكم بحجسه العصور
نفرد به المرتد دون المشترك ويجوز ان يوجه بارتداد اهل الكا ان يحدد لو كانا اشبه الالف ورتب غير المرتد من الالف
ففي الوجيه ان ورتب غير المرتد نصف ميراث الودع فهو ناقص حكمهم باهم واجد في الكا لا سيما ان يكون نصف
الشخص يرد او نصفه مسلما وان لم يرد فخرج الكا الصادر من احد ما بالمتبع بخرج من غير مخرج فالاولى المتبع
في المحب تتبع بعد دعوى الارث والاثم بما عده المجهه لا ينافي على الغير قال **درس المسند** وهو المحب يرد
ابواه ومن يتقرب بهما ابواب بالنسب والسبب وفي المتقرب بالاقرب قال **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب
في وارتد اليه مطلقا **الفصل الثالث** في الارث بالنسب قال **درس المسند** لو
افترس الابن ولا وارتد سواء اخر دفع اليه نصف ماله فان اقرب سالت فان خذت ما الثاني والكر الثالث الثاني ليركن
له اكثر من لانه ليرتد ما اكثر منه والمشهد ان له نصف التركة وعلى الاول يحفل ان يخرجه من التركة لانه سدس التركة
لانه انما عليه ما اقرب الاول ولو انكر الثاني الثالث دفع الاول الى الثالث ماله في يده ويحفل ان يخرجه من التركة
جميع المال لانه قوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقر انه لا يسحق الا الثالث وسواء دفعه حكم كالميراث او حكم
اذ اقرب سبب الحكم سواء علم بالحال عند اقرب الاول او لم يعلم لتساوي العدد الخطا في ضمان الميراث ويحفل عدم
الضمان اذ لم يعلم الثاني حتى اقرب الاول او لم يعلم انه اذا اقر الاول لا يقبل منه لانه عليه اقرب الاول اذا
علمه ولا يجوز الرجوع الى الجاهل من قبل الواجب ليركن في يده وان علم ان الثاني وعلم انه اذا اقر بعد الاول لم يقبل منه
حتى غيره وسفره **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
فلا يحتاج الى ذكرها قال **درس المسند** لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
المتفق عليه فصاروا المنة وسئله الاقرب اربعة ومضروا المندس ثمانا عشرة للاصغر في ماله الاكبر لانه والمتفق
ان اقرب صاحبه مثل سهم الاكبر وان اكر مثل سهم الاصغر **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
على الاقرب سالت وكانا عدلين ثبت نسب المتفق عليه لان النسب ثبت بشهادة العدلين واما الخلف فيه فيكره لانه
المقربان اخذ منه التفاوت بين جوده وعدده في زيادة نصيبه بكم قوله عليه السلام اقرب العتلاء على التسليم
جابر فكون المقرب على يدين الاقرب الاربعة الاربعة فالمتفق عليه ان يعرف بالاربعة كاربعة الاربعة
الاخر الثالث ولما لم يفرق المتفق عليه في هذا المذهب وبني الاربعة السدس وان اكره ليركن للاربعة **اقول** **درس المسند**

المتقرب

معد

في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
المتفق عليه فصاروا المنة وسئله الاقرب اربعة ومضروا المندس ثمانا عشرة للاصغر في ماله الاكبر لانه والمتفق
ان اقرب صاحبه مثل سهم الاكبر وان اكر مثل سهم الاصغر **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
على الاقرب سالت وكانا عدلين ثبت نسب المتفق عليه لان النسب ثبت بشهادة العدلين واما الخلف فيه فيكره لانه
المقربان اخذ منه التفاوت بين جوده وعدده في زيادة نصيبه بكم قوله عليه السلام اقرب العتلاء على التسليم
جابر فكون المقرب على يدين الاقرب الاربعة الاربعة فالمتفق عليه ان يعرف بالاربعة كاربعة الاربعة
الاخر الثالث ولما لم يفرق المتفق عليه في هذا المذهب وبني الاربعة السدس وان اكره ليركن للاربعة **اقول** **درس المسند**

في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
المتفق عليه فصاروا المنة وسئله الاقرب اربعة ومضروا المندس ثمانا عشرة للاصغر في ماله الاكبر لانه والمتفق
ان اقرب صاحبه مثل سهم الاكبر وان اكر مثل سهم الاصغر **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
على الاقرب سالت وكانا عدلين ثبت نسب المتفق عليه لان النسب ثبت بشهادة العدلين واما الخلف فيه فيكره لانه
المقربان اخذ منه التفاوت بين جوده وعدده في زيادة نصيبه بكم قوله عليه السلام اقرب العتلاء على التسليم
جابر فكون المقرب على يدين الاقرب الاربعة الاربعة فالمتفق عليه ان يعرف بالاربعة كاربعة الاربعة
الاخر الثالث ولما لم يفرق المتفق عليه في هذا المذهب وبني الاربعة السدس وان اكره ليركن للاربعة **اقول** **درس المسند**

والخبر بها الودع والاخر من كل واحد منهما الثلث قال **درس المسند** ويحفل ان المتفق عليه ان اقرب
صاحبه ليركن من الاصغر الاربعة ماله لانه لا يدعي عليه التركة ويخذه هو والخلف فيه من الاكبر نصف
في يد من يديه من ثمانية للاصغر لانه اسهر والمالك سهران والمتفق عليه سهران ولا فرق بين نصفه وان الاصغر
يعرفه لا يسحق الاكبر من الثلث وقد جف من يد في الزيادة فدفع اليه كالميراث في دارا في يد آخر فاقربها لغيره وقال
المفتي انه الميراث في يدها بدفع اليه ويحفل ان يدفع الاكبر اليها نصف ماله في يده ويخذه المتفق عليه من الاصغر
ثلاث ماله في يده فيحصل للاصغر الثلث وللأكبر الودع والمتفق عليه السدس والفقير والخلف فيه الثلث ويخرج من اليد
وعشرين وللأصغر ثمانية والمتفق عليه سبعة وللأكبر سنة والخلف فيه ثلاثة **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب
في هذا الكلام مجموع احتمالات وذكر وجه احتمال الاول وجه ضعفه واما وجه الآخر فلان التركة كانت بيد الاكبر
والاصغر لا غير وكل اشق في يد ما شق على السوية فيدفع لكل واحد النصف فاد اقرب الاكبر باس قد لزم من اقرب
اسمها ما نصف التركة واد اقرب العادل على نفسه جابر وعلى غيره لا يقتضي اقربان على نفسه بدفع اليها نصفها
في يده وهو الودع لكل منهما ثلث ومعه الاكبر ربع وهو يرثه ولا يسحقه ولا يسحق غيره والاصغر يرد في احد ما
ونظر الآخر فهو خيرة بان المتفق عليه لسحق الثلث التركة بدفع اليه ثلث ماله في يده وفي يده النصف بدفع السدس
فكل المتفق عليه سدس وثمن ويتبقى مع الاكبر ربع ومع الاصغر ثلث والفرقة من اربعة وعشرين للاكبر من الاربعة
سنة والسنة الاخرى من النصف التي يديه باخذها المتفق عليه واخوه لكل واحد لانه والاصغر في يده ثمانا عشرة
فهو يقر بان لا يسحق الاكبر التركة ثمانية وان لانه الاخرى يسحقها المتفق عليه بدفعها اليه فيكون مع المتفق
عنه سبعة ومع الخلف فيه ثلاثة ومع الاكبر سنة ومع الاصغر ثمانية **الفصل الرابع** في ميراث المتفق
المحس قال **درس المسند** في ميراث بورثون بالانساب والاسباب الصحيحة والاسباب الفاسدة اعي ما حصل
عن كاخ محرم عند الاخذ من كاخ امة فاولدها فليس لاهل فاسد وسبب الام فاسد وقيل انما بورثون
منها كالميراث في يده بورثون بالانساب الصحيحة والاسباب الفاسدة خاصة وهو الاقرب اتم
الاول هو قول الشيخ الطوسي رحمه الله في طريقه واحسان ابن الجراح وسلاوة ابن جرح والساني قول الشيخ الصلاح
له ان ادر من عن المتقرب في كتاب الاعلام وهو اخبار بورثون من عبد الرزق وهو من اعظم شق
ث قول الفضل بن شاذان وبعض اصحاب الاحسان المتقرب وهو الاربعة عندك
لانساب الحاصلة عن كاخ فاسد عندنا وهو صحيح عندهم وقد افوه الميراث في يده الله عليه وآله

في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
المتفق عليه فصاروا المنة وسئله الاقرب اربعة ومضروا المندس ثمانا عشرة للاصغر في ماله الاكبر لانه والمتفق
ان اقرب صاحبه مثل سهم الاكبر وان اكر مثل سهم الاصغر **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
على الاقرب سالت وكانا عدلين ثبت نسب المتفق عليه لان النسب ثبت بشهادة العدلين واما الخلف فيه فيكره لانه
المقربان اخذ منه التفاوت بين جوده وعدده في زيادة نصيبه بكم قوله عليه السلام اقرب العتلاء على التسليم
جابر فكون المقرب على يدين الاقرب الاربعة الاربعة فالمتفق عليه ان يعرف بالاربعة كاربعة الاربعة
الاخر الثالث ولما لم يفرق المتفق عليه في هذا المذهب وبني الاربعة السدس وان اكره ليركن للاربعة **اقول** **درس المسند**

في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
المتفق عليه فصاروا المنة وسئله الاقرب اربعة ومضروا المندس ثمانا عشرة للاصغر في ماله الاكبر لانه والمتفق
ان اقرب صاحبه مثل سهم الاكبر وان اكر مثل سهم الاصغر **اقول** **درس المسند** في هذا المذهب لو خلف ابن فاقرب الاكبر ما خور صدقة الاصغر في احد ما كانت
على الاقرب سالت وكانا عدلين ثبت نسب المتفق عليه لان النسب ثبت بشهادة العدلين واما الخلف فيه فيكره لانه
المقربان اخذ منه التفاوت بين جوده وعدده في زيادة نصيبه بكم قوله عليه السلام اقرب العتلاء على التسليم
جابر فكون المقرب على يدين الاقرب الاربعة الاربعة فالمتفق عليه ان يعرف بالاربعة كاربعة الاربعة
الاخر الثالث ولما لم يفرق المتفق عليه في هذا المذهب وبني الاربعة السدس وان اكره ليركن للاربعة **اقول** **درس المسند**

مسند
امام احمد

اولاً اننا لا نسحق التآثر

وابن

وا ابن جن و ابن البراء و ابن الحنفية و قال الحنفية و سئل ان يورث منه الاول فهو الاصح عندي
 له لرجوه ان يورث ذلك يستلزم المحال و كلها تستلزم المحال فهو محال سائر الملائمة ان يورثه ما ورت
 منه يستلزم مرض المستحي في حاله واحده و يورث من احتياج التفضيل بين ما واه عبد الرحمن
 المحاج في الصحيح عن الصادق عليه السلام في اخون فانا لا جده مما يه الفرح و الاخر ليس له شي ركباني
 السنية نعرف ان لم يدر ايهما فان الميراث لورثه الذي ليس له شي و لو كان لورثه الذي له المال شي
 قال الشيخ في المبسوط و يورث ما ورت صاحبه منه لا يقطع القسمة انما كان ما واه جنان من اعين
 عن ذكره عن امر المؤمنين عليه السلام في قوم عرتوا جميعا اهل بيت قال يورث هؤلاء من هؤلاء و هؤلاء من
 هؤلاء و لا يورث هؤلاء ما ورتوا من هؤلاء شي اجماع الحنفية بانه و يورث تقدم الاكثر نصبا الى الموت
 يورث الاخر منه و لو لم يكن الثورات ما ورت من صاحبه لو كان للتقدم فايد و الجواب لا يلزم من عدم العلم
 بالفايد عدمها فان اكثر علل الشروع و المصالح المحذرة في نظره خفيه عنا لعجز عقولنا عن ادراكها فجب
 اتباع النص من غير اعتبار على اخرى قال — وليس الله سسر و هل يجب تقدم الاضعف في
 التوريث قل نعم و لا فله الا على التوريث من الجميع اقول — اختلف الاصحاب في وجوب فرض
 موت القوي الغني نصيبا او لا تقدم الاضعف في التوريث او قال الشيخ في الخلاف لا يجب و ظاهر كلامه في
 النهاية يدل على الوجوب و لا يورث هذا التقدم على قولنا و اما يظهر فائدة على قول من قال بانه يورث ما ورت الاخر
 منه قال — وليس الله سسر و جاز و ابن سنان لما ماتوا جميعا و خلف الرجل اخا و الماء ابا و الابن و جده
 واحد في السنين زوجان فرض موت الرجل او انا فاصل ما له اثنان و ثلاثون بينهما اربعة لورثته و سئل ان يها و اربعة
 عشر ابنة و لا تقسم علي ورثة اذ ليس لها زوج صحيح فمضت الاصل في اثنان يبيع اربعة و سئل للزوجة ثمانية
 و سئل ان يها و نصيب الابن ثمانية و عشرون لثقل منها سبعة الى زوجته و الباقي الى جدته و نصيب البنت التي
 لها زوج اربعة عشر لثقل منها سبعة الى زوجها و الباقي الى جدتها و اربعة عشر للبنت الاخرى و سئل الى جدتها
 ثم يفر من موت الزوجة قبل سائر الورثة فاصل ما لها ثمانية و اربعون ثمانية لاسها و اثنان عشر لزوجها و اربعة عشر
 لاجها و ليس لها زوج صحيح فمضت في اثنان فمضت الاصل المال ستة و تسعين منها ستة عشر لاسها و اربعة عشر لزوجها
 لربها و الى اخيه و ثمانية و عشرون لاسها لثقل منها سبعة الى زوجته و الباقي الى جد و اربعة عشر لثقلها
 التي لها زوج لثقل منها سبعة الى زوجها و الباقي الى جدتها و اربعة عشر للبنت الاخرى و سئل الى جدتها لم يرض

لقد
قال علي بن ابي طالب
من صرح به في قوله
والا لم يحصل الا انما هو
ان القوم طاهروا الاخ
موت اخيه بطعام البطخ
ورثه الاخ من بعده
فذا القوم لم يولدوا
وحده الاول كاملا له
ولم يحصل للاول ولد
ورثه الاول من الذي
الذي من الاول عاود
التي خلفت من
وحدة الى حال واحد

هذا هو الأصل في الأصول
والأصل في الأصول هو الأصل
والأصل في الأصول هو الأصل
والأصل في الأصول هو الأصل

موت الأن قبل الستين فيكون أصل ماله أسع عشر ثلاثة لزوجته وأربعة لأبيه وسبق إلى أبيها والباقي خمسة لأبيه
وسبق إلى أخيه ثم تفرص موت الميت الذي له زوج ويكون أصل ماله أسع ثلاثة لزوجها وأثنان لأبها وسبق
إلى أبيها وسبق إلى أخيه ثم بعد موت الميت الأخرى يكون أصل ماله ثلاثة ولزوجها وسبق إلى أبيها وأمان
إلى أبيها وسبق إلى أخيه فلا حظ للرجل من تركه لزوجته أربعة وعشرون من سنه وسبعين ومن تركه أمه خمسة
من أبي عشر ومن تركه بنته التي لها زوج واحد من سنه ومن تركه بنته الأخرى أمان من سنه جميع ذلك بالاسفال
والأشهر له من الأصل ولاب المراه من تركها ثمانية وخمسون من سنه وسبعين منها ستة عشر من أصل ماله والباقي
بالاسفال ومن تركه الرجل خمسون من أصله وستين ومن تركه الابن أربعة من أبي عشر ومن تركه الميت الذي
لها زوج أمان من سنه ومن تركه الميت الأخرى واحد من ثلاثة جميع ذلك بالاسفال ولزوجته الابن من تركه أبيه
سبعة من أصله وستين ومن تركه أمه سبعة من سنه وتسعين بالاسفال من أصل تركه ثلاثة من أبي عشر ولزوج
الميت من أصل تركها ثلاثة من سنه ومن تركه أبيها سبعة من أصله وستين ومن تركه أمها سبعة من سنه وستين
بالاسفال أقول **في** أنواع المصنف قدس الله سره في هذه المسئلة تقدم الأصناف في الآث هنا فإنه
لوقدم الأصناف لتوضيح موت الابن أولا ولوطات زوج وزوجه فوض الزوج أولا ووض موت الابن قبل الأب
لكن لما كان هذا التقدم غير واجب لم يلزم وأيضا فإن الخلاف في الأولوية في بده في المورث وأخذ المال لا
في حساب العرائض في المكسب فإن الحساب بحسب كيف اتفق وإنما التقدم على ما سمعنا في نفس التورث في
المال لا في الجباب قال **في** قدس الله سره رجل وان عمه وأبنته خاله ماتوا عرا فو حلفه الرجل وزوجه
وابن العرا ابن خال وبنت الخال زوجا أصل تركه الرجل أسع عشر منها ثلاثة لزوجته وأمان لبنت خاله وسبق
إلى زوجها وسبعة لابن عمه وسبق إلى ابن خاله وأصل تركه ابن عمه سنه واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس
إليه ربع فنصرتها في أربعة سلع أربعة وعشرين منها أربعة لابن خاله الحي وعشرون للرجل وسبق خمسة منها
إلى زوجته والباقي إلى بنت المال وأصل مال بنت المال ثمانية لزوجها وأربعة للرجل وسبق إلى أبي
زوجته واحد والباقي لبنت المال **في** الجواب **في** أن للزوج من أصل مال زوجها ثلاثة من أبي عشر
ومن مال ابن عم زوجها خمسة من أصله وعشرين ومن مال بنت خال زوجها واحد بالاسفال ولله
مال زوجته أربعة من ثمانية ومن مال ابن عمها وهو الرجل أثنان من أبي عشر بالاسفال
سبعة من أبي عشر وللبنت المال ثلاثة من ثمانية من مال بنت الخال وخمسة عشر من أصل

ابن عم الرجل بالاسفال هذا على قول بعض أصحابنا وعلى الاستصحاب أن لبنت الخال الميت تركه الرجل
أسع عشر ثلاثة لزوجته وأربعة لبنت الخال وسبق إلى زوجها وخمسة لابن عمه وسبق إلى ابن خاله وأصل
تركه ابن عمه ثلاثة واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع فنصرتها في أربعة سلع أسع عشر منها أربعة
لابن خاله الحي وثمانية للرجل يسبق منها سهمان لزوجته والباقي إلى بنت المال وأصل مال بنت المال ثمانية
لزوجها وأربعة للرجل يسبق منها سهمان إلى زوجته وأربعة للباقي الباقى **في** المال **في** المال **في** المال
على قول الحسن بن علي عمل فإنه قال إن الخال مع العرا السديس وقال مرض العرا النصف ومرض الخال الخاله
الثلاثة منهم بالسوية وإذا حضر أحدهم كان له السديس وقد قيل إن الولد منه له الثلث وهذا أحد كلامه وبطوره
من كلام الشيخ المعتمد في المنفعة أن الخال مع العرا السديس وظاهر من كلامه سلا أيضا ذلك ومن كلامه قطب
الدين الكاظمي رضي الله عنه عن ابن المصنف عليه والشهيد عليه السلام وهو أحسن السمع في البهاه وابن المصنف
والشيخ علي بن بابويه وأبنته في المنفعة وكما في كتاب من لا يحضره فقهه وابن السراج وابن الصلاح وابن عمر وابن
أدريس وهو أحسن الروايات والأصح عندني لما رواه أبو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سأله
عن شيء من العرائض فقال لي أخرج لك كتاب علي عليه السلام فعلى كتاب علي عليه السلام لم يردس فقال يا أبا محمد
إن كتاب علي لا يدرس فأخرجه فإذا كان كتابه جليل فادع أمه رجل طيب وبرك عمه وخاله قال للعرا الملبات **في** المال
الملك والسهم على الزوجين حكمها المصنف **في** الفصل السادس في حساب العرائض
وفيه مطلبان الأول في المدة مات المطلب الثاني العريضة أما أن يكون بعد السطارة
راية أو أوصاه إلى قوله الثاني أن يرد العريضة على السهام **في** قدس الله سره ومثل واحد
من كلامه الأمر مع احتساب والد عدله على ما يلي بالنسبة وعلى الاحتساب خاصة علمي أقول **في**
إذا حضر أحد الأب لابن عمه مع واحد من كلامه الأمر كالج والملاخبة للأب المصنف بالعرض والواحد من كلامه
الأمر السديس بالعرض أيضا سمي بترك واحد من أصنافه فقال بعضهم يرد عليها معاريا وأغا وهو أحسن
ابن علي عمل وابن المصنف وقال الشيخ في البهاه يرد على الأب خاصة فإن للواحد من كلامه الأمر السديس
وللاخر من أحد المصنف بالنسبة وللاخ من باب المصنف والباقي يرد على الاحتساب وهو أحسن الصدق
في أحد من محقق فقهه وابن السراج والمعتمد في المنفعة وقال الشيخ في الاستبصار روى محمد بن مسلم عن الصادق
عليه السلام قال سأله عن ابن عمه لاته وابن عمه لاه قال لابن عمه من الأمر السديس ولابن عمه لاه الباقي

قال وهذا المبريد على انه اذا اجمع اخت من امر واخت من اب فلاخت من الام السادس والباقي لاخت
 من الاب وذلك خلاف ما ذهب اليه قوم من اصحابنا من وجوب الرد عليها لان ذلك خطأ على موجب هذا
 النص وهذا هو اختيار ابي الصلاح والمصنف في المختلف تدبر المشهور عند علماءنا ان لاخت
 من الابوين الباقي بعد سدس الاخ او الاخت ولب الاخ من قبل الام وادعى الرعايا عليه الاجماع لانها
 بجميع القواسم تكون اولى وقال ابن العمير قولنا غير ما ان الفاضل نقسم عليها بالنسبة فتكون المال
 ان يجانس الاخت وانما سائر الاخت من الام مع الاخت من الابوين وبين الاخت من الام مع الاخت من الام
 والله سدس الله سرع وانما الحثي مع احد الابوين او معهما فالرد الباقي لهما مع البنت ^{هنا} نصبت
 وعلى لارث لان المصل عدمه وانما ينفى في الغات بالاجماع وليس الحثي يتناوفاً في استحقاق نصف ميراث بنت
 وان اوجب رد الكل استحقاق نصف ميراثه ابن سقطه يساويها فصار وجه الى الاصل وهو عدم الرد
 على الابوين بل يكون الجميع الحثي والمعتد الاول اقول **قوله** وقيل لارث هذا قول محسن الدين المحمدي
 وهو من اعظم علماء الامامية فانه قال لارث على الابوين هذا بل الجميع للحثي لدلالة عموم الآية في قوله تعالى
 والابويه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد والولد يرد على الذكر والابن بالتواطي خاص مع السات
 بالنص فنفى الباقي على عمومه والمشكل ليس بانني حققته حتى ثبت الرد ثم اعترض على نفسه بان الحكم بان
 له نصف الحثي وثبت له الرد واجاب **بأن** الحكم بان له نصف ميراث ذكر غني عنه لانه اما اخذه
 بفرض الذكورية ونصف البنت لفرض الانوثة ومما استساوان بالنسبة السات والسبب للرجوع فتعاد لا
 فتساوطا ورجعنا الى الاصل واجاب **المصنف** والذي قدس الله سره بان المصنف للرد في
 السات آية اولى الارحام فمع الكل على نفسه حصصهم لا خصوصية السات وعندى فيه بطرفا على
 الرد الفضل عن الفرض والفرض تابع للانوثة والسبب هنا غير معلوم فكيف يحكم بالسبب بانهم ذاب
 الميراث وبه تم الجواب في من اصحاب العوائد في سبع اسكالات العوائد وكنت قد فرغت من تسوية
 في غرض رمضان سنة خمس وخمسين وسببها به ثم ردت عليه زيادات لطيفة وتسوية هذه النسبة من تلك
 النسبة السابقة مع زيادات لطيفة وكنت سرفعة ما حسنتها افكار العقلاء ولا وصل اليها اذهان العلماء
 وورع من يستحقها في سبع الاول سنة خمس وخمسين وسببها الهالدة والمجتهدة صلوات الله عليهم
 صلواته كما **المصنف** وهو اول المجلد الذي بعده وبه تم الكتاب ان شاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب القضاء
 معناه آ القضاء وله الحكم شرعا لمن له الفوق

بحرمان القواش الشريعة على اشخاص عينه بشره متعلقة باسباب الحقوق واستيفائها
 منها ومبدأها الرأيه العامه في امور الدين والدنيا وغايتها قطع المارغا وخواتمه ان حكمه لا يقض
 باجهااد وبصرا صلا يفقه عن من القضاء وان خالف اجهااد لادلا لا يطعوا وله ولاية على كل
 مواعيله مع فقده له فماله ومعها فيما ليس له في مواضع باقى وبلغ حكم اليه من علمه والشيء ومن ثم
 لغرم الساهدا الرجوع والسنة على حكمه كالسنة على الاصل بل قوى في القضاء من هيات نظام النوع
 الانسان والاصل فيه الكتاب قال الله تعالى يا اداود انا جعلناك خلفه في الارض فاحكم بين الناس
 ولم يتبع الهوى ففضلك عن سبيل الله وقال تعالى انا انزلنا عليك الكتاب بالحق لعلك من الناس بما
 اراك الله وقال تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله والسنة قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ جلس في
 مجلسه جبط عليه ملكان يسدانه ورسدانه ووقوفانه فاذا جازع جازعكاه ونصب صلى الله عليه
 قضاء من قبله واجماع الامة ومن فروض الكفائات له العاقل قال النبي صلى الله عليه وسلم من جعل ياضيا
 فقد خلع بغير سكين وهذا حديث حسن لما نقول الحديث لم يخرج صحيح الذم بل المراد اشما اعلى الشفة
 والخطر العظيم ومن ثم استغنى السلف عنه وفي هذا الكتاب مقاصد المولى في التولية والعزل
 وفيه فصول المولى في التولية قال قدس الله سره ولو تعدد تحت المسمى في المنكر المرفع
 الى من شاء ان تساودوا ولو كان احدهما افضل نفس المرافع الحال الغيبة وان كان المفضل اهد
 اذا تساوا في الشرايط واما حال ظهور الامام عليه السلام فلا تريب جوار العدول الى المفضل لان خطاه
 بغير نظر الامام اقول وجه التقرب ما ذكره المصنف هنا وان البحث انما هو في بلج
 شرايط الاجهااد وكلت الشرايط فيه والرافع على كمال الشرايط المحترم غير محسره وبجمل عدده
 لان لا مفضل اي الاعمال اقوى على تحصيل الحكم الشرعي والاجهااد ونظروا اصول من الخطا والمجاس
 ان التفاوت في العلم انما هو لعدم علم المفضل بشي مع علم الفاضله والا ليرحق الا بالماوان
 في جواز الرافع لان في المساواه بينهما عام لم يلايسا وان في شي من الاشياء التولية تعالى الى هبل استوى الذين

ما يشبه في الاله وهو

يعلمون

يعلمون والذين لا يعلمون هذا انكار المساواه في معني الشئ وانما قلنا ان في المساواه عام ملاسه في الاصول
 وهذه المسئلة لو حرج الى ان في الاستواء هل يعنى العموم والا فندرج في الاصول قال **درس الله سره**
 والحكم سابع وان كان في البلد قاضي صل له الجبر استيفاء العقوبة اشكال اقول **الحكيم**
 الشرعي هو ان حكم الحصان واجدا جاحا لشرائط الحكم سوى قصر ضله نولته شرعا عليه لولاه القضاء في جميع
 ما لا يفي كالحج وهو جابر لوقوعه في مرض الصحابه ولم يكر احد منهم ذلك لقول النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم من
 حكم من امر اسن وتراضاه وادبر عدل فعله لعله الله فلو لم يكن لهذا الحد من معنى ولا له لولم يكن لكان
 ليجوز على فعله لا على عدم العدل لان كل حكم الحق العام كليا فانه الحق العام الدات فلا يكون للمعلل معنى
 لان في قوله فلو لم يدرى المعلل لكان المعلل بالاعم اولى وهذا الحكم سواء كان في البلد قاض او لا
 جرم الجبر وسفره على ذلك سبائل اهل له الجبر فيه اشكال مستأمن من الجبر ولاية شرعية فلا يجر
 ان يكون لغير حاكم الشرع ومن ان حكمه باجمله غير له القاضي والا لم يكن فيه فائدة **درس الله سره** استيفاء العقو
 بالقصاص وجد الهدف فيه اشكال مستأمن من الجبر خالف الشرع واستما الماعلى اجتهد ولا يتناهي على الاحساء
 تمام ومن عموم الجبر وانما هي مشركه من الله والادعي حواله انما يولاه الحاكم شرعا وقيل الحق الاظهر في الادبي
 بل هي محقة بفكار الحكم فيها لا لا سندا على الراعي بحكمه ولا سطا على العاقله ذيه للخطا والارواح اربا ليدون
 في الجبر والموت ولا ارباب الاوصياء لا يادان يكون ذلك الشخص جازا الحكم عليها فلو كان ابن لاجدهما الرضي واعلم
 ان المصنف ذكر في اول هذا الفصل هذه العيان قال ولو تراعى خصمان حكم بعضا لوجهه فكل واحد حكمه في كل الاحكام
 حتى العقوبات وذكر ههنا ان في الجبر استيفاء العقوبات اشكال ولا ساني من الكلامين فان الاول المراد منه
 الحكم بالعقوبة على سبيلها والمراد ههنا انه اذا حكم بشي من العقوبات بالقصاص وجد الهدف فهل له استيفاء
 او سبويه الحكم بحكمه في احدى هذين والا فوي عندي انه ليس له الاستيفاء لان العقوبة ليست بوسعه بل ونعما
 وسع الشارع فيه لا مني جمع احدهما قبل الحكم بل الحكم ولو لم يكن له الحكم او اذا رجع الى القاضي حكم
 بضعفه الاناس من قضاء غيره وان لم يوافق اجهااده **درس الله سره** ولو قال الامام من
 نظر في الحكم من لان ولان معدولته في انقضاء الولاية فيه نظر اقول **صان لمكان** ان
 الاية صدى في قصه خاصه بين شخصين محضين هل سطرط بها البعض او يعمى الاطلاق **درس الله سره**
 بحمل الاول لان بوليها بعضا مشر وطا جبطا في تخلف لا شخص بها فسطا البعض بنظر الامام

والا فوي عندي ان في الاستواء هل يعنى العموم والا فندرج في الاصول

ولعمري الجبر

وحيكم حتى تروا لستم اذ
 حجبتم عن اشرافكم المسمى
 من اسم والعلل في اشرافه
 او كما رجاها فكيف وانما
 انما فيهم ضرب من كذا

موسم

وغير احبار المصنف
علاء الدين

ما تقدم

و هو الاول في حكمه **اولى** **واما المسموع** ان امتنع سماعه لم يصح اجماعا لامتناع سماع الساعات والافراد والامان
واما انما سماعه يسمع اوقى صوت فقه خلاف وقيل المسموع لان فيه بصع حيز الحيز والاصح الجواز لكسار
من لا تعلم المذمة وكما جاز الى المترجم ولانه لا فرق بين عدم علمه المسموع مع امكانه بغيره كترجم ومن عدم سماعه مع
امكانه بسمع والفرق بين هذه الالات الثلاث ان الحكم انفسا لفظي فهو متعذر مع الحزن في الكلام كسماح اليه في الحكم
واما البصر فمحتاج اليه في محرم الحكم عليه وتيقن من كل وجه لان مؤثر الشخص البصر وليس المحكوم به كالانفاس
والجوع وبعض المشهور ونزكته لان التزكيز ينسب الى العلم الفرو في المشاهد والالتسلسل وهو بالبصر واما السمع
فمحتاج اليه في طريق الامانة والحاصل ان من فقد حسا نودى علميا نودى ذلك الحس اليه وقد جعل بغيره من الحواس
لكن ساعد كثير منها وهو ساعد في القضاء لان حكم عام فلهذا اشترط في القضاء لا السمع لانه لا ينفك عن حصول العلم بالمسموع
كالعين البصينة **فان** **ودرس المذموم** ولو شرط اتمامها في حكم فالاقرب الجواز **اقول**
وجه القرب انه اضبط والجواز في السهوان وهي اصله وانها كالأوكسين والوصيين ويجعل عدله لان الخلاف في
موانع الاحتياط كغيره وهو نودى الى تعطيل الحكم فسمي كغير الخصومات غير مفصلة ولا نغايه نصيب الحاشي الفير على
الاجماع فمحتاج اليه ونص السماع عليه فلا ساطة والاداء **فان** **ودرس** ولو اقتضت المصلحة
بوله من لو استكمل الشروط ففي الجواز مراعاة العلم على نظر **اقول** **لشأن** من بعد الشروط المتنازع لبقائه
المشروط ومن ثبوت المصلحة الكلية التي هي اصل في سماع الاجماع والاصح انه لا يجوز لبول النبي صلى الله عليه واله
القضاء لملة انسان في النار وواحد في الجنة رجل علم بالحق فمقتضاه فهو في الجنة ورجل قضى بالناس وهو على جهل فهو
في النار ورجل جازي في الحكم فهو في النار ولانه لا حجة في المعنى في الحاكم **اقول** **وقبح** في زمان على علمه
لان القول وقوعه في زمانه ليس بحجة انما يكون حجة لو كان منه او باحسان وليس **فان** **ودرس**
ولو اخذ الجعل من المحاكم فان لم يعن وحصلت الفرو فقل جاز والاقرب المسموع **اقول** **حكي** الشيخ
في المسبوط العولس وكذا صاحب النزاع فيه وجزم كل منهما رحمهما الله المسموع وهو احسان المصنف والاصح عند
لان فانه واجب فلا يجوز اخذ عزم عنه ولانه لم يعمل احد منهما بل عمل لنفسه واجتبه العالمون بالجواز
ما انه اما ان لا يحب عليه عسا ولا كفاية او يحب احدهما فان كان الاول جازا اخذ الجعل لانه فعل سماح كسماح اليه
الغافل فليس امطر الى اخذ الجعل عليه فجاز وان حب احدا المحسن جازا نضا والا لزم احدا مودنه اما
حرف الاجماع او كلفه لا لا نطاق او اجماع المصنفين لانه مع عدم المال وعدم الاكراه اما ان يحب البصر لا

وہو

دا شرط العنف الحرة ايضا

جو مشرباً ایضاً

الشيخ محمد بن عبد الله

مجهول للعلامة المحقق عند استغراق النسخ بالنظر في الادلة والامارات

وسوال في عندي

موتة او السعي والعصاة في فرض عدم اجتماعهما او بكونه مالاً لا يطلق او بكونه القضاة وجوبه وهو
 وهو سلبهم اجتماع القضاة او بكونه غير القضاة وهو خرق الاجماع والحوادث بخلاف عدم وجوبه
 حمله وتنجس جوارحه الاخر عليه حمله لانه لا يصح الاقرب واحد الروي عن المالك لانه قال
 وليس الله سرك وفي نحو الاجماع اسكال الاقرب جواره اقوال احلف الاصوليون في هذه المسألة
 فعال بعضهم بنحو ابي حنيفة في مال عام منصب الاجماع في بعض الاحكام دون بعض بل بعض المسائل دون بعض فيمنعه
 آخرون اجماع الاولون بان كبرائس القضاة يتوفون في كبر من المسائل ولا يعلمون بها فلو لم يجر لاسماع الاجماع
 وعظم الاحكام واعلم ان الآخرون بان الجرحول جازان كون له دليل بالشعوبية في الجرحول يحصل كل
 الامارات واجيب عن ان توفيق الجرحول في الحكم لا يكونه عاجزاً في حال العارض الادلة فهو مجتهد في وجوب
 مرتبه الاجماع وحصول ملكه في الحكم عظم والجرحول انما هو الترجيح والفتوى وهو غير المسئلة وعن تان
 المجتهد يردع عليه الظن بحصول جميع الامارات له **العصاة الثالثة في العزل قال**
 وليس الله سرك ولو خشيتم افاق في عود ولانته صفة اقول **المجنون** موجب لواله لانه العاقل
 بالضرر والمجنون ليس بكلف بالضرر ولانه يحتاج الى حاكم لانه مجنون عليه ومن يتزاه الحاكم مع عدم الولي النسبي
 فالمجنون والعصاة مما لا يحكمان وحيث عذبت الولاية لربها لا يصبها وهو نصب حاكم له وفه وجه آخر
 لبعض القضاة بالعود كالانما فلا يخل السبب فاذا اراد المانع لم يحكم السبب وهو صعب والوطئ تسان
 عدم التوفيق بين مانع الحكم ومانع السبب فالانما مانع الحكم والمجنون مانع السبب ولهذا لم يجر على المعنى عليه وحجج
 على المجنون واجاب **بعضهم** يمنع عود ولاية المعنى عليه لغيره فلهذا من عليه وليس مجتهد قال
 وليس الله سرك فلو تجرد فسر المجنوب او حنونه او عزله او موته العزل فانما يمنع عود عزله الامام او لا وقيل لا عزله
 بذلك لان الناس عنه كالنائب عن الامام اذا استنابه مشروط بان الامام وفه نظرا في **القول** ان حكامها
 الشيخ رحمه الله وجه الاول ان النائب كالوكيل ووجه الثاني ان عامه مصلحة الناس ووجه النظر في استلزام استنابه
 صيرورته ما يباغي الامام لاسيما في الدلالة واللفظ ولو كان كذلك لكان نائب الامام كتاب النبي عليه السلام فلا يكون للامام
 عزله لكن الثاني باطل لان علياً عليه السلام عزله الامام في الاسود كايان ولان الاستخلاف في العزل فاذا اطلق لانه
 بطلان المعاوونه والاصح عندي انه انما يحجب ما دونه في الاستخلاف عن المجنوب العزل وان كان جازاً وبالله في
 الاستنابه عن المجنوب واستخلف عنه ليعمل وان قال الاستخلاف عن سركه العزل وان اطلق فالوجهان **قال**

الشيخ محمد بن عبد الله

فليس من الله سرك ولو طاف امام الاصل فالاقرب ان العزل للقضاء اقول **وجه** العرب ان ولايتهم
 فروع ولايته وقيل لا عزله لانه العزل على المسلمين لم يزلوا بل كان من الحكماء معطل الحوادث وحكي
 الشيخ رحمه الله القول في المسوط ورجح الانزال **قال** **ودس** الله سرك وهو لا يجوز عزله اقراراً
 فيه منه نظراً في **هنا** مسائل يجوز العزل اذا ظهر من القاضي خلا جاعاً قال والدي المصنف
 وكثير من غيره الظن **ك** لو عزله لاسعمال الى افضل جاز عزله **ج** ان لا يظهر من خلا لوكيل من يصلح للقضاء
 غيره لانه لا يجوز عزله ولا العزل لو عزله غير المعصوم ان لا يكون له ذلك لكن العزل يصلح عليه كسكون فيه وكبح
 بنحو الجرحول انما لا ان ينفى ذلك كله فلو كان عزله او ارجا وفي حواه فلو ان حكامها الشيخ في المسوط فقامها
 انما من امر المؤمنين على ان يتطاب عليه السلام وليا الاسود ثم عزله فقال لغيرتي وطخت ولا جنب فعال عليه السلام
 اني انما اريد بغيرتي على الخصوم فصيل هذا ليس يمنع عزله او ارجا وقيل عليه عليه السلام
 فلو كان سالكاً لانه لا يكون اقراراً **اجيب** الاولون انه سيجب هذه الولاية له ان يملكها التي من شأنها
 تعالى حاله والى امره فقامه السلطان فرض ولا يمانيه ووكاله ولان له عزله امرأته وولاه على البلدان
 فكذلك القضاء **اجيب** الآخرون بانها ولاه شرعية لا بدول لا يناف كعقد شرط ولانه عقد لمصلحة المسلمين
 من دونهم فلا يجوز عزله مع شدة حاله كالعقد النكاح على موليته ولا يصح الاول **ودس** عن علي ذلك
 ان ان العزل اذا كان في محل الخطر فلا اعتراض على الحاكم وحكمه بعوده طاماً انا قال الفريسي فاذا اراد آخر
 ترمه ترمه العزل فعلى الاول يجوز من غير بحث وعلى الثاني لا يجوز الا بعد البحث عن حاله **قال** **تد**
 اند الله سرك وهو لا يناف الانزال على بلوغ المخبر فيه اجمال فليست من مساوياه الوكيل من القطع بعدم انزاله
 لله للضرر اقول **الخلاف** في ذلك الخلاف في الوكيل وقد ذكر المصنف وجه الاحتمالين والاصح عند
 انه انه لا يعزل قبل العلم والالزم احد محالات ثلثة اما العت او كلفه بالانطاق او عدم انزاله على غيره
 لان الله بعد العزل وقبل العلم ان لم يحضره الحاكم لم يملكه بالانطاق وان جاز فاما ان يكون حكمه صحيحاً او لا والاول
 س مستلزم عدم عزله ويدرر من انه انزال والثالث مستلزم العت في شرع الحكم والكل محال وكلما استلزم
 المحال فهو محال وعورض بالاستلزام عدم انزاله عدم ملك الحاكم من عزله لجوارحه وبعده بحسب لاسلغة
 الى الخ **ينبغي** استجانه **قال** **ليس** الله سرك وسيعزل بانزاله كالمادون في شغل معين وفيه
 في كل ناحية **قال** **هنا** مسكتان **المادون** له في شغل معين عزله بانزاله

لانه وكل في عمله ومثاله لما نصح على تركه حيث او غاب او سماع شيطان في جادته معينه واما المنفعة
 في شغل عاير كقوام الانعام والوقوف قال والذي المصنف انهم لا يعرفون ثبوت القاضي وانما له خبر خلاف
 لبل الخلل ابواب المصالح وسبيلهم سبيل المتولين من الوقوف **قال** انما الخلاف في التواحي والملازم
 والخلاف منه تقدم **قال** **ندس الله سر** ولو شهد مع غيره ان هذا حكم قاض ولو رسم نفسه فانه
 اقول **يشأ من انه** مقتول الشهادة وقد شهد حكم حاكم فقبل كما لو شهدت المراجعة على
 مجرم ولم تذكر شيئا ومن انه قد يرد ذلك بنفسه والحق على عدم قبوله فلفظه لما ذكره شره من
 نقتل ومن لا يقتل فلا يحل على العجوة الا بالضرورة ولعلم انه لو شهدت الله بان هذا حكم به حاكم من
 نفس هل يقتل او لا فانه خلاف **قال** **ندس الله سر** ولو ادعى على المرحول رسوم احضره القاضي
 وفصل بينهما وكذا لو قال اخذ المال مني شيطان فاستغن وان لم يذكر الاخذ فالاقرب سماع الدعوى اذ يحل
 الغرم على القاضي اذ اراخده مع تقريره **اقول** معناه انه ذكر انه حكم عليه ولو ذكره احد
 قبل شمع هذه الدعوى قبل لانه كان من الشيع والظاهر ان احكامه على الصواب فعمل هذا الظاهر
 الى ان يقوم المحج بخلافه وفصل سماع وهو اخسار الذي والا قوي عندي عدم السماع لانه بطل الدواعي الى الحكم
 وقابله الخلاف انه على السماع مجرد الدعوى كخبر وعلى عدم السماع لا احضار الله فعلى الثاني
 لا ينبغي ان السنة تقام بعينه ولكن بما لكن الغرض ان يكون عن يمينه يعرف القاضي ان دعواه حجة وحقيقة
 فاذا احضر المرحول ادعى المدعي ثم اعادها ووجه ما قاله المصنف انه يجب الغرم على القاضي لتقريره فدعواه
 في الحقيقة نال وهي امر ممكن **قال** **ندس الله سر** ولو قال قضى على شهادته فاستغن وجب احضار
 وان لم يتم المدعي منه فان حضره واعرضه الدم وان قال لم احكم الاستظهار عدلين قبل ذلك السنة لا عرفانه
 سفل المال وادعاه من قبل الضمان وفيه نظر لان الظاهر من الحكم الاستظهار في حكمه فيجب عليه اليقين
 لادعائه الظاهر **اقول** هذه المسئلة الاولى التي هي قوله وان لم يذكر الاخذ لكن له قال فالاقرب
 سماع الدعوى على خلاف ثم جزم بها بالسماع وانه كخبر قبل السنة فان اقر فلا بحث وان قال لم احكم
 الاستظهار عدلين فعنه بلنه احوال **الاول** ان كلف الله وهو قول الشيخ في المبسوط لانه اعترف
 بالحكم ونقل المال عنه الى غيره وادعى ما يزيل الضمان عنه فلا يقبل منه وفيه نظر للزوم المسئلة وراي الحكم
 فلم يرد مواعلي الحكم وختمه عليه على ان الاصل الحكم سفل المال الضمان الى ان ثبت من له وليس بجيد لانه

شيطان فاستغن واستغن
 المال لم يذكر ان القاضي

مجهول للعدا
 استغنى
 2 الادله

انما يكون سببا عما هو منوط والاصل عدمه الثاني انه يصدق باليمين لادعائه الظاهر كسائر
 الامانة اذ ادعى عليهم خيانه وهو قول الشيخ في الخلاف وهو الاصح عندي وعند الذي وندس الله سر
 الثالث انه يصدق بغير يمين لانه كان من الشيع فصار مصيبه عن الحلف والاستدلال بحكاه
 الشيخ وهو حسن فقد ظهر ان الخلاف في هذه المسئلة في موضعين احدهما ان احضاره هل يوجب على
 الله لانه ام لا وعليه به المصنف في المسئلة الاولى بقوله الاقرب سماعها وانما هي انما اذا انكر هل يملك
 منه انه او عليه او اصل قوله من غير يمين وبعض الفقهاء فصل الخلاف في سماع اصل الدعوى وقال انه متى علم
 المسئلة في الحكم بغيره العدين ومن في مقتضاها هل يفتي بخلافه لا وليس بجيد لان هذا الخلاف على
 غير معروف وانما الاتفاق داخل على ان الدعوى يجوز في المحل وعلى ان الله المدعي حرمه في المحل وعلى
 منه انه المدعي محكوم بها **قال** **ندس الله سر** ولو قال است المرحول اخذت هذا المال اجبر على له
 يقتل وان صدقه المرحول لا يجزى وفي الاتفاق منه في قدر اجبر المثل نظرا **اقول** لما فرغ من البحث
 عن ان الدعوى على القاضي شرع في بيان الدعوى على امثاله الذين يحكم بغيره اخذ الاجرم بقوله ما است المرحول لا يرد
 في الذي القضا لا يجوز اخذ الاجرم بل الامانة بقوله وان صدقه المرحول لانه لا يعتبر انشاؤه ولا فعله فلا اعتبار بغيره
 اقرا اقرا **اقول** وفي الاتفاق منه في قدر اجبر المثل بغيره في ثبوت اجبر المثل لا حتى ان الشك في ذلك
 وهو من ان النظر انه احسن التشريع والاصل انفعاله الصحيح وان الظاهر عدم التفرع قال والذي المصنف
 وندس الله سر هذا الخلاف مبني على ان من عمل بخبره ولو جرد ذكر اجبر هل سمي اجبر ام لا قيل سمي اجبر
 اما المقصود الثاني في كنفه الحكم **قال** **ندس الله سر** ثم مجلس سدر القبله
 ليك ليكون وجوب الخصم لها وقيل يستعملها **اقول** **الاول** قول المصنف والى الصلاح وسداد وان جزم
 واد وان ادريس واجد مولى الشيخ ذكره في النهاية والثاني قول الشيخ ايضا في المبسوط وان التواحي لما روي **الاول**
 عن النبي عليه السلام انه قال خير المجالس ما استقبل به القبله **قال** **ندس الله سر** وهل يجوز
 اد اطلانه ما دعاه الظلم وان لم يحضر حصة الاقرب الميع **اقول** وجه القرب ان المجلس سجن
 الى الشريعة صدر عن حاكم الشوع فلا يبطل بغير وجه فلا يظلمه في كتمل الحوار لان ابعاه حكم نعمويه
 واما موثاقه عن ثبوت الحق كاساويه ولم يثبت والاصل البراه **قال** **ندس الله سر** وان ذكر
 عا عابا وزعم انه مظلوم في اطلاقة نظرا فانه لا يجلس ولا يظلم لكن يرافقه الى ان يحضر حصة ويكتب

انما يكون سببا عما هو منوط والاصل عدمه الثاني انه يصدق باليمين لادعائه الظاهر كسائر
 الامانة اذ ادعى عليهم خيانه وهو قول الشيخ في الخلاف وهو الاصح عندي وعند الذي وندس الله سر
 الثالث انه يصدق بغير يمين لانه كان من الشيع فصار مصيبه عن الحلف والاستدلال بحكاه
 الشيخ وهو حسن فقد ظهر ان الخلاف في هذه المسئلة في موضعين احدهما ان احضاره هل يوجب على
 الله لانه ام لا وعليه به المصنف في المسئلة الاولى بقوله الاقرب سماعها وانما هي انما اذا انكر هل يملك
 منه انه او عليه او اصل قوله من غير يمين وبعض الفقهاء فصل الخلاف في سماع اصل الدعوى وقال انه متى علم
 المسئلة في الحكم بغيره العدين ومن في مقتضاها هل يفتي بخلافه لا وليس بجيد لان هذا الخلاف على
 غير معروف وانما الاتفاق داخل على ان الدعوى يجوز في المحل وعلى ان الله المدعي حرمه في المحل وعلى
 منه انه المدعي محكوم بها **قال** **ندس الله سر** ولو قال است المرحول اخذت هذا المال اجبر على له
 يقتل وان صدقه المرحول لا يجزى وفي الاتفاق منه في قدر اجبر المثل نظرا **اقول** لما فرغ من البحث
 عن ان الدعوى على القاضي شرع في بيان الدعوى على امثاله الذين يحكم بغيره اخذ الاجرم بقوله ما است المرحول لا يرد
 في الذي القضا لا يجوز اخذ الاجرم بل الامانة بقوله وان صدقه المرحول لانه لا يعتبر انشاؤه ولا فعله فلا اعتبار بغيره
 اقرا اقرا **اقول** وفي الاتفاق منه في قدر اجبر المثل بغيره في ثبوت اجبر المثل لا حتى ان الشك في ذلك
 وهو من ان النظر انه احسن التشريع والاصل انفعاله الصحيح وان الظاهر عدم التفرع قال والذي المصنف
 وندس الله سر هذا الخلاف مبني على ان من عمل بخبره ولو جرد ذكر اجبر هل سمي اجبر ام لا قيل سمي اجبر
 اما المقصود الثاني في كنفه الحكم **قال** **ندس الله سر** ثم مجلس سدر القبله
 ليك ليكون وجوب الخصم لها وقيل يستعملها **اقول** **الاول** قول المصنف والى الصلاح وسداد وان جزم
 واد وان ادريس واجد مولى الشيخ ذكره في النهاية والثاني قول الشيخ ايضا في المبسوط وان التواحي لما روي **الاول**
 عن النبي عليه السلام انه قال خير المجالس ما استقبل به القبله **قال** **ندس الله سر** وهل يجوز
 اد اطلانه ما دعاه الظلم وان لم يحضر حصة الاقرب الميع **اقول** وجه القرب ان المجلس سجن
 الى الشريعة صدر عن حاكم الشوع فلا يبطل بغير وجه فلا يظلمه في كتمل الحوار لان ابعاه حكم نعمويه
 واما موثاقه عن ثبوت الحق كاساويه ولم يثبت والاصل البراه **قال** **ندس الله سر** وان ذكر
 عا عابا وزعم انه مظلوم في اطلاقة نظرا فانه لا يجلس ولا يظلم لكن يرافقه الى ان يحضر حصة ويكتب

انما يكون سببا عما هو منوط والاصل عدمه الثاني انه يصدق باليمين لادعائه الظاهر كسائر
 الامانة اذ ادعى عليهم خيانه وهو قول الشيخ في الخلاف وهو الاصح عندي وعند الذي وندس الله سر
 الثالث انه يصدق بغير يمين لانه كان من الشيع فصار مصيبه عن الحلف والاستدلال بحكاه
 الشيخ وهو حسن فقد ظهر ان الخلاف في هذه المسئلة في موضعين احدهما ان احضاره هل يوجب على
 الله لانه ام لا وعليه به المصنف في المسئلة الاولى بقوله الاقرب سماعها وانما هي انما اذا انكر هل يملك
 منه انه او عليه او اصل قوله من غير يمين وبعض الفقهاء فصل الخلاف في سماع اصل الدعوى وقال انه متى علم
 المسئلة في الحكم بغيره العدين ومن في مقتضاها هل يفتي بخلافه لا وليس بجيد لان هذا الخلاف على
 غير معروف وانما الاتفاق داخل على ان الدعوى يجوز في المحل وعلى ان الله المدعي حرمه في المحل وعلى
 منه انه المدعي محكوم بها **قال** **ندس الله سر** ولو قال است المرحول اخذت هذا المال اجبر على له
 يقتل وان صدقه المرحول لا يجزى وفي الاتفاق منه في قدر اجبر المثل نظرا **اقول** لما فرغ من البحث
 عن ان الدعوى على القاضي شرع في بيان الدعوى على امثاله الذين يحكم بغيره اخذ الاجرم بقوله ما است المرحول لا يرد
 في الذي القضا لا يجوز اخذ الاجرم بل الامانة بقوله وان صدقه المرحول لانه لا يعتبر انشاؤه ولا فعله فلا اعتبار بغيره
 اقرا اقرا **اقول** وفي الاتفاق منه في قدر اجبر المثل بغيره في ثبوت اجبر المثل لا حتى ان الشك في ذلك
 وهو من ان النظر انه احسن التشريع والاصل انفعاله الصحيح وان الظاهر عدم التفرع قال والذي المصنف
 وندس الله سر هذا الخلاف مبني على ان من عمل بخبره ولو جرد ذكر اجبر هل سمي اجبر ام لا قيل سمي اجبر
 اما المقصود الثاني في كنفه الحكم **قال** **ندس الله سر** ثم مجلس سدر القبله
 ليك ليكون وجوب الخصم لها وقيل يستعملها **اقول** **الاول** قول المصنف والى الصلاح وسداد وان جزم
 واد وان ادريس واجد مولى الشيخ ذكره في النهاية والثاني قول الشيخ ايضا في المبسوط وان التواحي لما روي **الاول**
 عن النبي عليه السلام انه قال خير المجالس ما استقبل به القبله **قال** **ندس الله سر** وهل يجوز
 اد اطلانه ما دعاه الظلم وان لم يحضر حصة الاقرب الميع **اقول** وجه القرب ان المجلس سجن
 الى الشريعة صدر عن حاكم الشوع فلا يبطل بغير وجه فلا يظلمه في كتمل الحوار لان ابعاه حكم نعمويه
 واما موثاقه عن ثبوت الحق كاساويه ولم يثبت والاصل البراه **قال** **ندس الله سر** وان ذكر
 عا عابا وزعم انه مظلوم في اطلاقة نظرا فانه لا يجلس ولا يظلم لكن يرافقه الى ان يحضر حصة ويكتب

وهو الاقرب

ابنه ليعمل فان لم يحضر اطلق اقول وجه الغيب انه جمع بين الحقيقين وحمل المعاني في النفس
 لما تقدم من انه حكم حاكم وطول الصبح وحمل اطلاقه لما تقدم ايضا قال **درس الله سن** ثم
 في استاء الحكم المحققين احوال الالام والمخاض المحققين بسفاه وعنه والودائع وبقوة الوصايا
 من المساكين فمعرفه الخاضع بعلم العاجل مشارك ويستبدل به ان كان اصله وقوة ان كان احسانا
 وان كان قد تصرف وهو اصل له فلهذا وان كان فاسقا وكان اصل الوصية يحسنه كالعقود والمسالك اصل
 الصالح الاول لانه نفسه انزل عن الولاية في كالا حصى وحمل تصرفه في كالا حصى
درس الله سن ولو طرد المصحح اجري في وجوبها في حال صلحها في احوال اقول **درس الله سن**
 في كالا حصى وقوة عود عليه ومنه من صالح المساكين فيكون من عند المال قال **درس الله سن**
 ويكون ان يتخذ احصاء وقت القضاء واخذ المساحد محسنا للحكمه انما علم اري اقول الخلاف
 هنا في معاني آحاد المحاسب وهو الذي يكون وصول المنافع عن الى القاضي هو موافق على اذنه قبل
 جرائه لانه لم يفعله رسول الله صلى الله عليه واله ولا على عليه السلام ولما روى ابو هريره عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال من ولي من امور الناس شيئا او احبب من دون حاجتهم احمى الله دون حاجته وداينه
 وقهره والاقرب عندي انه ان يحسن دائما في جميع ارباب الخواص ويصرفهم فهو حرام وان كان محله في
 الخلق **درس الله سن** آحاد المساحد محسنا للقضاء انما او الكرم اكثر القضاة على الكرم وهو قول بالحنه وهو
 قوله ابن البراج في المذهب وظهر من خلافه في المبسوط وقيل باسمه بانه وهو اختيار الشيخ في قوله
 واختار المفيد والي الصلاح وسلا في البراج في الكامل وابن ادرس **درس الله سن** الا يولون بان النبي عليه
 السلام فعله في مسجد وعلى عليه السلام فعله وذكره القضاء بالكونه معروفة والجواب **الفرق**
 بين المعصوم وغيره ظاهر **درس الله سن** الاخرون بان القضاء قرينة وطاعة وانصاف من الناس واصل الطاعة
 في المساحد والا فوي عندي احسان المصنف هنا انه يكره ان كان دينا لقوله عليه السلام حبوا المساحد صيالم
 ومحاسنكم وحبوا طاكم الحديث والحاو به يسلم من الخصومه ومن ثم حكم الشيخ في المبسوط عن قومه انهم قالوا
 بالكراهه مطلقا واعلم انه لا يكره الحكم بحلف شخص للعلية فانه عليه السلام غلط اعان العيال الى
 في مسجد ولا يكره التذرع كان يفتي جمهوره للعبان فيخرجهم من فلسانه الحكم **الفصل الثاني**

وان كان كالا حصى
 وان كان كالا حصى

مذهبنا
 استقر
 الا اذا

ومثل كونه للاسباب
 والذوا به يحسن على الكراهه

واكثر الفقهاء على
 الكراهه صح

في القضاة قال **درس الله سن** وان اكره قال المدعي هل لك فيه فان قال لا ثم بسفه فالادب
 ساعها بما فعله تذكروا اقول **الاقرب** عند المصنف هو الاصح عندي لانه ولا علم بها وان علم فقد
 لا يستمر على كل حال لسان ولا ساقض من كلامه ولعله كانت فاسقه او صغيره ثم باب او بلغت
 ولم يعلمه ومنه ان الحكم المحقق لا يحصل الساقض ومن حيث انه كذا بها بسفه والجواب ان حمل الالفاظ
 على المعاني الدخيلة او من حملها على المعاني الخارجيه فالنفي راجع الى نفي العلم والحكم لا الى عدمها في
 الخارج **الفصل الثالث** في مستند القضاء قال **درس الله سن** الامام **الكلام**
 بعض من علم مطلقا وعنه بعض في حقوق الناس وكذا في حقه تعالى على الاصح اقول **الكلام**
 في هذه من السبل في معاني ملاقات الحاكم كالحكومة في شرطه ان يعلم انه لا يحكم مجرد علمه
 آفتقنقول الفتنة الامامية كانه على ان لا يامر عليه السلام بحكم بحكمه لعمته فلهذا يسمى وامامه
 الشيخ في الخلاف يحكم بحكمه في جميع الاحكام وبه قال المصنف وهو الاصح عندي وعند والدي وحديث
 المصنف عن ابن الحسيد ان الحاكم لا يحكم بحكمه في شيء من الحقوق والحدود ونقله الشيخ في المبسوط عن قوم
 وقال في فيه والذي يقتضيه مذهبنا ورواينا ان الامام ان يحكم بحكمه وانما من عذاه من الحكم والاطهر ان
 لهم ان يحكموا بحكمهم وقد روي في بعضها انه ليس له ان يحكم بحكمه لما فيه من التهمة وقال ابو الصلاح لانه
 يحكم بحكمه وقال ابن جنح يجوز الحاكم الامور التي يحكم بحكمه في حقوق الناس والامام في جميع الحقوق وهو
 ابن ادرس **درس الله سن** اوجوه ا قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما المحطات الحكم على الحكم
 على شوبه الوصف فاد اعلم للحاكم به حكمه واذا ثبت في الحدود فنفى عنها اولى **درس الله سن** ان قضاء بالشاهد من
 وصار يرضى والقضاء بالعلم قضاء سقيم وبحال في الحكمه جواز الاول وضع الثاني في احد الامرين لانه اما
 عدم وجه انكار المكر وعدم وجوب اطراف الحق مع احكامه او الحكم بحكمه والاول باطل فمعنى الثاني بيان
 الملازمة انه اذا علم بطلان كلام احد ما فاما ان لا يحجبه عليه منعه عن الكذب والمكر او يجب والاول ليس له
 الاول وان الثاني الثاني **درس الله سن** المانع من ان يروى عن النبي عليه السلام في قضية المانع لو كانت راجحة عن
 بليه لرحمة حجتها وان قد تهمة والتهمة فتح القضاء ولان فيه تركه نفسه والجواب **الشيخ** السند
 وفتح الدع التهمة وكذا ما منه فان عند دران القاضي لو قال ستعدي صحدي وحكمت كذا الزم حكمه ووجب قوله
 ولم يثبت عا حجتا وور يحصل به التهمة وفتح ايضا انه يكره نفسه وبالمعارضه بعضيه طعنوا واحجج المانع

ومنه بطريق
 الاستقامه من العلم انما ما وقد
 بان في الاصول بطلانه

ومنه بطريق

في جملة ما على بانها مبني على الرخصة والمساوية وامانت فهو انقسام احدهما بكونه الشهود قال الشيخ
بحكم فيها بعله اجماعا والاولى التسليم والادور ولانه يلزم بحمل الاحكام او سقوط الحكم لانه اذا اطلق الرجل
روحه بلا محصرته ثم جحد لطلاق كان القول قوله بيمينه فان حكمه بغير علم وهو اسما في الروح وتسلمها
اليه فسق وان لم يحكم له وقف الحكم وهكذا في الحيوان والاحكام وبانها اذا اقر عنده في مجلس حكم
وفضايه حكم اجماعا واما اذا اقر سرا فليس يبي على القولين في القضاء بالعلم وقيل ان الخلاف انما هو في ادعاء
الواقعة لا في ادعاء الخصم اما اقراره فلا خلاف في انه حكم به وثالثها الحدود والنكاح والى اخره
لا في فقه خلاف والمشهد المصحح لما مر ورابعها الحدود ففقه الخلاف ورجع بعض المسلمين
بالمصحح في الحدود لان فيه حواشي وخامسها القصاص ففقه الخلاف وسادسها
الاموال والاكثر على الحكم وقد طرد قولنا ودليله في الكل واما ج فقل لا بد من شاهدين وقيل شاهد
قال **درس الله سر** ولو شهد عنده شاهدان ففضايه ولم يذكر في الاثر القضاء **اقول**
وجه القبول انه لو شهد عند الحاكم بحكمه بيمينه قبل كذا اذا استشهد بحكمه لان حكمه بعله والرجوع الى فعل الانسان
رجوع الى يقين وخالف الشيخ في البسوط في ذلك وقال لا دليل للشيطان على فعل نفسه عند ما وعده جماعة قال
قوله يسبح الشيطان على فعل نفسه عند ما وعده والاول اقوى وقد روي ان سهل بن ابي حمزة روى عن
الشاهد واليمين عن ابنه عن ابي هريرة وسبع منه ربيعة ثم اخبر جفلة شيئا مما سمعته وكان يقول احب الي
الي اخبرته عن ابي هريرة والفرق ان الرواية مبني على المسامحة والتسهل واما الشيطان فمبني على التردد
والاحساس التام ولذلك لم يشترط في الاثر العدد واشترط في البينة وسامع رواية العبد والمرء وحكي عن
الاصول ان الحاكم في الرواية كما ذكر في المفاتيح **الفصل الرابع في البركة قال**
درس الله سر وبحسب على الحاكم الاستدراك مع السكوت لعدالة وان سكت الخصم الا ان يقر الخصم بعد التماس
على اشكال **اقول** يستأمن ان المحقق لم يسهو عليه وقد اقر بعد التماس ولانه اقر بوجود
شرط الحاكم وكل من اقر بشي فبذ عليه لقوله عليه السلام اقرار الفاعل على نفسه حايروا ولا تفرقا
بوجوب الحكم بيمينه عليه فلو خذ اقراره كسائر الاقارب ومن في المحقق والتعذر لم يوجب الله تعالى وكذا في
الحكم بشهادة الفساق وان رضى الخصم به ولا الحكم بشهادة الانسان حكم تعدله ولا يجوز بحسب الواحد ولا يجوز
عندي عدم الحكم بقول واحد لان اقراره لا يثبت له الا ان يقر بعد التماس **اقول** ولا يجوز بحسب الواحد ولا يجوز بحسب
عندي عدم الحكم بقول واحد لان اقراره لا يثبت له الا ان يقر بعد التماس **اقول** ولا يجوز بحسب الواحد ولا يجوز بحسب

ان كان حكم الغير في حقه
احتمال غير محقق واما اذا شهد
على نفسه فغيره احوال
واحد وهو كذا السهو
واتام

مطلقات دون شهادتها

بمعنى

العدالة

ما

بعد التماس

باطل وكذا المروءات الملائمة فلا بد ان يحكم عليه مع الحكم بعد التماس والاولى التسليم والتعذر
لقوله واحد والثاني يستلزم الثاني واما سلطان الامم بعينه فبالاجماع **قال** **درس الله سر** هل
عمله ان يقر حال الاستدراك مع الشاهد من الخصم بحمل ذلك لا مكان ان يعرف منهم عدالة وحمل عليه
ان يقر بما قد رمال بحمل ذلك ايضا لا مكان ان يقر باليسر دون الكبر والاقرب المنع فان العدالة لا تجري
اقول في الاول بحمل عدمه لان الشايع اوحت المنع عن الاستدراك واما ما به والعداوة فالحق والاصل
عنده وعلى مدعيه البينة فلا يحتاج لانه خارج عن معنى العدالة واما قال العدالة لا تجري لانها ملكة نفسانية
فمنع من الادارة على الكبار والاصرار على الصغار وعدم الاقرار على كبره والادارة على كبره وان قل كبره
اعلم في العدالة فلا تجري لان عدم التمسك بعدم اجرائه ووجه الثاني ان الشهادة لغيره عليه الطم وسواء
في القوة والضعف وقد جعلت الطم بصدق في الدليل دون الكبر واليسر **اقول** على كبره لانه عند
في سعادته مال قليل ثم شهد في الحال بالبركة الى البركة ام لا فعلى العبري يحتاج وعلى عدمه لا **اقول**
درس الله سر ولا بد في التعذر من الشهادة والامان بلفظها **اقول** **شهادته عدل** بمقول
الاستدراك فرب عدل لا يقبل شهادته والاقرب الاكساب **اقول** **هنا** **مطلقات** **ان**
لذلك في البركة الاستدراك على قوله هو عدل وبني المصنف على ما يقوله فرب عدل لا يقبل شهادته بل
لا بد ان يقول مع قوله هو عدل مقبول الشهادة وقال الشيخ في البسوط بكسب العدالة لقوله تعالى واسهروا
دور عدل منكم فانصروا على العدالة فقط والاصح عندي احسان المصنف لان ليس كل شرط قبول الشهادة
العدالة فرب عدل لا يقبل شهادته كما قيل في المثل انما التودد شهادة من يحواسفاعة وقال بعضهم يحتاج الي
ان يقر بقوله عدل على لي ونقول انه عدل مقبول الشهادة في كل شيء **ب** **الاقرب** عند المصنف
الا لاكتفاء بقوله مقبول الشهادة وحده وان لم يذكر انه عدل لانه لا يوجب ذلك لان قوله مقبول الشهادة
يدل على انه عدل اما انقص او بالزوم البين بالمعنى الاخص اعني الذي يلزم من تصور حلو زومه بصور
فلا يحتاج الي انكراره ولانه قد حكم بانها باثبات الاخص مطلقا المصنف للاع والضرورة له فان مقبول الشهادة اخص
من غير العدل مطلقا والى حكم ثبوت الاخص يستلزم الحكم ثبوت الاع وفيه بطلان كونه الاع حرا ولو سلم منع
الاعلم فلا يلزم من الحكم بالاخص الحكم بالاعم الا مع العلم بكونه اخص والاستدراك **قال** **درس**
الدرس ولو سال المدعي مجلس الغرم بعد سماع بينة التي ثبتت لعدالة قتل جارية لقيام البينة بدعواه والاقرب

والاقرى عدلي الحكم عليه
لوحث ارجاه لا اعتبار
الحكم بعد التماس حيث
اقر المجهود عليه ما
بوجه الحكم وسدح
على كبره لانه في محضر
على اخره ذلك المحضر
للمدعي ولم يقر المدعي عليه
عدله لانه لم يحكم عليه بعد
الشهادة الا بعد التماس

والاقرى عدلي ما هو الاثر
عدله المصنف

المنع اقول **قال** المستخرج بحسب ان اصل العدالة هي حرف خبر عا والاقرب بالمنع من حبه كخيار
والله في التصديق شرط قبول الله والحكم بها العدالة والجهل بالشرط سلب الجبل بالشرط فلا يجوز الحكم
به واصالة العدالة ممنوع ولا ان الحسب عذاب بل لا يلزم معصية بالبرودة عليه حق بل لا يجوز لكل من يحل
حاله من حسب من شأنه من الناس خبر من واعلم ان حبي هذه المسئلة على مسلدن أهل العدالة شرط
او الفسق خارج قبل الثاني لقوله تعالى ان الحكم فاسق بينا فليسوا اوجبا لشرع وهو التوقف عن الحكم عند
خبر معلوم الفسق وذكره صف لولم يكن على لم يكن لذكره فايدى يد على عليه خبر الجحول ان حب ورده كان
اسوارا جالا من معارف الفسق وهو باطل قطعا وان ماواه لم ينش للمعبد فايدى وقيل الاول وهو الجحوق **قال**
الامامية الامن شد والامر بتوقف الحكم بالمال على ثبوت النزلة بالله ولقوله تعالى واسعدوا ذوى عدل منكم
فالجحول لو قيل كان ساءا بالعدل ولا يجوز اجلا فبعد التوقف بالمعقوب المنع **قال** ان جاني على العباد
لا بد فيه من التيقن فان بعد فاجعله الشارح مثله في الحكم وهو شرطه العدلين والشرط على مال الغير
مبنى على الاجساد الباق **قال** **ودرس الله سر** ولا الشارح الاجمعي اعلى اقول **قال**
هذا اخبار السنجي في المبسوط والخلاف لكن علة في الخلاف باخلوا الناس بسببه وفي المبسوط بان العدالة
اقول صفة على الاصل فلهذا قبلت طلبة من غير ففسر الجرح اخبار عن عيب جاد وتبعه ان درس وان
حمزة وذهبان الحسيد الى التفصيل بينهما وقيل بقبول الاطلاق فهما الاقوى عندي انه لا يقبل الجرح الا معطلا
لانه ربما اسيد الى سبب لانراه الجائر خارجا فيكون وجب حكمه في اجتهاده وان الحكم الفسق حكم شرعي يستفاد
من الاجتهاد ولو قيل الجائر قوله لكان معطلا بالنوى **قال** المصنف في المختلف لا فرق بين الجرح والعدل
بل الاجوط ان سمع الجرح معطلا وسبب فصل عن سبب العدالة لانه اجفط المحموق **قال** **ودرس الله**
سر ولو تجارعت السنان قبل عقد الحاكم وعمل ان عمل الجرح اقول **الاول** قول السنجي في الخلاف
والثاني قوله في المبسوط وتبعه ان درس وان سمع وقال والذي في المختلف ان جرح الجميع حكم الجرح والاقول
الحاكم وهو الاصح لان العدل يصح في الفسق والجرح يصح في الشك والمحض والاثبات مقدم على الشرع ولا يستفاد
علم الجرح الاحساس وهو علم ضروري والمعدل على اصل عدمه ومستند عدم المشاهدة والاصل
وهما طسان والعلم الضروري اقوى من العلم الكسبي ولانه يمكن صدقهما بان براه الخارج والاراء المعدل
ولو اضع الجميع بان يشهد المعدل شاهد فعل الفقد في الزمان الذي عينه الخارج بحيث لا يمكن ان توقف

اما الحاكم لعدم الاولوية **قال** **ودرس الله سر** واذا اراد الحاكم بعد التركة بتوجه غلط الشاهد
فلا يثبت وليس الالشاهد على التفصيل فربما اختلف كلاه فان اصر على اعاده لفظه جاز له الحكم بعد الجرح
وان نقض الربة على اشكال اقول **قال** **بينا** من وجود مناهة القول وهو العدالة وحزم الشاهد
واصوابه ومن الربة ومناهة الحكم عليه الظن لا ربه **الفصل الخامس في نقض الحكم**
قال **ودرس الله سر** وان لم يكن من اهل نقض احكامه اجمع وان كانت صوابا على اشكال الشاهد
منع من الجرح الى السجدة اقول **قال** ومن حيث انه حكم من ليس اهل الحكم فيكون باطلا والاقوى
ما سئل من نفس الحكم خاصة ولا يبطل المحكوم به حيث علم انه حق **قال** **ودرس الله سر** ولو كان
الحكم خطأ عند الحاكم الاول وصوابا عند الثاني فيمحققه مع كون الاول من اهل نظر اقول **قال** **بينا**
من ان الحاكم به بعد انه باطل فلا يصح ومن حيث انه صواب على اى الثاني وقد حكم به من له اهليه الحكم والاج
عندي بعضه **قال** **ودرس الله سر** والاقرب ان كل حكم ظهر انه خطأ سواء كان هو الحاكم والسارق
فانه يفسد وسنألف الحكم بما علم حقا اقول **قال** اذا علم الحاكم الثاني بان الحاكم الاول اخطا في حكمه
او الحاكم نفسه علم انه حكم بحكم خطأ انقضت الخطا بخلافه لقول الكتاب او السنة المعلومى لانه مع علم سند
السنة او الاجماع نقض ذلك الحكم وانما اذا ظهر خطأ الحكم لا يستفاد في الاحتياط الى دليل يظهر انه ليس
بدليل في نفسه ولو ظهر له برهان على فساد هذا الحكم بل ظهر فساد في مستنده فهذا هو الصحيح عنه هنا وقد
اختار المصنف ان لا يوجب نقضه والحكم بما علم حقا ووجه القرب قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله الا به
والخطا لم ينزله الله ولان اقرار ما تصدق خطا حكم بالخطا مع العلم به او الظن وهو غير جازر قطعاً وفيه نظر
لان قوله مع العلم به الاراع فيه وقوله او الظن فانه في غير المنع فان الدليل الظني لا يقضي باحكامه بل يلطى والا
لم يستقر الاحكام احكاما لظهر باحفظه فان فلا يقضي والامر يستقر حكم **قال** **ودرس الله سر** ولو
شهد على طلاق فاستان باطنا وظاهرا مما العدالة وقع واستباح كل منهما نكاحا على اشكال اقول **قال**
بينا من ان العدالة المتعقبة في الطلاق عمل هي العدالة في نفس الامر او في الظاهر قبل الاول لان من ليس عدل في
نفس الامر يركب الحكم عليه انه عدل فلا يتناول قوله تعالى واسعدوا ذوى عدل منكم وقيل الثاني لقوله عليه
السلام يحكم بالظاهر والله يتولى السوار ولان التكليف على نفس الامر يكلف بالاطلاق ولا يدرى
المسئلة في كمال الطلاق وذكرنا وجه الجمع بين الفصل **السادس في الاعذار**

الحج

الحمد لله الذي جعل العلم
مفتاحاً لكل خير

الله سره والاقراب سماع الدعوى المجهوله كدس او ثوب كالمسل الاقرار به والوصيه اقن لا
خلاف في قول دعوى الوصيه بالمجهول ولا في دعوى المجهول لدا انزل له المجهول عند الحاكم او عند الشهود
واما الخلاف في غير هاتين صورتين فقال الشيخ في المبسوط لا تسيع لعدم فائدها وهو جازم الحاكم ولو لم يكن
نعم ثم اعترض على نفسه صحة الاقرار بالمجهول فالحاجب بالفرق بينهما فانه لو كلفناه التفصيل لربما
رجح خلاف المدعى فانه لو طالبنا بالتفصيل لارجح وهو ضعيف والاصح عند المصنف التسليم لان المدعى
ربما يعلم حقه لوجه الكاين لان له قسما اوثقا ولا يعلم خصمها ولا صفتها فلو لم يجعل له الى الدعوى طريقا
لمسطل حقه فالمقتضى للاستماع بوجوده والمنازع حنف فكذا في الاقرار بغير ثوب او ثوب مجبورين واستفسر
الحاكم وكذا يصح الدعوى ويستفسره الحاكم والادب المخرج وهو الاقوى عندى قال **وليس**
وهل شرط المحرم اشكال اقول **بشأن** وجود المقتضى لعدم الاشتراط وانما المانع اما
الاول فبقوله تعالى فاحكم بينهم بما انزل الله وغير ذلك حكم بوجوب الحكم بالبرهان وهو مثل صورة النزاع
بعمومه وانما الثاني فلا صلاحه لعدم المانع ومنه انه لم يحرم بقوله يحمل للمقتضى فلا حكم به وذهب شيخنا ابو
القاسم بن سعيد الى اشتراط المحرم قال وكان بعض من عاصره يراه سماعا في التهمة ويحكم الحاكم وهو بعيد
عن شبه الدعوى والاقوى عندى الاول وقوله بعض من عاصره يراه اشار الى القفيه مجرب يارحم الله
المصنف **الثاني** فما يرتب على الدعوى قال **وليس** الله سره واذا ثبت الدعوى
فالاقرار ان الحكم لا يندى بطلب الجواب من الخصم الا بعد ان يسأل المدعى ذلك لانه حينئذ يوقوف على المطالبه
اقول **هذا** احسان الشيخ في المبسوط اولاهم قال فيه وقال قوم له عطفه من غير مسئلة المدعى
لان شاهد الحال يدل عليه فان العلم العادي حاصل بان الانسان لا يحضر خصمه الى مجلس الحكم ليدعى عليه
وينصرف من غير جواب وهو قوى ايضا وهذا الكلام يدل على ان الشيخ تعارض عنده الدليلان في هذه
المسئله وكل منهما له قوة لوجه والاقراب عند قول المصنف لانه حينئذ يدعى بطلبه ومطالبه
البحر فيكون انما يكون الصريح لا يشاهد الاجوال واقول **لنوقف** على السؤال الاقراب عندى استجابه وعلى
كل تقدير فاذا اجاب بالاقرار حكم عليه وان جاب بالنفي فعلى الدال بالتوقف وجوب الاكفي في وجه التمسك بل
بعيد السؤال قال **وليس** الله سره فاذا سأل الحاكم فاسأله ثلثة الاول **الاقرار** الى قوله
الثاني **الانكار** الى قوله واذا اجمل الحاكم سقطت الدعوى عنه ولا حل للمدعى مطالبة بعد ذلك شي وان كان

المسئله
لهذا سره

التوقف

لانا

والاقراب سماع الدعوى المجهوله كدس او ثوب كالمسل الاقرار به والوصيه اقن لا
خلاف في قول دعوى الوصيه بالمجهول ولا في دعوى المجهول لدا انزل له المجهول عند الحاكم او عند الشهود
واما الخلاف في غير هاتين صورتين فقال الشيخ في المبسوط لا تسيع لعدم فائدها وهو جازم الحاكم ولو لم يكن
نعم ثم اعترض على نفسه صحة الاقرار بالمجهول فالحاجب بالفرق بينهما فانه لو كلفناه التفصيل لربما
رجح خلاف المدعى فانه لو طالبنا بالتفصيل لارجح وهو ضعيف والاصح عند المصنف التسليم لان المدعى
ربما يعلم حقه لوجه الكاين لان له قسما اوثقا ولا يعلم خصمها ولا صفتها فلو لم يجعل له الى الدعوى طريقا
لمسطل حقه فالمقتضى للاستماع بوجوده والمنازع حنف فكذا في الاقرار بغير ثوب او ثوب مجبورين واستفسر
الحاكم وكذا يصح الدعوى ويستفسره الحاكم والادب المخرج وهو الاقوى عندى قال **وليس**
وهل شرط المحرم اشكال اقول **بشأن** وجود المقتضى لعدم الاشتراط وانما المانع اما
الاول فبقوله تعالى فاحكم بينهم بما انزل الله وغير ذلك حكم بوجوب الحكم بالبرهان وهو مثل صورة النزاع
بعمومه وانما الثاني فلا صلاحه لعدم المانع ومنه انه لم يحرم بقوله يحمل للمقتضى فلا حكم به وذهب شيخنا ابو
القاسم بن سعيد الى اشتراط المحرم قال وكان بعض من عاصره يراه سماعا في التهمة ويحكم الحاكم وهو بعيد
عن شبه الدعوى والاقوى عندى الاول وقوله بعض من عاصره يراه اشار الى القفيه مجرب يارحم الله
المصنف **الثاني** فما يرتب على الدعوى قال **وليس** الله سره واذا ثبت الدعوى
فالاقرار ان الحكم لا يندى بطلب الجواب من الخصم الا بعد ان يسأل المدعى ذلك لانه حينئذ يوقوف على المطالبه
اقول **هذا** احسان الشيخ في المبسوط اولاهم قال فيه وقال قوم له عطفه من غير مسئلة المدعى
لان شاهد الحال يدل عليه فان العلم العادي حاصل بان الانسان لا يحضر خصمه الى مجلس الحكم ليدعى عليه
وينصرف من غير جواب وهو قوى ايضا وهذا الكلام يدل على ان الشيخ تعارض عنده الدليلان في هذه
المسئله وكل منهما له قوة لوجه والاقراب عند قول المصنف لانه حينئذ يدعى بطلبه ومطالبه
البحر فيكون انما يكون الصريح لا يشاهد الاجوال واقول **لنوقف** على السؤال الاقراب عندى استجابه وعلى
كل تقدير فاذا اجاب بالاقرار حكم عليه وان جاب بالنفي فعلى الدال بالتوقف وجوب الاكفي في وجه التمسك بل
بعيد السؤال قال **وليس** الله سره فاذا سأل الحاكم فاسأله ثلثة الاول **الاقرار** الى قوله
الثاني **الانكار** الى قوله واذا اجمل الحاكم سقطت الدعوى عنه ولا حل للمدعى مطالبة بعد ذلك شي وان كان

كاذبا في نفسه ولو ظن له بما لا يحل له مفاصنه وباتم مع معاودة المطالبه ولا تسيع دعواه ولا يسه
وقيل يحكم بالثبته الا ان يستمرط الحاكم سقوط الحق باليمين وقيل تسيع مع التمسك وكذا لو اقام
شاهدا واحدا وبذل معه اليمين بغير لو اذبح الخالف نفسه جازان مطالب وان يعارض بما جحد له مع
امسأله من التسليم اقول **اجمع** المسلمون على سقوط الدعوى في ذلك المجلس الذي حلف فيه
وهل تسيع الدعوى لو عاودها في غيره واقام بالثبته بذلك لم لا ذهب المصنف الى المنع وهو اجد قولي
الشيخ قاله في النهاية والخلاف وموضع من المبسوط واحسان ابن الحسيد وقال المصنف وابن البراج
في الكامل وابن خمر ان كان المدعى عليه قد استمرط على المدعى بسقوط دعواه لم تسيع من بعد وان لم
يستمرط سمعت وقال الشيخ في موضع آخر من المبسوط وان كان قد اقام بالثبته على جرحه ونوب
ذلك الغير الاشهاد عليه ولم يعارضه او نوب هو اقامه عليه وتسيع فانه دعوى في نفسه انه يعيد بنبته فاما مع
علمه بسبته فلا قبيل واحسان ابو الصلاح وان ادريس والاقراب احسان المصنف هنا وهو العتق
الا ان جحد المدعى عليه الاقرار بالحق **لنا** ما رواه عبد الله بن ابي يعقوب في الصحيح عن الصادق
صلى الله عليه وسلم قال اذا ارضى الخالف بين المنكر للحقة فاستخلفه فحلف له لا حول له ببله ذهب
حنن المدعى ولا دعوى له فليت له وان كان له منه عادله قال نعم وان اقام بعد ما استخلفه بالثبته خمس سنين
فاسأله ما كان له فان المنكر قد اطلق كمالا ادعاه قبله مما قد استخلفه عليه قال رسول الله صلى الله
عليه واله من حلف لكم فصدقوه ومن سألكم بالله فاعطوه ذهب ابن ندب دعوى المدعى قال **وليس**
وليس الله سره وان رد المنكر اليمين على المدعى فان حلف بسبته دعواه وان بكل سقطت وجه له المطالبه
بعد ذلك اشكال اقول **الاشكال** في انه هل له معاودة الدعوى على المنكر في وقت آخر
ومشأ الاشكال من صلاحه بقاء الحق ومن اداه الى التسلسل فيحصل الاضرار ولم يقطع منارعه
والجواب والحكم نأيد بها قطع المنارعه ولان انكول اذا قضيه قبل مو كالبسته وقيل بالاقرار وعلى
كل التدريس لم يكن له المعاودة قال **وليس** الله سره ولو نكل المنكر لمخى انه لم يحلف ولم
يرد قال له الحاكم ان جلت والا جعلت كذا كذا ثلاث مرات استطهارا لا نرضا فان اصر فالاقرب ان
الحاكم يرد اليمين على المدعى فان حلف ثبته حقه وان ارجع سقطت وقيل يصح سكو له مطلقا ولو
بدل المنكر اليمين بعد سكو له لم يسه عليه اقول **اخلف** لاصحاب في انه اذا انكسر المنكر

والقضا
٢٢

والاقراب سماع الدعوى المجهوله كدس او ثوب كالمسل الاقرار به والوصيه اقن لا
خلاف في قول دعوى الوصيه بالمجهول ولا في دعوى المجهول لدا انزل له المجهول عند الحاكم او عند الشهود
واما الخلاف في غير هاتين صورتين فقال الشيخ في المبسوط لا تسيع لعدم فائدها وهو جازم الحاكم ولو لم يكن
نعم ثم اعترض على نفسه صحة الاقرار بالمجهول فالحاجب بالفرق بينهما فانه لو كلفناه التفصيل لربما
رجح خلاف المدعى فانه لو طالبنا بالتفصيل لارجح وهو ضعيف والاصح عند المصنف التسليم لان المدعى
ربما يعلم حقه لوجه الكاين لان له قسما اوثقا ولا يعلم خصمها ولا صفتها فلو لم يجعل له الى الدعوى طريقا
لمسطل حقه فالمقتضى للاستماع بوجوده والمنازع حنف فكذا في الاقرار بغير ثوب او ثوب مجبورين واستفسر
الحاكم وكذا يصح الدعوى ويستفسره الحاكم والادب المخرج وهو الاقوى عندى قال **وليس**
وهل شرط المحرم اشكال اقول **بشأن** وجود المقتضى لعدم الاشتراط وانما المانع اما
الاول فبقوله تعالى فاحكم بينهم بما انزل الله وغير ذلك حكم بوجوب الحكم بالبرهان وهو مثل صورة النزاع
بعمومه وانما الثاني فلا صلاحه لعدم المانع ومنه انه لم يحرم بقوله يحمل للمقتضى فلا حكم به وذهب شيخنا ابو
القاسم بن سعيد الى اشتراط المحرم قال وكان بعض من عاصره يراه سماعا في التهمة ويحكم الحاكم وهو بعيد
عن شبه الدعوى والاقوى عندى الاول وقوله بعض من عاصره يراه اشار الى القفيه مجرب يارحم الله
المصنف **الثاني** فما يرتب على الدعوى قال **وليس** الله سره واذا ثبت الدعوى
فالاقرار ان الحكم لا يندى بطلب الجواب من الخصم الا بعد ان يسأل المدعى ذلك لانه حينئذ يوقوف على المطالبه
اقول **هذا** احسان الشيخ في المبسوط اولاهم قال فيه وقال قوم له عطفه من غير مسئلة المدعى
لان شاهد الحال يدل عليه فان العلم العادي حاصل بان الانسان لا يحضر خصمه الى مجلس الحكم ليدعى عليه
وينصرف من غير جواب وهو قوى ايضا وهذا الكلام يدل على ان الشيخ تعارض عنده الدليلان في هذه
المسئله وكل منهما له قوة لوجه والاقراب عند قول المصنف لانه حينئذ يدعى بطلبه ومطالبه
البحر فيكون انما يكون الصريح لا يشاهد الاجوال واقول **لنوقف** على السؤال الاقراب عندى استجابه وعلى
كل تقدير فاذا اجاب بالاقرار حكم عليه وان جاب بالنفي فعلى الدال بالتوقف وجوب الاكفي في وجه التمسك بل
بعيد السؤال قال **وليس** الله سره فاذا سأل الحاكم فاسأله ثلثة الاول **الاقرار** الى قوله
الثاني **الانكار** الى قوله واذا اجمل الحاكم سقطت الدعوى عنه ولا حل للمدعى مطالبة بعد ذلك شي وان كان

والدعوى له واداره
من عبد المجيد الخجعي
الصادق عليه السلام
في الرجل يكون له على الرجل
المال فيحلف قال ان يحلف
فليس له ان يخرجه شيئا وان
نكر ولم يحلفه من عليه
حقة من ان الممسك له
عليه ان الممسك من المدعى
بعد حقه المدعى كذا تسيع
حده المدعى بعد حقه المدعى
احسن المسد ان كل حالة
حده عليه انما هو ان يحلف
بالثبته كما فعل الممسك في ما
لو اشراف المدعى عليه بسقوطه
المدعى عند اقراره بالثبته
فصل الثاني على الاصل
المسروق طاهر وان الاقرار

صل يفتي عليه مجرد النكول او برد الحاكم المنع على المدعي اخبار المفيد وانما يابويه وسلاسله والصلح
 الاول ونظيره من كلام الشيخ في النهاية وقال ابن الحيد وابن حنن وابن ادرنس الثاني وهو اخبار
 المصنف وهو الاقوى عندي لان الحكم جسي على الاحتياط التام ولا يحصل الا باليمين من المدعي لاجمال
 نكوله لا عن ثبوت الحق بل بحزمه اليقين ولا يخلطه انه لا يخلط او لا يخلط ذلك فهو اعم من ثبوت الحق ولا ادلا
 للعار على الخاص ولولا هذا لكانت طسه صعيه ولما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه
 رد اليمين على طالب الحق وطارواه هشام بن سالم في الحسن عن الصادق عليه السلام انه قال برد اليمين على المدعي
 ولم يفصل وهو من اول هذه الصور بعمومه وطارواه عبيد بن ريان عن الصادق عليه السلام في الرجل
 يدعي عليه الحق فلا يدين المدعي قال يستجلب او يرد اليمين على صاحب الحق فان لم يفعل فلا حق له وهذا
 حصري على تقدير الدعوى فلا تنفي مجرد النكول **احسن** الشيخ بقوله تعالى ذلك اذ ان
 بانوا بالشهداء على وجهها او يخافوا ان يردا عما نذرناهم فالت على سائر دوده بعد من اي احد
 وحبوب يمين غارواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه حكى عن ابي الحسن عليه السلام
 انه انزم اخبر يدين ادعي عليه فاكره وكل عن اليمين فالزمه بالدين باحشاء عن اليمين **قال**
 قدس الله سره **الثالث** السكوت الى قوله وان كان غنادا الدخه الجواب فان اوسع جليس حتى بين
 وقيل بغيره عليه وقيل يقول الحاكم ان اجبت والاحتمال لا يلازمه وورد اليمين على المدعي فان اصر رد اليمين
 على المدعي **اقول** اذا ادعي المدعي عند الحاكم وسال الحاكم حجه الجواب فتوالا استرعا فسك
 الحصر عن الجواب غنادا من غير انه فقهه **اقول** بله **اقول** الشيخ في النهاية والخلاف والمقدار
 حنن وسلاسله بل هو الجواب فان اوسع حجه حتى بين **ج** نقل المصنف وسخا الواسع
 من حجه انه بغيره عليه حتى يجب **ج** **قال** الشيخ في المبسوط يقول الحاكم ان اجبت والاحتمال لا يلازمه وورد
 اليمين على حصره **وقال** قوم بحجه حتى يجب باقرار او انكار ولا يجعله بالكله فمضى النكول او السكوت
 وقوله لا اقرو ولا انكروا ليس نكولا والاول يقتضيه مدعنا والناي ايضا قوي وقال ابن ادرنس له جعل
 في المسلمين بالكله وورد اليمين على حصره والمسلمان معان سكت غنادا او يقول لا اقرو ولا انكروا
الفصل الثالث في بغيه سماع الله **قال** قدس الله سره **قال** قدس الله سره اذا سأل
 الحاكم المدعي بعد انكاره عن الله وذكر ان الله لم يامن باحضارها لان ذلك حقه وقيل له ذلك

في الخلاف ايضا

وكل من ياحتمال التوفيق
 عسا حلال المدعي
 كما في الادله صح

او امر مني ولم يبينه والاقوى
 عندي ما اخبر المصنف
 في الخبرين من المصنف
 كسب اليمين واليمين
 فاد اوسع على حصره
 وعلى اصله على
 برد على من قالوا السكوت
 ان غنادا ان النكول قلنا صح

اول

اقول الاول وهو عدم امره باحضارها قول الشيخ في المبسوط وهو اخبار ابن ادرنس
 والمصنف لانه من المدعي فلا يامن الحاكم باستيفه حقه وهو اخبار ابن البراج في المذهب والناي
 قول المفيد والشيخ الطوسي في النهاية وسلاسله والي الصلاح وان البراج في الكا حل **قال**
 قدس الله سره واذا اقام المدعي عدلين لم يستجلب مع البينه الا ان يكون الشهاده على من فسلف
 على بقا الحق في ذمته استظهارا اما لو اقام يمينه بعاره عين او عصبها كان له ان يراعيها من غير عين ولو
 كانت الشهاده على صبي او مجنون او غائب فالاقرب ضم اليمين ودرج الحاكم من اليمين الغائب بعد التكميل
اقول وجه القرب وجود المقضي وانما المانع اما الاول فلان ضم اليمين في المسألة ليس للمدعي
 عليه لسان الجواب فاستظهر له الحاكم وهذه العلة عرفت بايانه من النص وهي محققه في حق الصبي والمجنون
 والغائب فمحمي الحكم وهو من باب اتحاد طريق التمسك لاثبات القناس والآن الحكم في اموال الناس مستعمل
 الاحتياط التام ولا يحصل الا بيمين اليمين **قال** قدس الله سره ولو اوصى له جال الموت فقي وجوب ضم
 اليمين الى الله جديدا اشكال **اقول** يشترط عموم النص على وجوب الضم وتسامح الاحتياط المقضي
 لليمين وهو احتمال ابرائه او قبضه المال من مال الميت ومع وجود المقضي يحتمل الحكم ومن اين ان لا
 بالابصار والنساء على نظام من بقاء الحق **قال** قدس الله سره ولو قال المدعي ليمينه غايه خبره
 الحاكم من الصبر واجلاد الخرم وليس له علة لزمه ولا مطا لزمه كقفل وكذا لو اقام شاهدا واحدا
 وان كان عدلا وويل له حجه او الخطا ليه كقفل بقدره على ايمان حقه باليمين فمضى الى ان تشهد
 آخر وليس بحيد **اقول** قوله وقيل الى اخره هو قول الشيخ الطوسي في المبسوط في آخر
 فصل الرجوع عن الشهاده والافق عندي عند اخبار المصنف لان الجليس عفو له ليست سببا بعد الحاكم
 ولانه بعد ثبوت الحق بالفعل والقوة لانه غيرت عليه وبسبب تقدم المسبب على السبب والسبب هو
 مجموع الشاهد واليمين لا الشاهد والقدره على اليمين وجعل باليس سبب مكان السبب واحدا
 بالقوة مكان ما بالفعل من باب الاغلاط المفض **الرابع** في الاجلاد وفيه
فصول الاول **قال** قدس الله سره لا يفتقد اليمين المدعيه للبراه من الدعوى
 الا بالله تعالى ولو كان كافرا وقيل بغيره اجلاد الحق في لفظ الجلاله الى طرزال الاحتمال لانه سمي
 النور لها **اقول** قوله وقيل استلزام الى قول الشيخ الطوسي في المبسوط وعندى لا

انما امر مني ولم يبينه والاقوى
 عندي ما اخبر المصنف
 في الخبرين من المصنف
 كسب اليمين واليمين
 فاد اوسع على حصره
 وعلى اصله على
 برد على من قالوا السكوت
 ان غنادا ان النكول قلنا صح

او امر مني ولم يبينه والاقوى
 عندي ما اخبر المصنف
 في الخبرين من المصنف
 كسب اليمين واليمين
 فاد اوسع على حصره
 وعلى اصله على
 برد على من قالوا السكوت
 ان غنادا ان النكول قلنا صح

فان كل ركن من ركني المدعي وثبت الدعوى في حقه العبد يبيع به العبد الحق وان كانت خباية فكل العبد
والسيد مدعي عليه ولا اصل العبد له اجلاف العبد فان كل ركن من ركني المدعي وحلف وثبت حقه العبد
يلزم به بعد الحق واجلاف العبد والدعوى عليه لا يبيع الدعوى على السيد واجلاف كل منهما لا يبيع الدعوى
على الآخر ولا اجلافه وهذا امر ادا لم يصف بقوله والاقر بوجه اليمن عليه ولو صدقه السيد العبد وكانت
الخبائفة عمدا فله الاقتصار وان كانت خطأ لم يفت برصه وان كان لا يلزم المولى بعبه والادعي العبد
يبيع به العبد **قال** — ودرس الله سره ولا يبيع الدعوى في الجور وحده عن الله ولا يوجه اليمن
على الجور ولو صدقه ولا يبيعه فادعاء عليه قيل له اجلافه للسيد على العادف وفيه نظر بشارة حيث
انه لا يبيعه في حد **اقول** — ومن حيث ان حد الدف حق لادمي وهو المدعوف فليس الدعوى به **والله**
عليه ويلزمه ان يزار المدعي عليه ويلزمه اليمن مع انكاره لانقر بما تقدم **قال** — ودرس الله سره
ولو شهد اليمن شاهد واحد بدفن ولا وارث قبل مجلس حتى يحلف او يقر بعد اليمن من المشهود له وكذا
لو ادعى الوصي الوصية للمنفرد واقام شاهدا واحدا فانكر الوارث وفيه نظر **اقول** — قوله قيل
اشارة الى قول الشيخ الطوسي في المبسوط فانه قال ثلاث مسائل لا يمكن رد اليمن فيها احدها
ان يموت رجل ولا خلف وارثا فاسبا فوجد في ذمته ما يجهنم من على رجل وشهد شاهد واحد له فانكر عليه
الدين والقول قوله مع لسته فاذا حلف سقط الحق وان لم يحلف لم يكن رد اليمن لاستحالة حلفه اليمن والامام
فاحسن الناس حتى يحرف فهو دى او يحلف فيصرف والتايبه اذا ادعى الوصي على الورثة ان باهر
اوصي للفقراء والمساكين وانكر واذك فالقول قوله فان حلفوا سقطت الدعوى وان كلفوا لم يكن رد اليمن
لان الوصي لا يجوز ان يحلف عن غيره والفقراء والمساكين لا يسمون ولا ياتي منهم فقال قوم بحكم النكول ويلزم
الحق لانه موضع ضروره وقال آخرون بحسب الورثة حتى يحلفوا او يعترفوا وهو الذي يقوله والاصنف فيه نظر
اي في هذا الحكم ووجهه ان السجى عفو له لم يثبت سببها لان الشاهد الواحد لا يوجب حلفا للمالك كما
يجزى الله وما تقوم مقامها فالمدعي عليه لا غير وليس عليه الا اليمن ومن حيث الرواية **قال**
درس الله سره ولو احاط الدين بالتركة لم يكن للوارث التصرف في شيء منها الا بعد الاداء او الاستفاضة ولا يكون
التركة على حكم مال الميت الاقرت لعالم من ركني المدعي والوارث **اقول** — اجمع الكل على
انه اذا مات من عليه دين محض يجمع تركته للجور للوارث التصرف فيها الا بعد رضا الدين او اذن الخراف

الحلف

الايه واخلفوا الى ان التركة هل يكون نافعه على حكم مال الميت او يسقط الى الوارث ويمنع من التصرف فيها
كالدين والعبد الثاني فقال الشيخ في احد يوليها كالاول والاخر الثاني وقد سبق الحق **قال** —
قدس الله سره ولو اقام شاهد احلف به ودفن الدين فان اسمع فللدين اجلاف الغريم فبما ركنيهم
لا من الوارث فان حلف الوارث بعد ذلك كان للدين الاخذ من الوارث ان اخذ وحلف باحد من
الغريم اسكال **اقول** — اذا كان على الميت دين وله على آخر دين واقام وارثه شاهدا واحدا
لدين الميت فان حلف الوارث مع الشاهد اخذ الوارث الدين فكون حلفه لمن لا دين على الميت
من الوارث اذا لم يكن حال آخر عمه لانه تركه الميت وكل يركه لعالم بها الدين الذي عليه وان
لم يراخذ الوارث قبل الغريم اعني الذي له الدين على الميت الاخذ من الغريم ام لا اسلكه شيئا
ومشأ الاسكال من انه يركه فيتحلق به جوارح العمار ومن حيث ان حق الاستيفاء للوارث واعلم
ان الاسكال آت فيما اذا اقر الوارث انه عثر حتى يفهمنا سمي في الغرام من الغريم قولا واحدا
الفصل الثالث المحلوف عليه **قال** — قدس الله سره وحلف يثبت
في بني ارض خباية على العبد اسكال **اقول** — لو ادعى انسان على عبد خباية والغريم المولى
للعالم الارش بالعبد وهو عن ماله فحلف هل يوجه اليمن على بني العالم او على اليمن بمقتضى ذلك
من ان المولى هو الضامن في الحقيقة لان العبد اذا اعلن في نفسه ماله واستوفى من رصته فالعالم
في الحقيقة هو السيد ومن انما من على بني عمل الغريم وكل من على بني عمل الغريم على بني العالم
قال — ودرس الله سره ويكفي مع الدكار الحلف على بني الاسمحاق وان بني الدعوى علم اي
اقول — **قال** — حلف كاحاب فان كان داجاب بني الدعوى حلف على بني الدعوى وان
احاب بني الاسمحاق حلف عليه والامح انه لا يلزمه الحلف الاعلى بني الاسمحاق **قال** —
درس الله سره والله بيه العاصي فلا يصح ثوبه الحلف ولا قوله ان شا الله في نفسه ولو كان العاصي
يعمل ثوب الشفعة مع الكثرة لم يكن له ثوب لثوبها الحلف على بني اللوم ساويل اعما ديسه بل اذا
الزيمه العاصي صار لان باطامه واعليه ان يحلف وهل يلزمه باطنا اسكال باقره اللوم ان كان
مقتلا لا يجبه **اقول** — مشأ الاسكال اعما ديه وحكم الحاكم منى على اجتهاده وهو
قد يكون خطأ فلا يحل اعما د الحاكم عليه وحكم الحاكم ومن كان الحصين قد امر بما السارع باخفاء

المولى على

والا فمولى عبدك
يا مولانا عبدك
عبد المصنف {

و بعد از عدم انحصار از این راه
 حصول دلالت بلاخبر و نصار
 قالوا لی الشری و لا ضمان علی
 الرئی مع عدم الدعوی و لا قی
 عدلی ما یؤی الامور الخفیة

والله اعلم
بما فيه
الصلوة والسلام

ما انقصه من الكاح
الا حصان واقاسه
الشتر وكف الدفن
الحجر والبنو والمهر
والنعم بابعان

والا للام

وكذا سداد واثبات الصلاح ووجه احسان المصنف انه اذا كان المدعي المراه مقصودا بالنعقة
والمهر فيكون المقصود منه في الحقيقة المال وعندى فيه بطر والاولى عدم القبول وسراة له
ان كان المدعي الزوج يريد به بعد الدخول او التسمية لانهما لسان المال **والقول** وليس له
والا قرب ان الحكم يتم بالشاهد واليمين لا باحد منهما والعائد الغريم مع الوجوه **اقول** اذا
اشبه المحض شاهد وبعين **فاد** الحكم الحاكم به قبل كون سبب الحكم الذي حكم به مجموع شهادته
وغير المدعي او يتم بالشاهد واليمين يكون شرط القبول شهادته الشاهد الا ان عند المصنف الاول
لان عن المدعي يوم مقام شهادته الواحد فيكون النصف حسنا اليها ولا ينافى العفاهة على قولهم
حكم امر المؤمنين بالشاهد واليمين وفاقده الخلاف بطر فيما يرجع الشاهدة شهادته فان قلنا
اليمين كالشاهد يكون عليه النصف **والقول** وليس له **والقول** وليس له لو ادعى ان كل بعد موته ان
يخلف الا في الوقف ولو كان قبل التكويل فلوله ان يخلف وفي وجوب اعان السطون اشكال **اقول**
اذا اقام المدعي دعواه شاهدا واحدا عدلا واثبات قبل ان يخلف معه وليس كذلك ان لو ادعى ان كل بعد
قول ذلك الشاهد هذه رخصه لكن هل يحل بعباده السطون اشكال فلتشاء من ان الوارد مدعي وليس
للمدعي ان يخلف قبل اقامه الشاهد ومن حيث ان الوارد قائم معلوم الموروث وقد اقبل الله كخصر
الموروث وكان يقر له ما لو كان الوارد حاضرا فانه لا يخلف **والقول** وليس له **والقول** وليس له
نصبه للمولى عليه وهل يطلب كتميل اشكال **اقول** اذا مات شخص وترك طفلا من قبله
ورثته فوليته بتولي الخصومة فاذا اقام الشاهد وجد عدل يدين على غيره لم يخلف الطفل لانه
نصبه ولا للمولى بل لو خرب نصبه الى جين بلوغه فان خلف اخذ والا فلا يقبل الملوغ هل يطالب المولى بكتميل
فهو اشكال فلتشاء من ان المحض شاهد واليمين شرط ولانه لو لم يكن كتميل لادى الرضاخ مال الطفل
ومن عدم ثبوت حق له والكفالة متاخرة عن ثبوت الحق واعلم انه لا تقدم فماسبق انه اذا قامت
البينة ولم يثبت عدلها ونفي الحكم فوقع على التركة هل يحسن الغريم او يطالب كتميل خلاف تقدم
فان قلنا لا يحسن ولا يطالب بكتميل ثم لم يطالب هنا فطعا والافان لما ان سبب الحكم يتم بالشاهد
واليمين شرط فيه طوبى هنا على المروي والاولى **والقول** وليس له **والقول** وليس له
للمولى عليه شره فمما انقصه الخالف الا قرب ذلك ان كل وخلف **اقول** اذا كان المولى

عليه

سور

عليه فان يبيع الطفل او افاق المحزون قبل ان يشاركه الخالف فمما انقصه من المدعي الا قرب ذلك
ان خلف وان لم يخلف لم يشارك احدا المشاركه مع الخلف لان كل واحد منهما خالف مع الشاهد
فليس بينهما ما يكون المدعي به بركة لانهما ومو مشرك بينهما على سبيل الاشاعة وكل مشرك من اثنين
ذلك فاما يحصل لهما وما تولى منها وما عدا المشاركه فلان عن الخالف لم يثبت له شيء ولا لا يسمي
بين غيره وهو محال فان كل يطل حقه والا تقي موقفا **والقول** وليس له **والقول** وليس له لو ادعى
الوقف عليه وعلى اولاده وقف ترتيب جلف مع شاهده ولا يميز الاولاد لعله عن اخرى وكذا
لو ان الى العوا والمصالح لا تفر من البطون وان كان وقف لشريك انفق المثل الثاني الى اليمين
لان بعد وجودها صيرها لوجوده وبه لا عوي وبجمله الاول ذلك لان المثل الثاني اخذ من الواقف
لا من المثلين الاول **اقول** وجه الاول ان الوقف ثبت بيمين الاول لانه المستحق الذي
به الوقف ومن بعد باع له فصار كالمشعري اذا اشترى من غيره فان وارثه لا يحتاج الى من اخبر
وجه الثاني ان حو الثاني يسجل اليه من الواقف لان المثل الاول ولا يمكن اسات حق واحد
غیره ولو لا ما عدى الثاني **والقول** وليس له **والقول** وليس له لو ادعى لانه من شريك الوقف بلهم من
السطون لم يفلو ثم صار لاحد من ولد وقف له الرابع من جين بولد فان خلف بعد بلوغه اخذ وان اشع
قبل بوجه الرابع الى الله لانهم اشك كلهم ولا من اخر اذا اشاعه جرى مجرى المحدث ومن شكل
باعتراؤا في الاولاد لعدم استحقاقهم له فنصرف الى الماكل ولا يصرف الى المدعي عليه او لا ولا ورثته
اقول قوله قبل بوجه الرابع اسان الى قول الشيخ رحمه الله **والقول** وليس له
ولو ماتت احد الثلاثة قبل بلوغ الصغير عزل له الثلث من جين وفاه الميت لصبر ومنه الوقف انما
وقد كان له الرابع الى جين الوفاء فان خلف بعد كاله اخذ الجميع وان كل كان الرابع الى جين الوفاء
بان ورثته الميت والماتين لانا والثلث من جين الوفاء وفيه الاشكال **اقول** هذا قول
الشيخ في المبسوط وفيه الاشكال المتقدم وحسنه ما ذكره المصنف من اعتراف الاخوين به غير
مستحق لهما وحده يحمل جوعه الى الماكل لانها اعترافا به مستحق له دون ورثته المدعي عليه
لا انفسهم بحججه شرعية يحكم الحاكم فلا يرجع اليهم **والقول** وليس له **والقول** وليس له لو ادعى
المثل الاول الوقف من ثوابه وكما لو اعان الممن مع شاهدين فوجد المثل الثاني احتمل اخذ المثل

فما سبق



سرمایه

الصادرة منه اما الله او الهن لا يحجبه المدعي صادرة منه الاحتمال واليهن وحدت منه فكذلك الله
وهذا قوله الاكثر وان يكون المدعي عليه توصل المدعي الى الحق فحجة من المدعي في اسان الحق سببها المنكر
نعله فكان كذاه وسفد على الاسمالين فروع كذاه ليس هذا هو صحتها ان المدعي
عليه لو اقامه عليه على ادعاء المال او الابراء عنه بعد ما حلف المدعي ولم يكن في صفة انكاره ما نافي ذلك
فان جعلنا سببه المدعي سمعت منه المدعي عليه وان جعلنا ما كانا قوارا المدعي عليه لم يسمع لان يكون له حديد
يكون مكرها لله كالافراد وحسب انما كل الحق بفراغ المدعي من التمس الردود ام لا بد من حكم الحاكم
بالحق فان جعلنا ما كانا قوارا المدعي عليه فلا حاجة اليه والا فلا بد منه فيه **والس** وليس الله س
ولو اقامه شاهدا واحدا ونكل عن التمس منه اجتمعت ان يكون له الحلف بعد ذلك وعدم القول بالاشهاد
آخر **اقول** وجه الاول ان له الحلف مع شاهده والاصل بقا ما كان علي ما كان ووجه الثاني
ان كوله كلفا المدعي عليه كالتقدم فاذا حلف المدعي عليه لم يكن للاعني الا الله ولا الله عليه خلاف الاصل فاذا
نكل سقطت ولا ان النكول لا بد له من حاكم يحكم به بغيره وليس يورد التمس حتى الحكم عليه بل هو كان قوارا
واقراره بغيره وليس له الرجوع به وبالنائي قال الشيخ في المبسوط **قال** وليس الله س ولو
ادعى القاضي ما لا يثبت لا وادعاه على اسان فكل اجماع حبه حتى يحلف او يقر والقضاء عليه وتركه
اقول هذه المسئلة ذكرها الشيخ في المبسوط وذكرها قولن اجد مما اول الاحتمالات
التي ذكرها المصنف انه يحس حتى يحلف او يقر لعدم يكن القاضي من الحلف لعدم علمه ولانه لا شان حال
لغيره ولا يفتي بالنكول على قول من يقول بعدم القضاء ولا يمكن اعمال حال من المال ولا غير محبين هنا
فمحلف والثاني القضاء عليه سكو له اما على القول بالقضاء بالنكول فظاهر واما على عدمه و
هذا الفرع ان يفتي عليه سكو له لاعتناء الرد هنا واسمجاله لعطل الحكم وهذا الاحتمال هو وجه
القولن الله س ذكرها الشيخ والاحتمال الثالث وهو تركه ليرد كونه الشيخ في المبسوط ووجه
ان الحبس عقوبه ليرتب سببها لانه لا اداء حتى امتنع عنه وليرتب والحق ليرتب لمجرد النكول لا يثبت
على هذا التقدير فهذه دعوى بعد اثباتها **اقول** النكول هنا بالاستماع عن الحلف من غير
شرط اريد بخلاف ما اذا كان له غريم يكن ان يحلف وان لم يكن النكول ففسر ذلك بالحق الى صورة
النكول **قال** وليس الله س ولو ادعى القمار والساعي اقوارا للمالك بثبوت الركبة في دمنه

لم يحلف مع كوله بل ثبت الاحتمالات **اقول** هذه من الصور التي تعضى فيها النكول وجزم
به كثر من القمار العائد من عدم القضاء بالنكول في غير هذه المسئلة والساقه وقرن من هاتين المسائلين
وعبرهما لظاهر الضرورة فهما لا يغيرهما وموان الساعي اذ ادعى اقوارا للمالك عنده بثبوت الركبة في دمنه
فالمالك الاقوار يحلف فان نكل لم يحلف الساعي بل ثبت الاحتمالات الثلاثة في المسئلة المتقدمة عند
سبحنا وقال بعض الفقهاء الحكم في هذه المسئلة ليس بمرد النكول بل بسبب ملك النصاب وحسن الحول ولم
ثبت مانع الحكم ولا للسبب فوجب الحكم بها وكذا الحكم بثبوت سبب وادعى المدعي عليه الدية ولو كان خلاف
المدعي عليه كالوادعي عزم الميت الذي ثبت عليه دس دفعه الى مالكه ودرقات وحلف وارثا طفلا منها
بحكم عليه بالسبب واعلم ان الحكم بالركوب هنا لمجرد النكول او في من المسئلة المتقدمة وضرر كل مسئلة
ادعى فيها المال ولا علم بثبوت اصل الحق فيها بخلاف النكول ان قلنا به في صورة كولي الطفل والقاضي يحبه
عامه **المختص** **في الخامس** في القضاء على الغائب وفيه فصول **الاول**
المدعي **قال** **والس** وليس الله س وهل يشترط ان يدعي وجود الغائب بظرفان شرطناه ليرسمع
دعواه ولو اعترف بانه محرف **اقول** عندنا ان الحاكم ان يحكم على الغائب مع قمار الله
الشريعة على وفق دعوى محرم بعدت عليها واصلت بها قبل اشتراط في الحاكم ان يذكر المدعي وجود الغائب
قال المصنف في نظرنا من اطلاق الاصحاب القول بخوارث ثبوت الحاكم على الغائب ولو شرطوا دعوى
المحرم ومن من الحكم بالله انما هو على المالك لا على المقر والامح عندى انه لا يشترط **قال** **والس**
الله س **وقال** لو ادعى الغائب ان ابي هو كذا او دعت اليه ليرفعه والزم تسليم المال وليرتب الابراء
ويجوز ان الوقوف في الحاكم لاجمال صدقه **اقول** وجه الاول ان الحق قد ثبت فثبت عليه الحكم
ووجه الثاني ما ذكره المصنف والاصح الاول **قال** **والس** وليس الله س وكذا لا يدفع البائع
كتاب الاصل الى المشتري لانه حجه على البائع الاول لو خرج البيع مستحقا ولو شرط المشتري لزم ولو
طلب لبيع سبعة او طلب المدون لبيع المحبة والا قرب الاحابة نعم المشهود عليه ان يبيع من اذ ارحى شهده
القاضي امر **اقول** اي اذ اشترط المشتري في بيع احمد ان يدفع البائع اليه كتاب الاصل لزم ولو
لم يشرط لزم لطلب ان يبيع منه سبعة او طلب المدون لبيع المحبة من الحاكم والا قرب انه يبيع الحاكم لاجل
وسمى سبعة لانه لا يري او للمدون لانه عرض لا ضرر فيه وهو مقصود فوجب حمل ضعيبا لعدم لانه

ثم رد عليه مع الثبوت بربده انها يرد مع ارتفاع الجواب سواء كان بالثبوت او بغيره ومثل الثبوت
 للاغلبية والجماع عددي انما لا يثبت فيه الاشياء والاختلاف ضربان احدهما ما يمكن تعريفه
 وعنه بالصفات والخصايص كالرقيق والرواب وما لا يمكن لكثرة احتماله والاحتمالات السائرة انما هي
 في الضرب الاول واما الضرب الثاني فلا يثبت الدعوى والحكم الا بالعين **والسنة** وليس الله
 ولو قال ادعي عبد اقيمته عش فاما ان يحضر العن والعينه فالأقرب صحة الدعوى وان كان
 مردودا **اقول** تقر بهذه المسئلة انه اذا عصب عنه عبدا ولو بربده المستحق ان العن ياقه
 ليطلب بها او ناله ليطالب لعنه فان المسحق احدهما وكل منهما على العدل فهل يسمع الدعوى على
 الرد وان يقول ادعي عبد اقيمته عشه فان كان يابا فعليه رده وان كان بالنا فعليه قيمته
 فيه وجهان احدهما لا يسمع لانها غير جازية بل يدعي العن ويحلف عليها ثم يثني دعوى القيمة
 ويحلف عليها فان نكل المنكر عن العن على العن حلف المدعي وجلس المنكر الى ان يحضرها لوسايف
 دعوى التلف ويسمع للصورة فبعض القيمة بغير عمن وبانهم ساسع الحاجة فيحلف انه لا يرد
 رد العن ولا القيمة او يردى اليه والرد من العن والقيمة ويسمع على ذلك انه اذا اسلم الى
 دلال ثوب السلعة ثم طلبه منه فحلف اصله ثم لم يعلم صاحب الثوب انه باعه فطلب منه او لم يطلب
 القيمة او هو باق فيطلب العن فعلى الوجه الاول يدعي العن ثم اذا حلف المنكر انشأ دعوى القيمة
 فاذا حلف انشأ دعوى الثمن وعلى الوجه الثاني يدعي ان عليه رد الثوب او ثمنه ان كان قد باع
 او قيمته ويحلف الحصر لثنا واجده انه لا يرد رده الثوب ولا قيمته ولا ثمنه وقد ذكر المصنف
 هذه الصور في الدعوى والنيات وصوره اخرى من هذا الباب اذا كان المدعي قد باعه حيوانا
 او عينا اخرى بخيار المشتري ولم يقتض الثمن وقضى المشتري العن والخيار باق ولا يعلم البائع فهل
 يسمع المشتري السبع ودعواه بالعن او لم يسمع فدعواه بالثمن **والسنة** وليس الله سر ولو
 احضره ولم يثبت الدعوى فعلى المدعي مؤنه الاجصار ومؤه الرد في ضمان منفعه العبد كماله
اقول اذا اخضر العبد الغائب ولم يثبت ملك المدعي فيه فعليه مؤنه الاجصار ومؤه
 الرد وهل يضمن قيمه منفعه العبد التي اعطيت بسبب الاجصار اسكال يشتمل الجواب على
 المسئلة مشروعا ومن كونهما حكما للشرح المظهر والتمسك انه ان كان المدعي يرد دفع القيمة

انه على المالك ان يرد قيمته
 انما يسمع الدعوى والعن
 ان الثبوت على كل شيء
 ان القيمة المدعوى ان
 المالك يرد قيمته

للحكم

للمجمل الاول حتى احضر العبد الغائب الى بلد الحاكم فمساك اسكال انه يدفع القيمة وال ضمان عن
 المدعي وان دفعه للمجمل له خاصة فلا يردى الامن نفس الرقبة ولا يضمن ذلك اسكال المالك عن المالك
 ولا يملك المدعي وضامع العن يضمن الثوب للمالك على الفور وان لم يدفع القيمة بل دفعها لغيره
 ضمن المانع **الفصل الثالث** في كتاب قاض الى قاض **والسنة** وليس
 الله سر ولو قال المقر اشهد على عاني هذه القبالة وانا عا لربه والاوب انه ان حفظ الشاهد
 القبالة او ما فيها وشهد على اقران جازيهم اقرارا بالمجهول **اقول** وجه القوب قد
 ذكره المصنف وتبين انه وجد المقتضي للقول واسمي المانع وكلما وجد المقتضي واسمي المانع
 وحسن القول اما الاول فلانه عاقل اقربا له عا لربه عا لربه القبالة وهو امر ممكن واقربه وكل
 عاقل اقل اقربا له يمكن حكمه عليه باقراره فيحكم عليه بانه عا لربه ثم يقول هو عا لربه في هذه القبالة وقد
 اقرب به وكل من علم شيئا واقربه حكم عليه به واما الثاني فلانه مجهول عند السامع لبعض الامور
 عن من عن جميع ما عداه وهو كونه في هذه القبالة واجرها الشاهد اي حفظها عنده بحيث يسمع
 بنفسه صا وهو عا لربه هذا الاساس علمنا ضرورة اننا قد اقر بمجهول عند السامع بحقيقته وهو معلوم
 عن من عن جميع ما عداه يصح ان يشهد به ولا يثبت في كتاب الاقرار ان الاقرار بالمجهول يصح ويحكم به
 السامع عليه فيها اولى ويحتمل عدم الجواب لقوله تعالى الامن شهد بالحق وهو يعلمون والمراد به
 العلم علم الفصل لقوله تعالى ولا نفد بالنس الى علمه وهذا صدق انه ليس له به علم فدخل تحت النفي
 ولقوله تعالى انما يصدق الله على مثل العن فاشهد والافدع فكل وجه مشهور به حكمه عليه
 مثل على علمنا بالنس وهذا ليس كذلك **والسنة** وليس الله سر ولو شهدت النسبة بالحكم واسمها
 الحاكم على حكمه فالأقرب انما الثاني للحاجة الى الاثبات في البلاد النادرة وبعد حمل اليهود كاصل
 ولحقه خوف الانداس فان السطوة الثالثة لا يسمع ولانه لو اقران جازا حكم عليه انقله الثاني والبلدة
 ثبتت ما اقربه المقر لو محمد والنصر المانع من العمل بكتاب قاض الى قاض انما تناول ما منعناه اولا
اقول ليس **اقول** فالأقرب انما الثاني هو اخسار الشئ في الخلاف اما الاول فخطا لانه قد
 يحتاج الى اثبات الحكم في البلاد المبعدة وقد اجمع المصنف عليه بالاجماع البلاء التي
 ذكرها في قوله والنصر المانع اسان الى جهة المخالف والجواب عنها فان جماعه من اصحابنا منعوا من

وهذا هو الاصل على

والا من علمي ما هو الاصل
 عند المصنف

للحكم

ذلك لما شاع وداع وتقل متواتر عن اهل البيت عليهم السلام منهم من خاف ذلك ونقل الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام كان لا يخبر كتاب قاض الى قاض في حجة ولا غيره حتى ولي هو امه فاجاروا بالنسب ولانه حكم بالنظر وقد روي عنه والجواب عن ان هذا ليس عمدا الكتاب قاض الى قاض لان كتاب قاض الى قاض ان يقول القاضي للشاهد ان شهد ان ما في هذا الكتاب حكلي غير نصيب وعن كذا يمنع كلبه الكري فان النظر متبع في السطرات والفتاوى وحكم الحاكم من هذا القبيل **والثاني** قدس الله سره ولو لم يحضر الخصومة وحكي لها الدعوى والحكم واستشهدوا عليه فله نظر اقره العيول في اختيار الحكم **اقول** **مقتضى النظر** ان حكم الثاني حكم بطون لانه ليس بمتقدم العلم وهو في حال الخيرة المبني على الاجسام الثام لانه قول علي الله تعالى بالاعمال لقوله تعالى ولا تقولوا على الله ما لا يعلمون خرج ما انفق عليه بالتحقيق بالنص عن هذا العلم فلا يحذر الى غير ما خصص النص ومن ان حكم الحاكم باقر مقبول فكذا الجاه ولانه مما شاع الجاه اليه ولهم المخرج من عدمه وهو حتمي الابه **والثاني** قدس الله سره ولو اخبر الحاكم اخرا انه حكم فالبطلان ارجح ولو اخبر بانه ثبت عنده او شهد الشاهدان بالثبوت لم يقدح شيئا **اقول** **وجه القول** ان حكمه باقر وقوله حجة ويجعل عدمه لما قدم قوله ولو اخبر بانه ثبت عنده هذه نسبتها الفصاء العلم ان فعل السطادة وانما لم يسمع لان الحاكم لم يحكم بل ثبت والحال الثاني للحاكم بايات غيره **والثاني** قدس الله سره ولو قصر القاضي بكتب اسم المقتضى واسم امه خاصة فاقرب رجل انه مسمى باسمه وانه المحي بالكتاب ولكن انكر الحق والوجه انه يلزمه على اشكال نشأ من ان القضاة المبهمة في نفسه غير ملزم **اقول** **ومن انه اقر** انه المسمى بذلك الاسم وانه المحي بهذا الكتاب والاقر انه لا يلزم لان اقراره مبني على صحة الحكم وهذا الحكم لا يصح فلا ينفذ **المقصود السادس** في القسمة وفيه فصول **الاول** في حقيقة القسمة **مقدميات** القسمة وهي ثلث اقسام من حيث النقصان عن الاخر وتخصيصه وافراد الحق عن غيره **ب** **الاصول** القسمة قوله تعالى ونهيم ان المالة قسمه الله كل شئ محض وفعل الذي صلى الله عليه واله انه قسم خبره على ثمانية عشر شهرا وقال السبعة فيما لم يقسم فاذا اوجبه الحجة وعرف الطريق فلا شفعة واحص الكلال على حوز القسمة حج القسمة ليست بباطلها اي سواء

والا حوز على ما هو
الا حوز على ما هو

وعلى ما هو على ما هو

وانما مسمى باسمه

نقصه من ردا ولا لانه لا ينفذ الى صيغته ويدخلها الاحبار ويلزمها وتقدر احد النقصان بعدد الاخر والبيع ليس به شئ من ذلك فاحذروا اللوام والخواص المطلقة بل على اختلاف المرويات والمبعض وضاد والواحد جزء بعرض مشترك بينهما فتخصيص كل واحد بحرين وازالة ملك الاخر عنه بعد من مقدار وهو ملكه في الجزء الاخر على جهة التراضي جد البيع فليس الا بالنقصان من حذركم طرد ابا الصليح وان يقدح كل من اجد العوضين بالتراضي في غير الدنويات وحيثما يرد الاخر ولا شائشي من البيع كذلك واجب الصليح مع قلنا ممنوع ونفسر على ذلك عدم الشفعة على الاول وثبوته على الثاني وعدم الحث بها لو حلف لا يبيع او لا يشتري وعدم بطلانها بالهبة قبل بل القسمة فيما عدا هذه النقصان في البيع وصحة قسمه الوفاء من المطلق على الاول **والثاني** قدس الله سره واذ اسأل الشريك من الحاكم القسمة اجابهم وان لم يثبت عنده الملك لهم علم اري **اقول** لا بد وان يكون الملك في يدهم ولا ينافي لهم وهذا اذهب الشك في المبسوط والخلاف لان لا بد دلاله على الملك اعترض بان قسمه الحاكم حكم بالملك من غير حجة باطل **واجاب** **الشيخ** في الخلاف بانما يجوز من هذا بان يكتب بالصوره وان قسمه فيها بقولها فاذا قال هذا لا يكون وحكم بينهما بالملك وقال ابن الحسد لا تقسم الا بعد ثبوت الملك والا كان حكما لهم ثم بالملك يلزم من بعد اعادته والامتناع في المحلف والوجه حوز القسمة كما قاله في الخلاف لانه لا ينقص الحكم بالملك وكان الاقوال هنا متوافقة في ذلك هذا آخر كلام المصنف في المحلف والا الاصح عندي الجواز لكن يدرك في القسمة انه قسم بقوله منع استلواهما الحكم بالملك **والثاني** قدس الله سره ولو طلب احد الشريكين المظاياه من غير قسمه اما في الاجزاء كان يسكن او يزرع هذا المنة لعين والاخر الباقي او في الزمان لم يحبر المبيع سواء كان حيا يصح قسمته او لا على اشكال **اقول** كما انما تقسم الاعيان كذا تقسم المنافع وطريق قسمتها المظاياه بقول **محمّد** بالتراضي مطلقا والى ان يلزم بل لكل منهما سهم في البداية وفي الاشياء مع تساويهما ولو استوفى في احدى ففسيخ الآخر او هو كان عليه قيمة حصه الشريك ولو سال احد الشريكين المظاياه واصبح الآخر فاما ان يكون العين مالا ليعمل القسمة او تقبل فان كان الباقي لم يحبر المبيع اجلها وكذا لو طوّل احد هاتين يزرع هذا السهم للعين والآخر السهم للآخر يسكن هذا بعض الزاد

في البيع

عدم خيار المجلس

والحكم بالملك

والآخر البعض الآخر من غير قسمه الاصل واسع الآخر لغير اجزاء وان كان الاول كالقضاء والحام وال
المصنف فيه اشكال لشيء من ان المصنف لا ينفصل عن كل واحد من اجزائه لما وقع له بالظاهرات لا ينفصل
المالك عن الاشياء ولا ينفصل عن الشريك بل ذلك لشريكه تصرف فيه وانه يملكه عنه يملكه شريكه
مع بقائه الشريك ومن ان يقطع الشريك والخصوص والافاضة نصيب لقطع الشارع والخصوصات والافاضة قد
مدعوا الضرر اليه ولا يجب على احد منهما بيع ملكه ولا الحان فلا طريق الى المطالبة والاصح عنده عدم
الاجبار لانها لا تضره ولا تضره الا لغيره لا يلزم الاجر عليه لان المطالبة بالزمان يحل حين اجازتها ولا يجرى الاخر ولا
يجب وان المنافع بالبعد للاعتان فانفراد احد ما بالصفة دون الآخر مع الاشتراك في الاصل انما هو
بالعاوضه والمعاوضه لا يكون بالاجبار **التاسع في القاسم** **والسادس** **فصل في القاسم**
ان كان من قبل الامام حضرت قسمه نفس الفرعة بعد التحليل لان فرعة قاسم الحاكم على حكمه ولا
تعتبر رضاها بعدها وان رضاه وكان شرط صفة قاسم الحاكم او لا او انفسا بالرضا من غير قاسم نصف
الزوم على الرضا بعد الفرعة وفيه نظر من حيث ان الفرعة سبب النقص وقد وجدت مع الرضا
اقول **فصل في ان الفرعة انما تعين حكم الحاكم او رضاهما بعد اجازتها** **فصل في انما تعين**
التعين لاصل بقاء الشريك وهذا البحث انما هو في القسم التي لا تشمل على رد وانما تشمل على رد فلا بد
من التراضي كما في الابداء وكل قسمه تعتبر فيها التراضي بعد الفرعة لا بد في التراضي من ذكر القسمه
بقوله رضي بالقسمه **فصل** **فصل في ان الفرعة لا بد في التراضي من ذكر القسمه**
ولم يعتبروا نصيب كل واحد من الاجرة لزمهم الاجر بالخصص ويحمل السواي في العمل ونصيب الحافظ
والاجر عليهم وان كان الطالب لاجرهما **اقول** **هنا مسائل** **الاولى** **اذا اساجر الشريك**
قاسم في عقد واحد يلحقه معينه واطلقت اقول بوزع تلك الاجرة على قدر الحصص وعلى قدر الزدوس ذكر
المصنف فيه اجماعا لمن اجدها انه على قدر الحصص لوجه من انهما يوزعان الملك فاشبهت المصنف
بالحل في النصيب اكثر الكثر ونظري في المكيل والموزون فان كحل اكثر وزونه اكثر وكذا الذرع وان
القسمه انما يكون على اقل الاجزاء فيقسم الذي فيه سدس على سبعة فمساحه النصيب مثلا لمساحة كل
سدس وضبطه اريد من مساحه سدس واحد **فصل** **الحساب في الجبر القليل قد يكون اعرض واكثر**
اشق والتاسع على قدر الزدوس لان عمله في نصيب احد ما كحل في نصيب الآخر لان عمله في الحساب

واعترض بان

والظاهر

والمساحة لنفع لهم جميعا لانه به يتم نصيب كل واحد فيوقف قدر نصيب كل واحد على كل هذا العمل
كثرت نصيب الآخر عليه بعينه لا على بعضه ونقص الحافظ لان حفظ القليل والكثير واحد وكذا الاجرة
بالاختلاف المال والاصح عندى الاول **المسألة** **الثانية** **اخر** **القسمه** **بينهما** **وان كان الطالب**
اجرهما اشان الى خلاف قول الى حقه فانه وان انما على الطالب للقسمه من الشريك لا ينفصل له واجبه
لسواله واحاب المصنف ان القسمه بامرهما او بامر احدهما وعلى الآخر كالحاكم اذا احب المصنف لان الحكم
وايام مفاد ويجوز انما ان انفسا وهو سواها فكلما لا حقه عليها كما لو تراضوا عليها **المسألة**
الثالثة **في قوله** **ان اساجرهم جميعا في عقد فائده** **اذا اساجرهم اقساما** **وسمي كل واحد منهما**
اجره **التره** **فان** **على كل واحد ما التزمه** **والقطع** **السطر** **عن الحصص** **والزود** **فيما** **وذلك** **ان** **قالوا**
اساجرهم **بالقسم** **بساكن** **ابدا** **سار** **على** **فلان** **ودسار** **على** **فلان** **او** **كلوا** **او** **كلوا** **لا** **يعقد** **لم** **كذلك** **ف**
اذا **اساجرهم** **في** **عقد** **مدرس** **وهو** **اورد** **بعض** **الفضل** **عليه** **اشكال** **الان** **الشركا** **اذا** **كانا** **وا** **اشتر** **لا** **غير**
فيعقد **واحد** **لا** **يزاد** **نصيبه** **فعلى** **القاسم** **افراد** **النصيبين** **وليس** **كل** **واحد** **منهما** **على** **الآخر** **لان** **نصيب**
المستاجر **لا** **يكن** **الامم** **نصيب** **الآخر** **والموقوف** **عليه** **الواحد** **هو** **واجب** **فاذا** **اساجرهم** **بعد** **ذلك** **الآخر**
على **نصيبه** **وهو** **اساجرهم** **على** **واحد** **عليه** **واسحق** **في** **ذمه** **لغيره** **والصحيح** **وكذا** **اذا** **كانا** **الامم** **بعد**
واحد **افراد** **نصيبهم** **ثم** **السامى** **كذلك** **على** **القاسم** **افراد** **النصيبين** **فاذا** **اساجرهم** **بالمثل** **فالمثل** **فالمثل**
بعد **العدول** **كان** **قد** **عد** **على** **عمل** **محق** **في** **ذمه** **الاجر** **لغيره** **فلا** **يصح** **واحسب** **ان** **افراد** **نصيب** **المساجر**
لا **يكن** **الا** **بالصرف** **في** **نصيب** **الآخرين** **ترد** **بالخطي** **والمساحة** **والاسبيل** **لله** **الارض** **نصيب** **الشريك** **الآخر** **فصل**
لا **يسحق** **فاذا** **اساجرهم** **بالمثل** **فقد** **اساجرهم** **على** **عمل** **الاسحق** **في** **ذمه** **ولان** **الخطي** **في** **نصيبه** **والنصف**
لا **يرجع** **الا** **بذنه** **وليس** **ان** **اساجرهم** **بالمثل** **فقد** **اساجرهم** **على** **عمل** **الاسحق** **في** **ذمه** **ولان** **الخطي** **في** **نصيبه** **والنصف**
من **الاشي** **تحتل** **منها** **عليها** **المسألة** **الرابعة** **لو** **كان** **عقد** **الاستجار** **فاسدا** **فعلهم** **اجر** **المثل**
على **ما** **يقدم** **وكذا** **لو** **احروا** **القسمان** **ان** **يقتسم** **بهم** **باجر** **ولم** **يحتنوها** **فانه** **يلزم** **بهم** **اجر** **المثل** **والقول** **في** **كيفية**
توزيعها **كما** **ان** **قدم** **الفصل** **الثالث** **في** **معلو** **القسمه** **والسادس** **فصل** **في** **عدم** **الاسماع** **بالنصيب**
وخص **الضرر** **المناع** **من** **الاجبار** **بعضان** **الامم** **وميل** **لعدم** **الاسماع** **بالنصيب** **اقول** **احلف**
الا **يصحاب** **في** **مناظرة** **الضرر** **المناع** **من** **القسمه** **على** **اقوال** **لكنه** **ان** **بعضان** **الامم** **فعدم** **الاسماع** **بالنصيب**

على

والله اعلم
والله اعلم

دانی

والا حجة على احسان
المصنف من صاحب

بعض الكتب

ما حكمناه الخارج من
مدعى الكمال ايضا ولا حجة
لمدعى النصف وان
حكمنا به لزمي المدعى
لصاحب النصف

بهما يعني الجلسان ونحن نؤيد مدعى الكمال لان الجلسان والمانع يهدى علانية من يد المالك الى بيت الرجل
فحط على التي جاب به وهو المدعى فان رجع احدت منه شيئا ثلثا قال — وليس للمدعى ولو ادعى
ابو المنة انه اعارها بعض ما في يدها من مائة او عشرين كلف لثمة كغيره وروى انه يصدق لعدمه وكذا البحث
لو ادعى في بعضه اقول — محار المصنف هنا وهو احسان الاب الى اللثمة من المصنف وعلية فتوى في
في الخاتبات وان ادريس والرواية المشار اليها هي رواية محمد بن اسحق عن جعفر بن عيسى قال كتب الى ابي
الحسين عليه السلام المسئلة فكتب في الاب حجة لثمة وفي الوج والامر وغيرهما لا يجوز حلت فذاك
اقراره بغيره في يوم ما انه اعارها بعض ما كان يملكه من مائة او عشرين كلف لثمة او لا يملك
الا بيمينه فكتب المدعى في لثمة قال وكتب اليه ان ادعى روح الزمان المصنف والوروجها وامر روحها في
مناجها او حجة ما قبل الذي ادعى ابو هاشم عازبه بعض المصنف او اخذ من المصنف لثمة في المدعى
فكتب لا والله الاصح عندي ما اخبره المصنف بغيره في لثمة المصنف على المدعى واليمين على المدعى
قال — وليس للمدعى مسأله ابل لو كانت في يدها من مائة او عشرين كلف لثمة او لا يملك
ولا لثمة فهي يمينها بالسوية وعلى مدعى النصف العن لصاحبه ولا عمن على صاحبه ولو اقام كل منهما مدعى
فالنصف للمستوعب واعارضه الثلثان في النصف الذي يدعى صاحب النصف ولو اقام المدعى حجة
بها ولو كانت في يدها لثمة لادعيها واذا ما لثمة للمستوعب النصف وسعارض الثلثان في الآخر فكم لثمة
فالاكثر فان ساوا الفروع ونقصي الخارج حجة لثمة فان ساع حلف الآخر فان كلا قسم لهما بالمستوعب لثمة
الارباع وللآخر الربع ويجوز ان يكون للمدعى الكمال الثلثان ولمدعى النصف الثلث لان المارة وقعت في
اجراء غير معينة ولا حشر اليها فتقسم على طريق اقول — اما الاول فظاهر لان المدعى
في النصف ونسبتهما اليه واحد والحجة واحدة وكل منهما مدعى لثمة فتقسم بينهما نصفين والاحتمال الثاني
هو اختيار ابن الجسد وذكر المصنف وجهه قال — وليس للمدعى ولو ادعى احد من الجميع
والثاني النصف والثالث الثلث ويدعى عليهما فان لم يكن بينه فلكل الثلث وعلى الثاني والثالث اليمن
للمستوعب وعليه وعلى الثالث اليمن للثاني وان اقام المستوعب لثمة اخذ الجميع وان اقام الثاني
اخذ النصف والثاني من الآخرين نصفان للمستوعب لثمة اخذ الجميع وان اقام الثاني
وحلف الثالث على الوج الذي باخذه جميعه وان اقام الثالث اخذه والثاني من الآخرين للمستوعب لثمة
غيره وحلف على السدس الآخر وحلف الثاني على جميع ما اخذه وان اقام كل مدعى لثمة فان قضى للداخل
قسم لثمة لان لكل واحد مدعى الثلث وان قضى للخارج سقطت لثمة الثالث لانها داخل في

المدعى

والنصف

السدس لان لثمة خارجة فيه والمستوعب خمسة اسداس لان له السدس بغير لثمة لانه لا مزارع
له فيه فان اخذ لثمة لادعيه وله الثلثان لكون لثمة خارجة فيها وحجة في ان لثمة في يد كل واحد
الثلثا لثمة من ثلثي عشر للمستوعب ما في يده لثمة بغير مزارع والاربعة التي في يد الثاني لثمة
الثلثه للمستوعب ما سقطت عليه الثاني بالنظر اليها لانه داخل لثمة ما في يد الثاني وسبع واحد
ما في يد المستوعب للثاني واحد ما في يد الثاني يدعيه كل من الثاني والمستوعب فتقسم وتقسى الخارج
بعد اليمن فان شاع حلف الآخر فان شاع قسم نصفين فحصل للمستوعب عشرة ونصف وللثاني
واحد ونصف وسقط الثلث اقول — اذا اقام كل واحد منهما مدعى لثمة فهذا الاحتمال على عدم
لثمة الخارج اجماع اولى لان المالك لا يدعى لثمة في يده فهو مدعى عليه غير مدعى على غيره ولهم لثمة الخارج
على لثمة فهو مدعى الثلث لثمة ولا شيء له ويدعى النصف مدعى على المستوعب نصف اسدس وعلى صاحب
الثلث نصف سدس فسدس مقدم على صاحب الكمال نصف السدس الذي يدعيه لانه خارج فيه والمستوعب داخل
فهو خد من المستوعب وينبغي في يد المستوعب لثمة بغير مزارع واخذ منه مدعى النصف واحد وفي يد
مدعى النصف نصف الربع يدعى المستوعب ومدعى النصف والمستوعب خارج مقدم فليكون لهما جميعا
فحصل له ثلثه ما في يده ويدعى النصف سبعة وفي يد الثاني لثمة يدعى المستوعب ويدعى مدعى النصف
منها واحد يدعى المستوعب منها لثمة وتقسى وتقسى ويدعى النصف ويدعى النصف والفرق بين هذا الاحتمال
والاحتمال لان الاول ان الاحتمال الاول قضى فيه لمدعى النصف السدس كلالا لانه لا يخرج هذا السدس
عن المستوعب لان في يده لثمة وثلث الثالث ثلثه فصار مقدم لثمة كانه في يده فمقدم مدعى النصف
بالسدس من مائة وسبع للمستوعب خمسة اسداس وعلى هذا الاحتمال سقط السدس الذي يدعيه مدعى
النصف على ما في يد مدعى الثلث وما في يد مدعى الكمال لانه مدعى عليهما فانه مدعى في الثاني لثمة
فيسقط لهما للمستوعب الربع ما في يد الثاني وواحد مدعى الكمال واحد مدعى الكمال ومدعى النصف
عليهما قال — وليس للمدعى ولو كانت يدعى خارجة فالنصف للمستوعب لعدم المزارع وليس
في الآخر فانه خارج للمستوعب او لا الثاني حلف واخذ وان خرج للثالث حلف واخذ الثلث من ثلثه
من الآخرين في السدس ولو اقاموا لثمة فالنصف للمستوعب لعدم المزارع والسدس الذي يدعيه
للمستوعب والثاني والثلث يدعيه لثمة وقد عارضت الثلثات فيه فتقسم بين المزارع فيهما بقاها

فقد خرج صاحب جلف واحد ويكون الحكم كما لو لم يكن معه ولو نكلوا عن الاعان اخذ المستوعب النصف ونصف
النسب من الزائد عن الثلث وثلث الثلث والثاني نصف السدين وثلث الثلث والبال للشيخ فخرج من سنة وثلث
للمستوعب خمسة وعشرون وثلثاني سبعة وثلثاني اربعة ويحتمل ان يقال — اقل عدد له نصف وثلث
من التلاثة الناقبة فليس فيها نصيب اسن في سنة نصيب اسن عشرون للمستوعب سنة فخرج من سنة وثلثاني ستم
الكر من اربعة فثمان من المستوعب والثاني بقى اربعة دينار في التلاثة فثمان السوية فليقسم الباقي اربعة للمستوعب
ثمانه وثلثاني اسن وثلث وثلث احدى وثلث وعلى العول للمستوعب سنة وثلثاني ثلاثة وثلثاني ثلث
ثمان فخرج من احدى عشر اقوال — هنا الاحتمالات ثلاثة حسنة على اصحاب احد معاملة سداخل
الدعوى او لا بل لكل مدعى يحتمل الثاني وهو طريق العول لانه اقرب الى العمل كماله وحمل الاول لانه
لا بد من التراجع وانهم ان البعات المعارضه اذا لم يوجد وجه ترجيح البينة يحتمل تساقطها لانها
متناقضتنا الموجب ولا ترجح فكذلك يلى المنهج اذا اعارضنا من كل وجه فعلى هذا الاسمى للنسب اعتبار
بل الحال كلالته ونصار الى المنع الفرعة فيجلب من حسنة الفرعة بمعنى ان الفرعة نصرة اخو المنع لان الفرعة
في المفرد عند استواء الحاصلين وقد اشار اليه في الرواية كل امر مشكل ففقد الفرعة وقيل الفرعة ترجح
بنيته من خرجت له مع المنع وعلى احدى عشر الاصلين في المصنف الاحمال الاول ويحتمل انهما استقلال
صيانة عن سبب استيادته المسلمين العدول وبطلانها بعد الزمان ويطوع العين من صاحب اليد الخارج
لاساو للنسب عليه ثم تقسم نصفين لان الله حجه كالبه ولو ادعى اياها في احدى النصفين فليجلب بينهما نصفين
وكذلك هنا والله لو ادعى كل من المدعين بنده على ان الكفا او حتى له بها ولا يقدم ولا ترجح فليس بينهما
نصفين وكذلك هنا لان المدعين اذا اعارضوا وكل الجمع ولو بوجه بعيد لم يسل احد منهما وعلى هذا
الاصل في المصنف الاحتمال الثاني وما ذكره المصنف في الاصل ظاهر واعلم ان هذا البحث على يد
ان لا شك في ان النصفين صريحان لا يمكن الجمع اما لو كانا متماثلين لاشك في الجمع فانهما يساقطان قطعا
قال — وليس باليسر — لو اشبهت الزمان في الزوج التزك وادعى كل على صاحبه اخذ ياد في سنة
فانهم الحارمان برد الزوج نصف ماله والام ثلث ما معها والاب سدين ماله وقسم المردود بينهم السوي
مواقع المردود والمخالف يصبه فطريق معرفة قدر المال وقدر المنهوب وقدر نصيب كل واحد يجب

ما يستحقه ان يزعم سبب الروح شيئا ومنهيب الازم سارا ومنهيب الاب در تمامي التزكه
كلها والمردود في نصف شي وثلثه سارا وسدس درهم والواحد الى الروح سدس شي ونصف دينار وثلث
سدس درهم مكررا معه بلماشي ونصف دينار وثلث سدس درهم بدل نصف التزكه فاذا اسقط نصف التزكه
من التزكه ونصف دينار من ثمانية وثلث سدس درهم من نصف حلف سدس شي بعدل سبعة اجزاء من ثمانية
عشر جزءا من دينار وثمانية اجزاء من ثمانية عشر جزءا من درهم والثاني الكامل بعدل دينار وثلث دينار
ودرهم وثلث درهم والتزكه ثلاثة دنانير وثلث دينار وثلاثة دراهم وثلث درهم فاذا اردت معرفة نسبة الدرهم
من الدنانير فليكن النصف مائة التزكه دينار وسدس دينار ونصف درهم بعدل التزكه وبعد استساغ المشكور
سقي جزءا من ثمانية عشر جزءا من دينار بعدل ثلاثة عشر جزءا من ثمانية عشر جزءا من درهم والدينار ثلاثة عشر جزءا
والتزكه سبعة اواوين واربعون درهما **اقول** تفرض ان سبب الروح شي والاهم دينار والاب سدس درهم فتقي مع الروح
كل ابرد نسبة مائة ماله عاخذ بمرد الروح نصف شي ونزد الابرلث دينار والاب سدس درهم فتقي مع الروح
نصف شي ومع الاهم لماد دينار ومع الاب خمسة اسداس درهم والذي رد ونصف شي وثلث دينار وسدس
درهم وتقسيمه الى ابرال المرود كله بينهم الا اننا نكمل مع الروح بلماشي ونصف دينار وثلث سدس درهم وذلك
بعدل نصف التزكه وهو نصف شي ونصف دينار ونصف درهم لان نصف التزكه يسقط نصف شي مثله
سقي حقه سدس شي ونصف دينار وهو جزءان من ثمانية عشر جزءا من دينار وثلث سدس درهم وهو جزء واحد
من ثمانية عشر جزءا من درهم تسقط ماله مائة مثله سقي كونه من الدنانير سبعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من
دينار وثمانية اجزاء من ثمانية عشر جزءا من درهم فسدس شي بعدل سبعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار
وثمانية اجزاء من ثمانية عشر جزءا من درهم والثاني بعدل سبعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار
ودرهم وثلث درهم هذا هو الذي يساوي الشيء سيكون مجموع التزكه ثلثه دينار وثلثه درهم
وثلث درهم فتقي من ثمانية عشر جزءا من دينار وسدس درهم الى الدنانير **فقول** للاثم التزكه وذلك دينار
ونسبع دنانير واربعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار ودرهم وثلثه درهم اربعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا
من درهم وسبعة دنانير واربعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار وثلثه درهم اربعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار
وثلثه درهم اربعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار وسدس شي وهو يساوي سبعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار
وثلثه درهم اربعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار وثمانية اجزاء من ثمانية عشر جزءا من درهم ومن الدرهم المرود

افق

پای

—

ثله وهو جزم من ثلثه عشر جزاً من رسم فكل معهما جزاً من الرسم وثلثه الجزاء من ثلثه عشر
جزاً من الرسم فضل معهما جزاً من الرسم جزاً واحداً وكل معهما جزاً من الرسم نصف رسم أي سبعه
من ثلثه عشر جزاً من رسم وجهها من الرسم رسم وشعاع رسم أي البعده جزاً من ثلثه عشر جزاً من
رسم نصف ثلثها من رسم جزاً من الرسم ثلثه عشر جزاً من ثلثه عشر وهو عدول الجز من الرسم والوثاق
عدول ثلثه عشر رسماً **المفصل الثاني في العقود** قال **ودرس الله** من لوازم كل
منها الشتر من ذي اليد وانما الشتر والله رجع اليه فان كره ما حلف لها وانما تعاونه وان صدق احدهما
حلف للآخر وقضى الاول وللثاني خلاف الاول ايضا وان عاد وافر للثاني بعد ان حلف الاول اعبر بالثاني
القيمة الا ان صدقة الاول ولو صدق كل واحد في النصف حكم لكل النصف وحلف لها ولو اقام كل منهما ثلثه
على الشتر وتساوا عدة اداءه وبارح الحكم من حرجه القرعة مع ثلثة ولا يسل قول الشافع لاحد ما عليه
اعاده الشتر على الآخر اذ ليس بينهما من يمكن فلا تعارض فيه ولو نكح الخارج بالقرعة حلف الآخر بان لا يفت
العين بينهما ورجع كل منهما نصف الثمن لكل منهما النصف ولو فسخ احدهما فلا خلاف اخذ الجميع والا فزوم ذلك
له اقول **وجه الفرق** وجود المقضي وانما المعارض ما وجد المقضي فلا يفت الشتر لهما معا وما
استأرا المعارض فلا يفت لهما معا لغيره الا الغرم الآخر الذي ادعى الشتر وقد نزل ولو اخذ ولو ان المقضي لهما بعض
الصعقة وقد استأرك في الاقوى عندي احسان المصنف **قال** **ودرس الله** من لوازم كل من يذبحها
قضى له مع عدم السنة ولو اقام الله حكم الخارج على اقل اقول **ودرس الله** تحت في هذه المسئلة
قال **ودرس الله** من لوازم كل من يذبحها من صاحبه وادعى العقد الحق قدم قول المستدع المبر ولو
كذبه ما اقام الله حكم السابق فان اعفا والقرعة مع المبر فان اشعل حجر رصفه وكان الثاني يذبحه ورجع
نصف الثمن ولو فسخ عن كل واحد والا فزوم على باعده لثبوت هذه السنة ببايعة عقد اقول
عبد في يذبح لاد على ان غواه اشقة وادعى آخرانه باعده بكذا وانكر صاحبه ان يذبحه اذ عناه ولا يفت حلفها
بمجلس فان ادعى الحق حكم به وهل للمثري حليفه قلنا على القول بان خلاف البايع كالاته السابو به يفسخ البيع
بما ويرد الثمن كان قراه هنا مطلقا في المصنف ففسخ البيع بمر لو ادعى المثري تسليم الثمن والرجوع له
على عدم القبض وان طما الخلاف لما يع كالا حني كان للمثري اطلاقه وهو الاصح عندي وان اقر بالسبع وهي
به قيل وليس للعبد اطلاقه لانه اعترف له بعد الاقرار بالسبع لم يعنى ولم يخرم لانه عذر وليس يصح ثلثه

ودرس الله من لوازم كل من يذبحها من صاحبه وادعى العقد الحق قدم قول المستدع المبر ولو كذبه ما اقام الله حكم السابق فان اعفا والقرعة مع المبر فان اشعل حجر رصفه وكان الثاني يذبحه ورجع نصف الثمن ولو فسخ عن كل واحد والا فزوم على باعده لثبوت هذه السنة ببايعة عقد اقول عبد في يذبح لاد على ان غواه اشقة وادعى آخرانه باعده بكذا وانكر صاحبه ان يذبحه اذ عناه ولا يفت حلفها بمجلس فان ادعى الحق حكم به وهل للمثري حليفه قلنا على القول بان خلاف البايع كالاته السابو به يفسخ البيع بما ويرد الثمن كان قراه هنا مطلقا في المصنف ففسخ البيع بمر لو ادعى المثري تسليم الثمن والرجوع له على عدم القبض وان طما الخلاف لما يع كالا حني كان للمثري اطلاقه وهو الاصح عندي وان اقر بالسبع وهي به قيل وليس للعبد اطلاقه لانه اعترف له بعد الاقرار بالسبع لم يعنى ولم يخرم لانه عذر وليس يصح ثلثه

فليعلم البينة بشرا به منه

في غير ما يفتي الفقيه ان يفتي في الشتر والامر

العبد

في الحق ويعلم كافرنا هذه المسئلة في الحق فعلى قول نافي المبرن لا موضع يقر لاحد المدعين
ولا يخلف للاخر الا في هذه الصورة وهذا عندنا ليس مستقيم ولو كذبهما السيد ولا يفت حلف للمثري
وعندنا يفت للعبد ايضا كما تقدم في العسر ولو اقام الله والفرج حيا جرحه وجوه الترجيح فان استعمل
وجه الترجيح فالقرعة مع المبر فان اشعل حجر رصفه وكان الثاني يذبحه ورجع نصف الثمن ولو فسخ
العبد للمثري الخيار لبعض الصعقة في هذا مسئلتان **أ** اذا فسخ المثري حاله من النصف
الذي فسخ فيه البيع قال المصنف لم يوجد المقضي وهو فاقام الله بعين الكل وزوال المعارض وانما
لم يحكم بوجوب المعارضه مدعى الشتر واذا زال المعارض حكم به وهذا هو الجواب **ب** اذا فسخ المثري
بل اثار الشتر واخذ النصف هل يعود على البايع ذلك النصف وحكم بعينه اذا كان موقرا قال المصنف
الا فزوم ذلك لقيام الله بان ادعى من يتصا محنا او كان من عتق يتصا محنا راعى عليه كله ويحمل صفحا
عدمه لسقوط البينة بالنسبة الى النصف وانما حكم الشارع عليه بالعتق **فترجع المسئلة الى من**
بعض فزومه الحق عليه وهل يقوم وقد تقدم والفرق من يذبحه الحق والحق والحق ان في يذبحه الله الحق
انما يودى الى المثري الثمن الذي قبضه ولا يعتبر البينة ولا يضر اعساره بخلاف يقوم **قال**
ودرس الله من لوازم كل من يذبحها من صاحبه وادعى العقد الحق قدم قول المستدع المبر ولو
حكم بفسخ المخرج ان القول قول المستأجر اقول **المول** قول الشتر في المبسوط والثاني ظاهر
كلامه **ودرس الله** من لوازم كل من يذبحها من صاحبه وادعى العقد الحق قدم قول المستدع المبر ولو
قال **ودرس الله** من لوازم كل من يذبحها من صاحبه وادعى العقد الحق قدم قول المستدع المبر ولو
الشهر بعشره ولا يفت في هذه العقد الا انها احلما في قدر المكثر في صحا فان او بقول
بالقرعة لان كلامه ما مدع او بقول القول قول المخرج لان المستأجر يدعى اجاره في الرايد على البنت
والمخرج ينكره مقدم قوله ولو اقام احدهما بینه حكم به ولو اقام الله تعاونه متساويا كانا مطلعين
او حو وخص نازح واجدا واجدهما بطلوه والاخرى موزعة لاسباع عقد واحد على البنت والداد
في من يذبح مفرغ عنها او يحكم بفسخ المكثر لانها تشهد بزيادة ولو اخلف البارح حكم للادم لكن ان
كان الاقدم بده البنت حكم باجاره البنت باجرة وباجاه بقية الراء بالنسبة من الاجرة اقول
الاخلاف في هذه العقد هو الاختلاف في من كان المولى واسترط من شرائط صحة البيع لانك الجميع

ان

المصنف الاقرب ذلك لان العادة المتعارفة بين الناس ان ذلك لا يكون الا في الملك والعلو العادة
 قد تعد من العلوم الضرورية وحتم ان يدرس بذلك وكذا استحسانهم الذين من بعدهم وقبله يصح
 الاستناد اليه في الشهادة وحكي الشيخ في المبسوط القولين ولم يحرم شي منهما في مجرد الدليل
 شهيد ما بالملك قال الشيخ في المبسوط يجوز ان يشهد له باليد وروي اصحابنا انه يجوز ان يشهد
 له بالملك وهذا يدل على بوقعه في ذلك وتورد استحسانهم الذين من بعدهم وقال بعض اصحابنا يجوز
 ان يشهد بالملك بخلاف اليد وحمله المصنف هو الاقرب واسأله بقوله ومجرد الدليل على الاقرب
 واحجج بما روي الصدوق عن سلمان بن ابي داود المنقري عن حفص بن عثمان عن الصادق عليه
 السلام قال قال له رجل ارايت ان اتي بشيء يدركه رجل يجوز ان يشهد له به فقال نعم قلت فلهذا الخبر
 قال من اين جاز لك ان تشريه وتصر بذلك ثم يقول بعد الملك سوي وحلف عليه ولا يجوز ان يشهد
 الي من صار ملكه اليك فقلت قال الصادق عليه السلام لو لم تجز هذا ما قامت للمسلمين سوق قال الذي في
 المختلف ولا بأس بهذا القول عمدي واحجج المانع بانه لو دللت اليد على الملك لكان قوله الدليل
 التي قد تدل على قوله الدليل التي هي ملكه في الكمال باطل اجماعا والمتم حمله والملازمة ظاهرة والجب
 بل يوزن ذلك في الرد مع النصف وانتم لا تقولون به والجمهور ان دلالة اليد عليه كحلف بالاحكام
 فلا نقص ولا شرط ذلك لعدم المتعارف والملازمة فهو عه والـ **فدس الله سر والامر**
 انه لا يشترط في استنفاصه الوعد والكساح العلم بل يكفي عليه الظن اقول **فدس الله سر والامر**
 في ذلك والـ **فدس الله سر والامر** ولو سكر في الشهادة على احد ما شهد انسان بالبعث في الحاجة
 بالبرية اشكال اقول **فدس الله سر والامر** فليست من الامر من يجنبان اليهود عليه وهو ما ذكره ومن
 المعروف بحسان اسم الشخص المحرم الذي يشهد عليه شخصه وامامنا لم يشهد على شخص بحسان سبه
 بل اليهود عليه شخصه فليس او كذا وجه وما استحصانه والعوق منها ومن المعروف بظاهر الفصل
 الرابع في التجل والاداء والـ **فدس الله سر والامر** التجل واجب على من له اهلية الشهادة على
 الكفاية على الاموي فان لم يوجد سواه لعن خصوصاً الطلاق اقول **احلف البعها في**
 وجوب كحل الشهادة على من له اهلية الشهادة في حروف الودس اذ ادعى اليها من له الدعا اليها ولا
 ضرر غير مسجل بل من مناع عليه ولا على احد من المؤمنين ولا في الدس فصل يجب على الكفاية مطلقاً

بالموم

وجواضار الشيخ في البيارة والمبسوط قال ولا ينعن اذ لم يكن هناك غيره وهذا حكم بروض
 الكفاية وهو اخبار ابن الحسد وقال المصنف ليس لاحد ان يدعي الى شي يشهد عليه فسمع من
 الاجابة الى ذلك الا ان يكون حصونه بغير الدين او باحد من المسلمين صراً لا سحمة في
 الحكم وهو يدل على الوجوب عينا وهو قول ابي الصلاح وابن ابي راج وسلمان وابن زهره وقال
 ابن ادرس لا يجب عينا ولا على الكفاية واحضار والدي الاول وهو قول الشيخ في النهاية وهو
 الاصح عمدي وبه انني **لنا** وجوه آتية لعل في الاول ولا باب الشهادة اذ امارد عن العاسر
 ابن ادرس بان المراد الاداء بعد التجل والالزم الحار في الاله **لنا** والذي بان الاله ورد في
 معرض الارشاد بالاسهاد لانه تعالى امر بالكتابة حال المداهمة وهي الكتاب عن الربا وامر بالاسهاد
 ونهى الشهادة عن الالباء والوامس من يشترط بغير المعنى والالزم الاستساق في الحار **لنا**
 لا يشرط لصديق المصنف عليه تعالى مع في الكلام النفساني كاست في الكلام ولا في المراد بالشاهد
 من هو مسعد لها لان من ليس له ماد كروا نصاً فدلوا على هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام
 في قوله تعالى ولا باب الشهادة قال قبل السطادة وقوله ومن يكها فانه ام عليه قال بعد الشهادة
 وهو يصح كحل الاله على التجل **لنا** طرواه ابو الصلاح في الصحيح عن الصادق عليه السلام في
 قوله تعالى ولا باب الشهادة اذ امارد عوا وال لا ينبغي لاحد اذ ادعى الشهادة لغيره عليها ان يقول لا
 اشهد ولا يرد انه يفسر للمنى بالكرامه لان لا سعي للكرامه يمنع من كونه للكرامه لان **المقصود**
 انه يفسر الاله بالتجل **لنا** ان به نظام النوع ولا يتم بدونه صحب على الكفاية والمقدمان ظاهر بان
 كانهما من باب الامر المعروف الواجب والتمنى عن المنكر فحكما اما الاولى فلا شها لهما على منع
 غير المسحق من التمرى على الاستحقاق وفيها اتصال الحق الى المسحقة واما الثانية فمدى
 قوله وخموصا الطلاق فنه شبه على ان لطلاق اكد في الخوب لانه لا يصح الا بالسطارة فلو اوسع
 الكل لزم الاضطرار والمفارقة على وجه لا يجوز والـ **فدس الله سر والامر** ولا يحل له كاداء
 الاعمع الذكر القطعي ولا يجوز له ان يشهد الى ما يحل عليه بالخطه وان عرفه عدم التورس عليه سوار
 كان الكتاب في يد اوبد المدعى وسوار شهد معه آخره فصحون خطه ولا على الاقوى اقول **لنا**
 الخلاف لا يحاسنها في انه اذا وجد خطه وعرف انه خطه ولم يذكر الشهادة وشهد آخره معه لانه

موضوع في

الظاهر من كلامه على الكلام

بعضون ما شهد به من غير اختلاف فقال الشيخ في النهاية يجوز له ان يشهد به ولو اخسار الشئ
وان الحسد وسلاخ وضع والذى المصنف وحدي واذا الصالح وان حرم الشهادة وهو الصحيح عند
لنا قوله تعالى ولا يقض الميسر لك به علم وقال النبي عليه السلام ابرى الشمس على سلبها واشهد اودع
وهذا هو اخسار الشئ في الاستبصار اجمع الاولون بما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن العن
عن حماد بن عثمان عن عيسى بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشهدني على الشهادة واعرف
خطي وخايتي ولا ادكر قليلا ولا كثيرا قال فقال لي اذا كان صاحبك ثمة فاشهد له والحوادث
ان هذا اخير ضعيف مخالف للاصول لا يعمل به **الفصل الخامس في الشهادة على**
الشهادة ومطالبة خمسة الاول المحل قال **فليس** المدرس ولا تفتي في الحدود ومطلبا
سواء كانت محصاة لله تعالى كالزنا والواط والسجى او مشركه كالسرقه والقتل على اقل
محل الشهادة على الشهادة هو المحذور منه وهو محرم بالحق للمشهد به وهو **كل** ليس
يعقوبه بغير الشهادة على الشهادة وكل يعقوبه بغيره في الدنيا محرم لله تعالى فلا يصح فيها الشهادة
على الشهادة اجماعا وكل يعقوبه للادمين وحقه تعالى بائع كالدفن والسرقة فمعه قولان الاول
عدم القول وهو قول اكثر علمائنا **فليس** القول وهو قول الشيخ في المبسوط **المطلب الثاني**
في كسبه المحل قال **فليس** المدرس واكمل من اياه ان يقول شاهد الاصل اسهدني على شهادة
التي اسهدني على لان كذا او هو الاستعزاء او اسهدني على شهادة في وادون منه ان سمعته يشهد عند الحاكم
فله ان اسهدني على شهادة وان لم يسهل للقطع بصريحه هناك بالشهادة وادون من هذا ان يقول انا
اسهد فلان على فلان بكذا او بكذا السبب مثل ثوب او اجره عقار في الشهادة نظر بلسان من اياها
صورة حرم ومن السامح مثل ذلك في غير محال الحكم **اقول** انما يجوز المحل اذا عرفت ان
عند الاصل شهادة جازمه بغير ثبوت وقد ذكر الفقهاء لمعقبة اشياء بالله وذكرها المصنف **الاستعزاء**
وهو باجماع الكل ولكن اختلفوا في كسبه واجمع الاصحاب على الصيغة التي ذكرها المصنف **ف**
اقامه الشهادة عند الحاكم شرعا للامان وطام طام ان الحسد منه والمراد بالحكم هنا المجهل
الذي ولاه السلطان العادل او المجهل الذي حكم الخصمان وبما كلفه عند من يجوز الحكم **ف**
ان نصف الشهادة المحل كحصر الفرع ولستند ما دلل على سبب سببه كادكر وفي هذا خلاف فقال

ومعه رجل ثمة

مسرا

لبد الله

نه اني

الح

الان را
والله
داود
كوفه
وادي
الط
ولا
البحر
ع
ع

الشيخ في المبسوط يحوانه وسعه ان الحسد واسلك المصنف ووجه الاشكال ذكره وليس
المدرس قال **فليس** المدرس وهل يعمل بشهادة الفرع في الزنا والنشر الحرمه او اضاف المهرج
الاكراه الاقرب ذلك **اقول** وجه القرب ان المهرج ليس بمحرر ومعه عدله من حيث انها
باجه ثبوت الزنا والاصح عندى الاول لان الوطى ثبت بشهادة الشاهدين اما كونه زنا فانه يحتاج
الى اربع قال **فليس** المدرس فمحمد بن نصر الى اربعة شهداء على كل واحد من الاربعه ام
يكفي اثنان عليهم اشكال **اقول** هذا لا يدرج على قبول الشهادة على الشهادة للنشر الحرم
على القول به وهو المختار ولا يثبت المهرج الاكراه عند الكل وتقريره انه لا يعمل بشهادته بشهاد
على كل واحد من الشهود الاربعه والاشكال ان لا يكتفي بالمتصور منه مال ان كان
لا يثبت المهرج الاكراه او جرد في ان كان لنشر الحرم **فليس** المدرس على كل واحد اثنان
ثم انه **فليس** المدرس على كل واحد اربعة لا يثبت الشهادة في الزنا في سنة عشر **قال**
فليس المدرس وهل يعمل بشهادة النساء على الشهادة فيما قبل فبشهادة من مسرودات كالعوب
الباطنة والاسهلال والوصية الاقرب الممنوع **اقول** كما لا يعمل بشهادة النساء فيه
لا مسرودات ولا مضفات لا يعمل بشهادة من على الشهادة فيه واما غير ذلك فاما ان يعمل بشهادته
فيه مسرودات او بشرط الانصاف والامان في مقام من آتيا قبل شهادته من مسرودات
فهل يعمل بشهادته من على الشهادة فيه ولا الاقرب عند المصنف الممنوع ووجه القرب ان وجه القرب
المجوز لشهادة النساء مسرودات عدم اطلاع الرجال عليه او عدم حصول الرجال في الوصية ودعا عندى انه لا يعمل
ضروره الموصي الى الوصية وحصول الضرر بترك الوصية دنيا واخره فحازت شهادته من مسرودات
وهذان السببان محدودان هنا فليس الرخصة اما انفاء **اقول** ان الشهادة على شهادة
ليس ما اطلع عليها الرجال واما **فليس** لان سبب الرخصة هو حضور الزوايا للموصي بعد الرجال
على الوصية وليس هذا موجود في الشهادة على الشهادة والاسباب الشرعية لا سجد فيهما النص
وهو اخسار ابن ادرس وقال ابن الحسد يعمل وهو اخسار الشيخ في الخلاف وساني مسنده
ف فيما قبل فيه شهادته بشرط الانصاف وجوز ان الحسد والشيخ في الخلاف شهادته
فيه ومنع ابن ادرس حيث منع من قبول شهادته من على الشهادة مطلقا ويرد في المبسوط مقل

كفي في اشكال شامخ
ان مسرود
والمرء بان اثنان يشهدا
باربعة ولا تلو لوت بشهادته
ما هدى المهرج فكان شهد
الاصول مسرودات انما هو
الفرع وهو مسرودات
فما قبل شهادته من مسرودات
فهل يعمل بشهادته من على الشهادة فيه ولا الاقرب عند المصنف الممنوع ووجه القرب ان وجه القرب
المجوز لشهادة النساء مسرودات عدم اطلاع الرجال عليه او عدم حصول الرجال في الوصية ودعا عندى انه لا يعمل
ضروره الموصي الى الوصية وحصول الضرر بترك الوصية دنيا واخره فحازت شهادته من مسرودات
وهذان السببان محدودان هنا فليس الرخصة اما انفاء **اقول** ان الشهادة على شهادة
ليس ما اطلع عليها الرجال واما **فليس** لان سبب الرخصة هو حضور الزوايا للموصي بعد الرجال
على الوصية وليس هذا موجود في الشهادة على الشهادة والاسباب الشرعية لا سجد فيهما النص
وهو اخسار ابن ادرس وقال ابن الحسد يعمل وهو اخسار الشيخ في الخلاف وساني مسنده
ف فيما قبل فيه شهادته بشرط الانصاف وجوز ان الحسد والشيخ في الخلاف شهادته
فيه ومنع ابن ادرس حيث منع من قبول شهادته من على الشهادة مطلقا ويرد في المبسوط مقل

مرجح وقيل السبب واحد لا غير فالأول لا يدخل له امتا في صورة الرجوع به فهو سبب فطوعا والب
 وليس الله سبب في الحكم في المال لشهادة رجل وعشر نفس ورجعوا فعلى الرجل سدس وعلى كل امرأة نصف
 سدس وبحمل وجوب النصف على الرجل لأنه نصف الميراث وعليه النصف أقول هذا فرع على المسئلة
 السابقة وهو أنه إذا حكم فيما لا يشهد به النساء مفردة بل بالانضمام مع الرجل أو الرجال كالأموال
 ورجع المال بعد الحكم فإن لم يزد النساء على العدد المعتبر كشهادة رجل وامرأتين فعلى الرجل النصف وعلى امرأتين
 النصف ولما زاد عدد النساء على العدد المعتبر كالثلاثة أو الأربعة فعلى الرجل النصف وعلى كل امرأة نصف
 وحيث أن أحدهما أو الرجل نصف السدس وكل امرأة نصف سدس لأن النصفان على المال فله
 لعدم في أحداهما إلى المسئلة الأولى لأن المال هو السبب المثلث والرجل والمرأتين وبما بينهما أن
 نصف الرجل النصف لأنه نصف الثلث وعليهن النصف لأنهن نصف الثلث لأنهن بدونه ولا اعتبار
 بزيادة من عليه قال وليس الله سبب وأن رجع بعض النسوة وحده أو الرجل وحده فعلى الرجوع
 مثل ما عليه لو رجع الجميع وبحمل أنه متى رجع من النسوة ما زاد على اثنين لم يكن عليهن شيء أقول
 هذا الفرع سببه على مسئلتين إحداهما المال إذا رجع وحده فإن قلنا بعدم صحته لم يكن على الرجوع
 من النسوة الزائد على المعتبر ضمان شيء لبقا للحجة الثالثة بدونه وإن قلنا بنصف من الرجوع هنا فنحن
 على ضمانه مع رجوع الكل لأن المال على الرجل النصف لأن نصف الحصة تقدر به معين كم كن فعلى كل واحد
 رجعت نصف العشر وإن قلنا بنصف الرجل السدس فعلى كل امرأة رجعت نصف السدس قال
 وليس الله سبب ولو ظهر نسوة شاهدين بعد قطع أو قبل أو قبل ولو كانت الشهادة بمال استعبدت العين
 أن كانت بغيره وضمن المسترد له أن كانت بغيره ولو كان محسرا انظر وقيل يصح الحاكم ورجوعه على
 الحاكم إذا استبرأ أقول قوله وقيل إن كان في قول الشيخ في المبسوط ظاهره ذكره استرداد
 العين أن كانت بغيره وإن كانت بغيره فإن كان العائن حوسرا عزم ذلك وإن كان محسرا ضمن الإمام
 حتى لو سرق المحسور فرجع الإمام عليه وعلى هذا القول يخبر المضمون أنه من رجوعه على الحاكم أو الحاكم
 قال وليس الله سبب أما لو كان حقا لله تعالى لم يحكم والأقرب في حد الهدف والعصا من الحكم بخلاف
 القطع في السرقة أقول وليس الله سبب في ذلك قال وليس الله سبب ولو اعترف
 الحاكم بخطأه في الحكم فإن كان بعد العمل عزم في حاله وإن كان قبله استعبدت العين أن كانت فاعده على

العدد صح

اشكال

سكان أقول — نشأ من أن رجوعه واعتباره بالخطأ أو إقراره في غير النسبة إلى الغير فلا
 يسمع ويرى أنه حكم في الأموال وحقوق الناس بحله لأنه جاك بأفاد الحكم وقد علم أن العين لغير ذي
 اليد بضمين قال — وليس الله سبب لو ثبت الحكم بشهادة الفرع ثم رجع فإن زعمه شاهد الأصل
 في الرجوع فالأقرب عدم القيان ولو صدقه أو جهل حاله ضمن أقول — وجه القرب أنه إذا
 ثبت شهادة الأصل في الجملة وهي ثابته صحفه وبحمل الرضا لأنه اعترف بمثل المال لشهادة الكاذب
 وبما يشبه في التلف عليه وكان ضامنا لما قوت بها والإصحاح الأول قال — وليس الله سبب ولو
 رجعا معا عن الشهادة على أحد الأصلين أحمل الحاكم رجوع شاهد الأصل ورجوع أحد الأصلين
 وجه الأول أن الحكم ثبت بشهادة الأصلين أحمل الحاكم رجوع شاهد الأصل ورجوع أحد الأصلين
 أن يهاد بها على كل واحد قاعد قاعد شهادة ذلك الأصل فإذا رجعا عن الشهادة على أحدهما كان زعمه
 ذلك الشاهد وإذا رجع ذلك الشاهد كان عليه النصف فكذا إذا رجعا عن الشهادة عليه والأقرب عند
 الأول لأن الحكم على المال لم يحصل إلا بشهادة تمام إبطاها ما عمن الرجوع عنه فظاهر وأما عن الآخر
 فمطلوب شهادة هما عليه بسبب ذلك الرجوع وهو منهما قال — وليس الله سبب ولو رجع أحدهما
 عن الشهادة على أحد الأصلين أحمل بضمين النصف أقول — وجه الإجماع أنهما قوتا المال لشهادة هما معا
 على الرجوع الأصلين وقد رجع أحدهما عنها ومن أنه لم يرد مساواة رجوع أحدهما عن الشهادة على أصل
 وأحد رجوعهما معا عن الشهادة على أحدهما ومنه نظر لأنه ليس بحال قال — وليس الله سبب لو رجع
 الشاهدان بعد الحكم شهادة هما فاقام المدعي شاهدين غيرهما في القيان أشكال أقول — نشأ من
 أن يهاد تهما حسب لعمري المال لأن المال بينهما انقل ولا فرق بينهما فيما ولو فصل رجوعهما في حق من أصل
 إليه فبضمين ومن وجود ما تقوم مقامهما في الحكم فإذا حكم الحاكم بالشهادة الثانية لم يفتأ الأولى بوجود
 المدة الثانية لأن في حاله تغير المدة النافذة الشهادة عند الحاكم وكما قال — وليس الله
 سبب وكذا لو شهد الدعان ثم رجعا بعد الحكم ثم حضر شاهد الأصل فشهد في بضمين شاهد الفرع
 اشكال أقول — تقر بهن المسئلة كالأولى ووجه الإشكال فيها ذكرناه وأعلم أن المصنف اختار
 في هذا الباب أن يهاد الفرع لو شهد ثم رجع وكذا الأصل في الرجوع ومرواه أنه إذا شهد شاهد الأصل
 عند الحاكم سلك الشهادة لاحتلالها أي سواء صدقه فيما شهد به أو جهل حاله فإن يهاد الفرع بضمين

سكان أقول — نشأ من أن رجوعه واعتباره بالخطأ أو إقراره في غير النسبة إلى الغير فلا يسمع ويرى أنه حكم في الأموال وحقوق الناس بحله لأنه جاك بأفاد الحكم وقد علم أن العين لغير ذي اليد بضمين قال — وليس الله سبب لو ثبت الحكم بشهادة الفرع ثم رجع فإن زعمه شاهد الأصل في الرجوع فالأقرب عدم القيان ولو صدقه أو جهل حاله ضمن أقول — وجه القرب أنه إذا ثبت شهادة الأصل في الجملة وهي ثابته صحفه وبحمل الرضا لأنه اعترف بمثل المال لشهادة الكاذب وبما يشبه في التلف عليه وكان ضامنا لما قوت بها والإصحاح الأول قال — وليس الله سبب ولو رجعا معا عن الشهادة على أحد الأصلين أحمل الحاكم رجوع شاهد الأصل ورجوع أحد الأصلين أن يهاد بها على كل واحد قاعد قاعد شهادة ذلك الأصل فإذا رجعا عن الشهادة على أحدهما كان زعمه ذلك الشاهد وإذا رجع ذلك الشاهد كان عليه النصف فكذا إذا رجعا عن الشهادة عليه والأقرب عند الأول لأن الحكم على المال لم يحصل إلا بشهادة تمام إبطاها ما عمن الرجوع عنه فظاهر وأما عن الآخر فمطلوب شهادة هما عليه بسبب ذلك الرجوع وهو منهما قال — وليس الله سبب ولو رجع أحدهما عن الشهادة على أحد الأصلين أحمل بضمين النصف أقول — وجه الإجماع أنهما قوتا المال لشهادة هما معا على الرجوع الأصلين وقد رجع أحدهما عنها ومن أنه لم يرد مساواة رجوع أحدهما عن الشهادة على أصل وأحد رجوعهما معا عن الشهادة على أحدهما ومنه نظر لأنه ليس بحال قال — وليس الله سبب لو رجع الشاهدان بعد الحكم شهادة هما فاقام المدعي شاهدين غيرهما في القيان أشكال أقول — نشأ من أن يهاد تهما حسب لعمري المال لأن المال بينهما انقل ولا فرق بينهما فيما ولو فصل رجوعهما في حق من أصل إليه فبضمين ومن وجود ما تقوم مقامهما في الحكم فإذا حكم الحاكم بالشهادة الثانية لم يفتأ الأولى بوجود المدة الثانية لأن في حاله تغير المدة النافذة الشهادة عند الحاكم وكما قال — وليس الله سبب وكذا لو شهد الدعان ثم رجعا بعد الحكم ثم حضر شاهد الأصل فشهد في بضمين شاهد الفرع اشكال أقول — تقر بهن المسئلة كالأولى ووجه الإشكال فيها ذكرناه وأعلم أن المصنف اختار في هذا الباب أن يهاد الفرع لو شهد ثم رجع وكذا الأصل في الرجوع ومرواه أنه إذا شهد شاهد الأصل عند الحاكم سلك الشهادة لاحتلالها أي سواء صدقه فيما شهد به أو جهل حاله فإن يهاد الفرع بضمين

في الرجوع به

لا يضمن

ثم نقص منه حتى يكون نقصان رجوعا عن بعض ما شهد به وعوض قوله واما الباسه واما الاولى
لان مع سهادته بالماضي اذا اراد كان ربا له لعدم التثبت ووجه الاحتمال ظاهر وذكره المصنف
ويعمل عدم رد سهادته لا مكان التذكر قوله وكذا لو شهد له بما لم يسمه من احواله فمما
رد السهادة لان حكم بان له ما يدعي وهو نقص في اسمها مما عليه حسن السهادة وهو قوله فمما
عدم اسمها مما عليه حسن السهادة وقد ساقص الكلاهان ولا معنى للرجوع الادلة ويعمل عدم الاحتمال
التذكر كذا قال **والسند** وليس السند ولو رجعا في السهادة على التثبت بعد التمسك في الزمان بالجميع
نظر اقول **مفتاوه** هل المنع من السبب او هو كونه للشاهد والحكم انما هو سهادته
لان المدعي لا يثبت عليه لقوله عليه السلام المدعي على المدعي والمنع على من يكره وقد تقدم الجواب في ذلك **والسند**
وليس السند ولو رجعا عن تاريخ السبع بان شهد بالسبع عند سنة ثم والاول عند سنة اخرى
لان السبع السابق مغاير للاخر فلا يقبل قوله في اللحق وقد رجعا عن السابق وحده يصحان الاخر
من حسن سهادته الاولى الى الباسه واحتمال ان يصحنا المانع خاصه لان الرجوع في التاريخ ليس رجوعا عن
الاصل وعلى هذا الاحتمال لو شهد انسان بالسبع في تاريخ من سنة ثم في تاريخ اخر من سنة اخرى فمما
والمانع للمانع من التاريخ الاول الى تاريخ السهادة الثاني والثاني من التاريخ الرجوع ولو رجعا
فان لما نقص الاول ان العين على يد من سهادته الباسه من الاول الثاني والاخران للمانع وان لما
عدم النقصين من الاول الثاني والاخران لها وهذا حكم ما في العقود اما الاقرار فليس كذلك
القول بالاجاد مع تعاريف التاريخ ولهذا لو شهد احد ما بالاقرار عند سنة والاخر به عند سنة
ولم يشك لو شهد احد ما بالسبع عند سنة والاخر بسنتين لا يجاد الاول دون الثاني ولو رجعا عن تاريخ
الاقرار بالعين ضمن المانع خاصه دون العين مع احتمال وافي الجواب كالاول اقول **نقد**
هذه المسئلة انه اذا ادعى مدعي على غيره انه باع ملكا عند سنة مثلا فادعى عليه فادعى المدعي
شاهدين عند الحاكم وحكم له الحاكم وسلم المسح اليهم رجح الساهدان عن تاريخ سهادتهما الا على اصل الاسماع
بان قال باع الملك منه عند سنة مثلا اجعل هنا وحين احد مما ان يصحنا للمانع المشهود عليه فتمه
العين لان العقد في تاريخ سابق تعاريف العقد في تاريخ متأخر لا سيما له حدوث الحادث في زمان متعاقب
واسمها له اعاده المعدوم فكون قولها الثاني رجوعا عن السهادة الاولى وسهادته بعد اخر ولا يقبل

منه

تأنيدا

سهادتهما الرجوع وبلزما ضمان ما رجعا عن السهادة به وهو العين للمانع ويصنعان
ايضا منافع ملك العين من حسن سهادتهما الاولى وحكم الحاكم بما الى عين رجوعهما وكفيل
نقصهما الاخره للمانع خاصه دون العين لانما لم يرجعا عن السهادة عن اصل السبع
وتاريخه عن تاريخ وقوعه على هذا الاحتمال يصح الساهدان للمانع منافع ملك العين
رجع السبع الاول الى تاريخ السبع الثاني وسفر رجوع على هذا الاحتمال **وعان**
يؤيد في آخر سواد ملك العين من ذلك المانع عند شهرين شهد له بذلك شاهدان ضمن الساهدان
الاولان لهذا المشتري الثاني العين فقلنا اذ لو اشهادهما السابقين من سنة لكاتب سنة السهادة
سنة شهرين موقدة على سنة السهادة عند شهرين وقد فوياه اشهادهما السابقين المدعوع عنها العين
سهادتهما وصنعان المانع ايضا من تاريخ العقد الاول الى تاريخ سهادتهما الثاني للمانع والمانع
من تاريخ سهادتهما الى رجوعهما الثاني **والسند** لو رجعا الشاهدان الاخران عن سهادتهما للشري
الاخران لما ان الساهدان الاولين على يد من سهادته الشاهدان الاخرين يصحان العين
للمانع فهنا يصنعان العين للمشتري الثاني ويضمن الشاهدان الاخران للمانع اما الاولان فلانه
لو اشهادتهما الثاني العين وقد فوياه اياها اشهادهما الرجوع عنها واما الاخران فلانه
لو اشهادتهما الثاني العين له دون المشتري الثاني وقد رجعا ايضا وان فلنا انه على يد من
عدم سهادته الاخرين لا يضمن الشاهدان العين لزم انهما يصنعان الثاني يضمن الاخران للشاهدان
الاولين باعوا اذ الموجب لغريم الاولين سهادته الاخرين وهذا الحكم منسحب في سائر العقود
فالوقف والصلى والهبة المعوض عنها اما الاقرار فاستشكل المصنف ضمانه لان الاقرار اقرار
بمورد اقرار المحبر عنه في تاريخ التاريخ ولهذا لو اختلف تاريخ الشاهدان بالاقرار لم يثبت خلاف
العقد واسلم ان هذا صحيح لكن لو شهدا بانه اقر عند سنة والاخر الثاني السهادة في ذلك التاريخ
فلما شهدا في التاريخ المتأخر او غلطيا فلا شك ان ذلك موجب لضمناهما فمما ضمن المانع
من تاريخ الاقرار الاول الى حين رجوعهما عن الاقرار بما في التاريخ الثاني ويعمل ضمان العين ايضا
لان رجوعهما عن السهادة الاولى التي اقصت المانع عن من المقرود كحق وهو سبب الضمان فمما سهادتهما
الاولى من قوله كما ذكرناه في العقود وافي البحث سادسنا **والسند** وليس السند

في المصنفين من ذلك الشهادة مع ضعف المباشرة اشكال كما لو علم ببيع المورث من يد فباع الوارث
 من غيره ولم يعلم وعنده الرجوع على المشتري اقول — حسنا الاشكال من انهما لم يعلموا العين
 على المشتري ولا عرفوا بها ولا شهدا ما فيها فلا شيء علمه الاصله براه الذمه ومن ان اداه الشهادة
 واجبه علمها وبذلك كما سبب في نفوت العين على المشتري الاول وقد اجمع السبب وبهذه الشهادة
 ومباشرة الوارث والمشتري منه والمبايع مع غيره للرجوع والجهل والسبب هنا اقوى وكلما كان
 السبب اقوى من المباشرة كان الضمان على السبب **كتاب**
الحدود وفيه مقاصد الاول في جرد الزنا وفضوله اربعة الاول
 الموجب تعدد ضمان ا اجمع اصل المثل على عزم الزنا لانه من الاصول الخمسة التي يحرم
 في كل شرعة حفظ النسب وهو من الكليات لقوله تعالى ولا تدنوا الزنا انه كان واجبه وتولية لسان
 ولا يدون ومن فعل ذلك لولا اما انصاعف له العذاب لوم الفهم وتخلد فيه مهابا فجمع وجوب
 الحد والتعدد بالحدود في النار وهذا معنى الكثرة على اختلاف التفسير **الثاني** الغلب
 المختلف فذكر الخمسة من ذكر اصلي لقناني يوجب امره اصلي قطعاً معلوماً التحريم بعينه قال
 مدرس الهندس ولو اكره على الزنا سقط الحد على اشكاله بقاء من عدم كمن الاكره في طرف الرجل
 اقول — لا شك ان المكره لا يبطون بمحرم فعله اكره عليه والاذم كلفه ما لا يطارد الاكره على
 الزنا ولا يحمي في طرف المرأة وانما في طرف الرجل فنقول — اختلف المتكلمون في ان الشهوة
 محدودة ام لا فكل من قال ان الشهوة محدودة قال انه يحرم الاكره والقائلون بانها ليست محدودة
 اختلفوا فيهم من قال لا يحرم الاكره لان الخوف يمنع من الانعاط لانه مانع من ابعاث القوى وقبل لا
 يمنع لان الشهوة توجب الانعاط وكلما كانت العلة غير مقدورة كان المعلول غير مقدور فالاشكال
 في محرم الاكره لا في حكم المسئلة فانه حتى يحرم الاكره لم يحسم الحد والادب ولكن ان نقال — هذه
 مسئلة مختلفة فيها فكل من حمل الشهوة وقال عليه السلم اذروا الحدود بالنبهات اعلم انه لا جد بوطي
 من ذلك كما هو طاهر بغير من طاهر المحرم والمظاهير والمولى بها لا يقال — وطوما
 مأمورة ولا شيء من المأمورة لمحرم والاتفاق الاخر والنهي شيء واحد لا يقال — اما
 المظاهير فيقول المحرم بالكتمان مع الغرم على الوطي بقبله الوطي محرم واتما المولى عنهما فنقول —

عندنا وعند المعتزلة لا شك ان لا يمكن اجماع الاخر والنهي على سبيل واحد في وقت واحد
 واما اجماعهما من محل مختلف فاحتمل فيه المذهب ابو حنيفة الى امكانه كمن يوسط الارض
 المخصوصة بالخصان فان خروجه جرم ومعامه جرم عند أبي حنيفة لان هذا المذود هو ارتكبه
 وهو الذي يفسره به لان خلاصتها تصرف في مال الغير بغير اذنه والغصب لا يصلح ان يكون سبب الاجابة
 وقوله والذي احببوا واجاله جاعده من المعبر له والامامية والادى في التجرير لانه يكلف ما لا يطاف
 والا فوى عندى الاول وعلى هذا الاشكال لان التحريم بالابلاء والامر بالوطي من حيث قضاء حق الرجوع
 والمصلحة من كلفة الكبرى وعلى القول بالسماحة يقول الغرم على الوطي والكتمان نزول التحريم فبما سببان
 او او كاشان قال — مدرس الهندس ولو زنا المحرم لم يحد على الاصح اقول — اختلف
 الاصحاب في حد المحرم على الزنا اذ اوطى احبته من غير عقد ولا طلق ولا شهده وسمي الزنا بالجار
 وقال السبكي وان البراج والصدوق يحد وقال سيار وابن ادريس والذي المصنف لا يحد وهو الصحيح
 عندى لانه عمومه سببها التحريم وهو مضاف لانه يكلف ولا شيء من المحرم يكلف احب
 اليه الشئ بارواه بان من يعلب عن الصادق عليه السلام قال قال اذا زنا المحرم او المعوه حلد الحد
 فان كان محصناً لم يحد وما اذروا من المحرم والمجنونة والمعتوه والمعتوه فقال المراه انما تولى
 واول الرجاى وانما انى اذا عقل كيف بابي الله وان المراه انما سكره ونفعل بما هو ولا يعمل ما تفعل بها
 واواجب — والذي مدرس الهندس في المختلف بيع صحه السند وان سلم فالمراد بالمجنون من يعنون
 اذ اذ ارا بعد بحصيله وحليل عليه السلم يدل عليه تدبير اختلفوا في حده فقال ابو الصلاح
 حده الحلة سواء كان محصناً او لا وقسم المحرم الى محطوب لا يحد ولا يهدى شيئا ولا شيء عليه والى من يصح
 منه الصدق الى الزنا بهذا هو الذي يحد بالحد وقال المعتمد الجليل ان لم يكن محصناً والرجم ان كان محصناً وهو
 اخسار ابن البراج وقال الشيخ في المبسوط المحصن غير ما هو كل جرح بالغ فاحل العمل لانه يزوج بخدا
 البلية ويزوج على جهه الدوام فكل من طبعه ثم قال واصحابنا لم يراعوا كمال العمل لانهم رويوا ان المحرم
 اذا زنا وجب عليه الرجم او الحد وقال في الخلاف ليس من شرط احصان الزوج الاسلام بل من شرط الحرية
 والابلق وكال العمل وهذا يدل على ان المحرم لا يحد في حق الاحصان وهو اخسار ابن الجليل
 المحصن عندنا انه لا حد عليه ولا يحد من الاحصان في حقه **الفصل الثاني في طوطي**

على كلام المصنف ليس
 حده الله على محرم الوطي
 وتقي الحد عنه لا سئل
 تحريم الوطي والعطف
 لا يفتى سواء المعطوف
 للمعطوف عليه جميع
 الاجكام ص

الحدود في المصنفين
 في المصنفين في المصنفين
 في المصنفين في المصنفين

في المصنفين في المصنفين
 في المصنفين في المصنفين

[illegible]

والا لى على ح

عليه السلام قال طيب اليك
ابن خزيمة قال انما طيب اليك
من اخذ اخاه بحب والاولى
عنده انما قاله حب والاولى
عنده اخذنا والاولى المستحب
هو من المستحب

والصود

وانما بابونه وسلاخ وابن عمر وابن ادرس عن الامام عني الثاني لما تقدم ولما رواه زرارة عن
 ابو بصير العجلي عن الصادق عليه السلام قال قلت له احدثت قال بجلد خمسين قلت فاما عادت قال
 بجلد خمسين قلت فمحبها درهم في شئ من الحالات قال انما في شئ من الحالات بجلد خمسين
 قلت كذا صنف في ثلثي مرات فقال لا في الجرد اذ اربع مرات فاقم عليه الجرد فقل ما اذ اربع
 الامة ثلثي مرات رجت في الناحية قال — وليس الله سركم ولا علمهم الا بالحق
 ان الله اعلم بقلوبهم لو حوب بداهم اقول — اذ الله الربا شيطان الاربع على المحض
 محب على الشهود المحض وقال ابن الحنفية نعم واخاها المصنف هنا وقال الشيخ في المبسوط والملا
 وان زنا ما في مرات من لا وقال والدي المصنف في المحض لا استحباب وقوله هنا لو حوب بداهم بدل علي ان وجوب المحض
 ليس المراد اذ اربع مرات محب على وجوب بداهم بالدرهم قال — وليس الله سركم ولو كان الزوج احدى الاربع
 واقم الجرد عليه سلك الناحية محب على وجوب بداهم بالدرهم قال — وليس الله سركم ولو كان الزوج احدى الاربع
 ولو شهد اربعة على امرأ بالزنا فلا بد من شرط اقول — اخلف العلماء في هذه المسئلة فقال الشيخ في النهاية فصل مع اجماع السيرة
 فادعائها بغير شهود اربع وهذا انما سبب ما اخاها المصنف فان سبقه بالدفق يمنع قبول شهادته فلم يجمع الشرايط وقال
 في حد الشهود قولان احدهما ان الحدان كانت المرأة غير مدخول بها صحح الشهادته ووجه الحد وان كان مدخول بها بطل الشهادته
 بسقوط الحد وان كان عدو النكاح وكان عليه اللعان وعلى البلاء الحد وقال الصدوق لا يسمع مطلقا بل بحد البلاء وبلاعتها ووجهها
 وقد اعترض في — وهذا انما سبب ما اخاها المصنف وبه قال ابن البراج قال لان زوجا في حكم المحض واخاها ابن عمر قول المصنف
 سقوط الحد عن الشهود احبار واخاها ابو الصلاح وبه قال ابن البراج قال لان زوجا في حكم المحض واخاها ابن عمر قول المصنف
 الشيخ في المبسوط وابن ادرس وهو اخاها ابن ادرس عن الصادق عليه السلام قال جلد الموطي مثل حد الزاني وقال ان كان قد
 وقال الشيخ في النهاية بجلد الموطي جلد الزاني وهو اخاها ابن ادرس عن الصادق عليه السلام قال جلد الموطي مثل حد الزاني وقال ان كان قد
 حقه لغيره ولا يجوز عتق المحض جلد الموطي جلد الزاني وهو اخاها ابن ادرس عن الصادق عليه السلام قال جلد الموطي مثل حد الزاني وقال ان كان قد
 ان سقوطه هو الذي عني محض جلد الموطي جلد الزاني وهو اخاها ابن ادرس عن الصادق عليه السلام قال جلد الموطي مثل حد الزاني وقال ان كان قد
 الشيخ بن عمار في القواعد جلد الموطي جلد الزاني وهو اخاها ابن ادرس عن الصادق عليه السلام قال جلد الموطي مثل حد الزاني وقال ان كان قد
 فيمن الجرد لغيره على السلام عليها ما اربعة شهود وعلى امرأ بالزنا اربعة شهود عتق قوله وروي اشارة الى ما رواه زرارة عن حماد
 اذ رواه الحد وراى الشهادت وليس الله سركم ومن امض بكذا اصبغ له من نسايبها ولو كانت امة لزمه عشرة فتمها وقيل
 وكذا يقطع على الرجل المجهول لزوم الفتيمة واخاها الشيخ في النهاية ولزوم الارش هو اخاها
 عبد الله بن ابي طالب قال — ابن ادرس ونقل ما قاله الشيخ رواية قال وروي ان عليه عشرة فتمها وبجلد من ثلاثين سوطا

انما في شئ من الحالات بجلد خمسين
 ليس الله سركم ولا علمهم الا بالحق
 ليس الله سركم ولا علمهم الا بالحق
 ليس الله سركم ولا علمهم الا بالحق

الى تسعة وتسعين سوطا وذهب الى انه ليس عليه الارش وهو ما من فتمها بكذا او ثلثا قال —
 درس الله سركم والقيل في الناحية والناحية على اشكال اقول — اذ اربع مرات رجت في الناحية
 وجه عليه من حد الجرد بقدره العتق ومن حد الملوك بقدر ما بقى قالوا انما هو نصفه كان
 عليه خمسين وسبعة سوطا ومع بكذا الزنا والحد في كل من قبل بصل في الناحية او الناحية
 كالحد او نسبة ما العتق ايضا به اشكال بخلاف من الاحباط الثام في الدماء فلا يحصل العتق
 الا في الناحية او الناحية على خلاف الزاني في العتق ومن عموم النص على وجوب جده نفسه المحرم والرقعة
 المحرم والا فاقوى عندي الاول المقصود الثاني في اللواط والسجود والعبادة وفيه
 مطالب الاول في اللواط قال — وليس الله سركم ولو لواط محضون يعادل حد
 العادل والامام في المحضون السقوط اقول — قال الشحان وابن البراج وابن جرير وابن
 الصلاح محضون حدنا ما وقال ابن ادرس والمصنف لاحد عليه لان الحد باع للكل
 بترك الحد وروى عليه ولا شئ من المحضون تكلف وضرون العقل بعضه قال — وليس الله
 سركم وان لم يكن القاب كالمخنة او من اللسان فانه بجلد مائة جلد وقيل برجم مع الاحصان
 وبجلد مع عدمه وروى ذلك في الموطي اقول — المحض اخاها المصنف هنا من وجوب
 مائة جلد على غير الموطي سواء كان محضنا او لا وهو اخاها المصنف والمصنف وان ابي عقيل وسلاخ
 والي الصلاح وامام حماد المحض وجلد غيره فهو قول الشيخ في النهاية قوله وروي اشارة الى
 رواية العلامة في الفضل عن الصادق عليه السلام قال جلد الموطي مثل حد الزاني وقال ان كان قد
 احصى رجم والا جلد لاصل الزنا الذي رواه طاروا سليمان بن هلال عن الصادق عليه السلام
 في الرجل بالرجل قال ان كان دون البقي للحد وان كان ثقب اقيم فانما ضرب بالسيف
 قال — وليس الله سركم فان ذكر الحد لا يقل في الرابعه وقيل في الناحية اقول —
 هذا في غير الموطي والاول قول الشيخ في النهاية والي الصلاح وابن البراج وقال ابن ادرس
 بصل في الناحية والا فاقوى عندي الاول المطلق الثاني في السجود والعبادة وفيه
 وليس الله سركم وبحد طية جلد على الباقية العادلة محرم كانت او امة مسلمة او كافرة محضه
 او غير محضه فاعله او منعوه وقيل ان كانت محضه رجت فاعله او منعوه اقول —

انما في شئ من الحالات بجلد خمسين
 ليس الله سركم ولا علمهم الا بالحق
 ليس الله سركم ولا علمهم الا بالحق

لا مقدم

الاوى عندي طاحنا المصنف
من الروايات المتعارفين
من مازواه صح

من اسمي بل عزز بما رواه الاطام وروي ان احمر الموصى عليه السلم ضرب يده حتى احترق وزوج
من بيت المال اقول **هذا** الرواية رواها الشيخ عن محمد بن علي عن احمد بن محمد عن محمد بن
سنان عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان احمر الموصى عليه السلم اني رجل عتيد بذكرو
ضرب يده حتى احترق ثم روجه من بيت المال وروي الشيخ ايضا عن احمد بن محمد عن الوشاء عن
ان مضاف عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام قال اني على عليه السلم رجل عتيد بذكرو
حتى انزل فضرب يده بالدر حتى احترق وزوجه من بيت المال **قال** **قدس الله سره** **وقد**
وبالافراد **الموصى عليه** **اي اقول** **هذا** هو المشهور من اصحاب الجور قوله عليه السلام افراد
العتلاء على نفسه جابر وهو عام في الافراد والمقر والمقر به اجلاء وقال ابن ابي عمير في الافراد من
فهم منه شيئا ابو القاسم من سعيد بن حماد انه لا يشك باقل نفسه الى الوهم **المقصود**
التابع في القذف وفيه مطالب مقدمة الاصل في محرم القذف الكتاب والسنة والجماع
قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المومنات لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب
عظيم وقال النبي صلى الله عليه واله قذف محصنة كحط عمل ما به سنة ثم ان الله سبحانه وتعالى غلط
بمحرم القذف بارتكاب اشياء الجور والفسق واللعنة والمنع من قبول الشهادة واسقاط هذه الاشياء
لا يكون الا باثبات الذالك شهادة الاربعة قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات فعن الزيات لم ياتوا
باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا يسموا لهم شهادة ابدا واولا **المطلب الثاني**
النافذ في القذف **قال** **قدس الله سره** ونعبر فيه بالبرهان والعقل والاختصار الى قوله
وفي اشراط الجحيم في كمال الحد قولان فعلى عدم نفيه نصف الحد اقول **اخلف العلماء**
في كيفية حد العبد القاذف لمن لو قذفه وكان حرا او حرة عليه ثمانون جلدة هل عودته بنصفه النصف
لحد الذالك عليه اربعون جلدة فقال قوم ريع وهو قول الشيخ في المنسوط ووال اخرون لا وروى التميمي
بن الاصحاب فاخبرنا الشيخ في التهذيب والتهذيب والمندوب وان بلويه واعلم ان في عمارة المصنف
هنا ايهام سهو العلم لانه قال وفي اشراط الجحيم في كمال الحد قولان فعلى عدم بوجه ان المراد فعلى
عدم الاشراط ثبت نصف الحد على العبد وهذا ليس بصحيح لان على عدم الاشراط ثبت كمال الحد
على العبد لكن ليس مراد المصنف ذلك بل يرد مراده ان منشاء الخلاف عموم الآية وعدمه فعلى العموم

تاجع افعول مع محرم
والتابع في القذف

بمنفى الاشراط وثبت كمال الحد وعلى عدم عموم الآية ثبت الاشراط وثبت نصف الحد قوله
فعلى عدم اي على عدم عموم الآية ثبت نصف الحد على العبد فصير عبارة وحكمة وسبب
الآية الروايات فيل وعمل الصحابة فكان اجلاء وقال بعضهم المخصص قوله تعالى ولا يغفلوا عنهم
شهادة الصبر عائد الى والذين يرمون المحصنات فجعل المانع من قبول شهادة هم القذف وهو
لا يجمع في العبد فلو كان المراد بهم الاجراء لان عموم الصبر الى بعض افراد العالم بعضي تخصيصه
فاذكرة الاصول وهو مجموع كما ذكر في الاصول ونقض الكاثر فانه كمال الحد وليس من اجل
الشيء ووفيه نظر لان ثبوته في حد الكافر بطريق الاولوية فهو من باب التمسك بالادنى على الاعلى
ولاجتماع المسلمين على ان الكافر مفسد عن المسلم في الحق الذي لا الذي عليه بل ساوية او يرد عليه
في الغلط **قال** **قدس الله سره** فان ادعى المدفوف في الجحيم فذكر القاذف على الله ومع
العدم قبل تقدم قول القاذف عملا بحصول التمسك بالادنى وقيل المدفوف عملا باصالة الجحيم
اقول **رفقه المدفوف** **جمع** **وجوب الحد في ذنوبه** **ويوجب التعزير فاذا اختلف القاذف**
والممدوف **فادعى المدفوف حرمة** **فالقوله القاذف** **في يدهم ايها قولان** **متشابهان** **ما ذكره المصنف**
والقولان **فيهما** **الشيخ** **قال** **في الخلاف** **القول قول القاذف لاصالة البراءه** **وقال** **في المنسوط** **وان**
جمل **قال** **قوله القول قول القاذف لاصالة البراءه** **وقال** **اخرون** **القول قول المدفوف لاصالة**
الجحيم **وهما** **جما** **قوتان** **واخبار المصنف في المختلف الاول** **واجب** **عليه** **بان** **الاشياء** **هنا**
حاصل **من** **عارض** **الاصحاب** **وتكافؤ القولين** **والاشياء** **سقط** **الحد** **لوقوله** **عليه** **السلم** **اذ** **روا**
الحدود **بالشك** **وهذا** **هو** **الاصح** **عندي** **قال** **قدس الله سره** **وفي** **السكران** **اشكال**
فان **لم** **يوجب** **التعزير** **اقول** **منشاء** **الاشكال** **ان** **شرط** **ثبوت** **الحد** **علم** **القاذف**
بملا **اللفظ** **عليه** **وقضه** **وقال** **الحاشي** **واراده** **المعنى** **الموضح** **له** **اللفظ** **والكل** **سيف** **في** **حال**
السكر **وهو** **حال** **الذوق** **ومن** **اجراء** **العموم** **الشرعية** **عليه** **والا** **قوى** **عندي** **ثبوت** **الحد** **عليه**
لقوله **اسير** **الموصى** **على** **الح** **باب** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **لانه** **اد** **استرب** **سكر** **واذا** **سكر** **هذه** **فاذا**
هذه **اهوي** **وجدا** **المندوب** **قانون** **فاوجب** **حد** **المندوب** **عليه** **لوجود** **اما** **ان** **نقد** **الخط** **لثبوت**
الذوق **فاذا** **وجب** **مع** **ظن** **الثبوت** **مع** **علمه** **اولي** **المطلب الثاني** **في المدفوف**

والاوى عندي طاحنا المصنف
من الروايات المتعارفين
من مازواه صح

وسيا في البحث ورقة
القاذف منع كمال الحد
المندوب المحرم على ذوق
وعليه درج معصية

ففي الزنا قال **فليس الله سر** ولو ضربه حد آخر حد اعنفه مستحباً على اقل
 اذا ضرب السيد عبده حداً غير حد كفاره عبقة وعمل على سبيل الوجوب او الاستحباب فيه
 قولان الاول بعض الاصحاب نص عليه ونهى عن كلام الشيخ بدلالة الاقتصار فيه قال من ضرب عبده
 فوق الحد كانه كفارة ان عبقة وظاهر هذا اللفظ يدل على الوجوب ونعم فان فعل الحد طاعة للحد
 وضربه زيادة عليه وما اذا لم يفعل وانما دل على ما ذكره المصنف لانه اذا اراد على الحد وجب عبقة فاذا
 ضربه حداً من غير موجب كان وجوب عبقة اولى والمباي قول ابن ابي ريس قال **فليس الله سر**
 وشبه الحد على فادف المحض والوجوب والمباي قول ابن ابي ريس قال **فليس الله سر**
 المقصود وهو الحد المحض لا يكره الا انه غير فلو شرط معه غيره لكان قد اقام حرماً المستحبة
 هذا حلف ومن اقبل بالنسبة اليهم قال **فليس الله سر** ولو حلف الحدوف بعد اسماءه لم يجب
 الحد حتى يبرهن بطلان ولو قيل للولي ان كان زناً **الاول قول** كثير من اصحاب المشي
 ولانه ولي المال ولا يلزم منه ولاية الجرد ولا اصل عدم الولاية ووجه الثاني وهو الاصح ان الولي يصح الاستبعاد
 المحذوف ولا يلزم من بعض النوايا قال **فليس الله سر** ولو دونه بالاسان للمباي قول
 ولو وقف امره بالساحقة على اشكاله **اقول** **هنا** **استلذان** **آ** لو دونه بالمباي كان قال
 نكت محمد اول طفت بحمار قال ابن السيد حلف عليه الحد وقال ابو الصلاح يجب عليه التعزير وهو احسان الحصة
 وهو المحكي **ب** اذا قال لامراه يا مساحقة او انت مساحقة قال ابن السيد حلف عليه الحد وقال ابو الصلاح
 عليه التعزير وقال المصنف فيه اشكال بنسبته الى المساحقة كالزنا ومن صاله البراء والا فوى عندي
 احسان المصنف في الحلف وهو التعزير قال **فليس الله سر** ولو قال انت ارجى من ولان فهو دونه
 له وفي كونه دونه فلان اشكال **اقول** بنسبته من صرف فعل التمسك من غير المشاركة في
 الفعل كقوله تعالى اصحاب الجنة لا يمتدحون مستمعاً بمواضع ولا دلاله للعام على الخاص ومن ان مع
 المشاركة حقيقة ويدونها حمار والاصل التحل على الحصة والامام وجب الحد على فادف الا بعد
 عنه هل اراد الحقيقة او الحمار لا يباع **شرط** الحمار العمل عن اهل اللغة او العرف
 ولا يجب الاستيفاء في موضع لا يجازله لانما نقول **منع** اشتراط الحمار بالنقل
 والاصح عندي وجوب الحد لانه حقيقة عرفية وهي كقوله **فليس الله سر**

وهو الا فوى عندي
 المرفوع

عندي

عندي

والا فوى عندي

ولو قال المسلم عن كونه زناً **قال** كفرك شاكراً على اشكال **اقول** بنسبته من انه دونه
 مسلم ولا اعتبار بالغير المتقدم فان جرمه الاسلام تصونه عن الحدود وعن مخاطبة ما لم يكن ومن
 جرمه لو عرف مسلم الا انه قد تقدم بحال الكفر على هذا في غير والاقوى عندي الاول
قال **فليس الله سر** ولو دونه بمجرى كونه اورقه اجتمعت السوط والنبوت **اقول**
 وجه الاول وهو قول الشيخ في الخلاف والمجهول الشرط في وجوب الحد وهو الا يظن والجرية فلا يجرم
 سوط المشروط ومن صاله الاسلام وكلامه في المسبوط يدل على تردده لانه قال القولان فبان في
 كلام الاسلام والاقوى الاول **المقصود** **الحاحش** في حد الشرب وفصوله بدلالة
 الاول الموجب مقدماً **آ** رل في محرم الخمر اربع ايات الاولى في سورة النور قوله تعالى
 سلوا عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس وانها اكبر من نفعها الا انه في سورة
 النساء قوله تعالى لا تعربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون الآية فيمن منافاه
 السكر للصلوة والصلوة واجبة ووجوب الحد الماسكين يستلزم تحريم الاخر لان الامر بالشئ يستلزم
 النهي عن ضد **ج** في سورة المائدة قوله تعالى اما الخمر والميسر والاذناب رجس من عند
 الشيطان فاحسوا لعنكم فليحزن انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم الية الى قوله فهل انتم متهبون
 في سورة الاعراف وفي قوله تعالى قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والسعي بعثر
 واذم فيها الخمر لقول الشاعر شرب الخمر حرم عقل كرا الائم لم يعمل بالعقول **ب**
 اثم الخمر حقيقة في عصر الحب انما افاد في عين من الابد المسكون خلاف فعل حقيقة لان
 الشرع ازاله الصفة لوجوب الاشتراك في الاسم وقيل محاذ فقبل ابد هذه الادات مجموع الحقيقة
 والحمار حرام ونبه عليه السلام بقوله كل مسكر حرام وقيل حرمته هذا النص في السنة والاقوى
 ان يحرمها معلوم من الآية الثانية في سورة النساء ومن نص النبي صلى الله عليه واله وسلم **ج**
 طاسار كثر من الائمة وغيرها فعليه حرام وشبه له جميع احكام الخمر من النجاسة والحد
 وغيرها قال **فليس الله سر** وفي التمر اذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار ففي جرمه نظر
اقول بنسبته من انه ليس بشئ والتمسك حرام والصغرى وكلية الكرى ممنوعان ولانه اذا
 على صار العصير لطلاق اسمه عليه وهو ممنوع والاصل الاباحه وهو الاقوى للزوم الحر **ج**

احسان البراء
 في بلاد الاسلام واصحاب
 المحرمين

عندي

وینا
وانه
اسلا
اب
ونه
ونما
نعم
وفا
افضی
انما
ثم انصبا ان الزم من خلد له وده
لوا وازار فادیه - علیا شکر

مطبع

[illegible]

وَجَعَلُوا لَكَ الْآيَاتِ
عَلَىٰ نَجْوَىٰهَا وَكَوْنُهَا
عَلَىٰ نَجْوَىٰهَا وَكَوْنُهَا
عَلَىٰ نَجْوَىٰهَا وَكَوْنُهَا

عبد الاقوى عبد الرحمن والاقوى
عبد المصطفى

و قد عرفت
 ر علي الزمان
 ولا م حكا
 يكون ضار
 القطع
 ولم تعلم
 (فان كان)

قال ثم بعد ذلك سرق معه مال الغاصب لم يقطع لانه مستحق لهذا الخبز لاجل طاله فاذا اخذ منه شيئا فداخره من غير حرز محترم قال **فدس الدرس** ولو حوزا الاجنبي انواع المعصية بظن الحسب جاء الفصل اقول **وصوانه** ان يحكم الحسب لا غير ثم يحرق له وارجع الى الاخذ بعد حكم الحرز لم يقطع وان كان حكم لغير الحسب قطع قال **فدس الدرس** ولو بعد وعاد في اللدلة الثانية للاخراج والاقترب القطع على اشكال اقول **بشأن** من انه في اللدلة الاولى لم يخرج شيئا من المال فلم يكن عليه قطع وفي اللدلة الثانية اخذ من حرز ممتوك ووجه القرب انه بعد انه حكم حرزا واخذ منه شيئا فدخل تحت عموم السارق والسارقة قال **فدس الدرس** لو لعبا فدخل احدهما الى قوله ولو وضعه في وسط اللدلة فاحده الاخر احمل قطعهما وعده فمما اقول **قد تقدم** ذكر هذه المسئلة واخذ الاشياء في المبسوط انه لا يقطع عليها وان ادرس قال يقطع الخارج والقصه رجعت في هذه المسئلة على تنوع مقدور بدارين وذكر هذه الوجوه القطع عليها المحرم السبب فيها وعده فمما لان كلامها لم يخرج عن كمال الحرز قال **فدس الدرس** ولو حكم الحرز في حال الصغر او جنونه ثم خرج المال بعد بلوغه او افاقته فهل يقطع ام لانه نظر بشان من احتمال عدم القطع لان المنكر لو كان في حال صغرهما فكيف ولما اخذ المال اخذ من حرز ممتوك فلم يردم القطع ولو وضعه على ظهر الدابة فخرج بعد هيبه في القطع اشكال ولو اخرج شيئا فمضت ساحتها او غيرها فاشكال اقول **بشأن** من ساء الاسكال في المسئلة الاولى انه لم يخرج المال بنفسه وانما فعل وضع المالك على الدابة حال لو كان في الحرز ثم خرج في نفسها وتعلل الحيوان لعدم اخبار خلاف طالع وضعه في الخمار الى خارج ومن شبه الحرز ان الى حرم حرانه ومن ان السبب من فعله والمباشر لا يمكن فعل ضمان به فكان كالواثق والبيع لا يملك **خروجه** بقدره الحيوان والاعلى بدران مقدور واحد لانا لم نعلق القدرتين بالواحد مباشر محال اما تعلل احدهما بالمباشر والاخر بالسبب والمباشر لا يعاقب به خطاب فكان كخروج اكل الطعام اذا اقرضه على انه له ومنشأ الاشكال في المسئلة الثانية انه لم يخرج الولد من الحرز وانما خرج بهواخساره ومن حيث ان اخراج الام سبب في اخراج الولد فكان خروجه مستندا الى فعله لان فاعل السبب فاعل السبب اقصى في الباب انه فاعل بعد وهذا بعيد والاو لانه لا يقطع به قال **فدس الدرس** ولو جعل حرزا ومعه سابه فمضت حرال لسان تحت

وهو لا يقر عندى

الا ان يطلع المالك ويملك

هذا اذا لم يطلع المالك على الحرز الممتوك فمضت الاخر اما لو اطلع عليه واهمل فانه لا يقطع لان يعلق فانه لا يملك حرزا

ومن ان حاله في الحرز الممتوك فمضت الاخر اما لو اطلع عليه واهمل فانه لا يقطع لان يعلق فانه لا يملك حرزا

بانه مغرور فزبه الدخول مع الصغف لا القوة وفي كونه سارقا اشكال اقول **وجه** النظر من حيث انه استولى عليه وعلمها ومن حيث انها في يد مالكها والحرز لا يقطع لانه لا يدخل في يد فانه فاهمه ووجه القرب انه ان كان صغفا وحل النكاح تحت يد لانه ولا استولى عليها ورفع حرز عليها بالاخباره وجرسه معفت عن اطلاق اسم اليد عليه ونزسه حكمها على عنه والنيات وحدها جفت احصيه الدخول بحملته لوجود الاستتار وهو معناه ولم يوجد المانع وان كان المالك قويا فادرا على منعه لم يدخل النيات بحت بدله لصغفه عن مقاييسه المالك فلم يملك يد المالك عنها وبفسر على هذه المسئلة انه لو حكم الحرز وحل المالك شيئا واخرجه الى خارج الحرز هل يكون سارقا للنيات ام لا قلنا انهما لا يدخل تحت حرز لم يكن سارقا لانه وان دخل حرزها في يد يملك قطعها لانه اخذها جميعا عن المطلق الذي كان منه وعده منه خطر وهذا هو معنى السرقة ومن حيث علم المالك بما واخذه فمضت له واعتصاما فمضت ان الغصب لا السرقة وهذا هو الاقوى عندى قال **فدس الدرس** ولو ترك المالك في طارقه وانفتح فخرج او على جارت في الدار فاطارقه الذي والاقترب عدم القطع وان قصد اقول **وجه** القرب انه لم يخرج مباحين وان فعل العلة الموجهة للاخراج والغصب غير موثوق في اطاره الذي والصباح الماء يحمل وجوب القطع ان قصد لانه سبب في اخراجه قال **فدس الدرس** ولو ضرب فرد السرقة بعينها بعد الادراك بالقبض قبل بقطع والاقترب المنع اقول **الاول** قول الشيخ في النهاية والناهي قول انه ادرس وهو الاقرب عندى وعند الذي لانه السرقة لم يثبت بالافراد الكراهة ووجود العين في يد لادله على السرقة ورجح المصنف في المحلف اخبار الشيخ في النهاية لان رد العين قرينة دالة على السرقة كدلالة في الخمر على شربه ولما رواه سلم بن رجاء في الحسن عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل سرق سرقة فكاثر عليها فمضت فحاربها بعينها فمضت عليه القطع بالجمع ولكن اذا اعترف ولم يكن السرقة لم يقطع به لانه اعترف على العذاب والجواز **ان** هذه الرواية لا دل على الافراد من بين الاخرين قال **فدس الدرس** والاقترب ان العبد اذا اصدقه مولا فقطع اقول **وجه** القرب ان المانع من نفوذ اقرار العبد ما يوجب القطع في حوال المولى فاذا اصدقه اربيع المانع قوله المقضي لقوله عليه السلام اقرار العبد لا يثبت على نفسه جابر ولان كل اخبار عن الفرد اذا اصدقه ذلك الغير لزم ذلك الغير حكمه ويحمل عدم النبوة لان العبد لا يثبت له اعتبار العبد في دم العبد والمجهول ان يثبت

ان

و ٣٠ فمضت

واحد

واحد فان علم
 سبق للشهاد
 في حد الحمار
 كونه من اهل
 حاد كره الش
 اهل الذعار
 وذكر احكام
 الشرطة للبحر
 اسم الحجاب
 او مطلقا
 والصلب
 استخرج منه
 فان حرج و
 مول المهيكل
 وليس الله سر
 وان الله ف
 الغصاص في
 الودع او لعد
 او من جن
 في الاولى ك
 بوا اخرى
 هذا القول
 ثم ثوب سما

فلما ولي لزمه الكف عنه بحيث قطع من موليها كان قطعاً مضمناً بمجرهاً والى اقل بعد ذلك وقطع
 به حصل من القطع من الميسر من جهة ولو من احد على الآخر والى **ودس** **الدين** ولو
 ادب روجه الوجه المخرجه قبل يصح لانه لا بد من مشروط بالسلامة وسؤاله من التعزير
 السامع اقول **قوله** قبل يصح شأنه الى قوله الشيخ رحمه الله **المقصود** **الثامن**
 في جحد المرتد وفيه فصلان الاول المرتد **قال** **ودس** **الدين** ولو شهد برده
 فقال كذا الى سماع منه ولو قال كتب حكوه فان ظهرت منه علامه الاكراه كالاسر وقيل والا فليست
 نظر اقره **العدم** اقول **منشاء** النظر من حيث انه ادعى امره فكما وان الحكم بكفر من ثبوت اسلامه
 امر خطير لا سيما على اوجه الدم وغيره فيبقى على النفس فلا يحكم بغيره في النقص وفي ان الشايع
 البسوط فاحتمل في ثبوت الاحكام وقد حكف فوجها الحكم بها وهو احسان المصنف في المحل لان
 المشهود عليه صدق الله في صدور الاقرار منه ثم ادعى الاكراه من غير شاهد يدل على صدقه فلا يثبت
 اليه لانها دعوى مجرمة على موجب صدقه فيها فلم يكن مقبولاً وان دعواه لا يثبت بكذب الشهود لانهم
 شهدوا بالارادة وهو مسلم الاحتمال وهو شرطه فدعواه الاكراه لمسلم بكذب الشهود فلا يصح
 ومن ثم قال رحمه الله ولو شهد بالارادة لم يسل دعوى الاكراه على اسكان فان الاكراه مني الرد دون
 اللفظ **اقول** هذه المسئلة مكره وقد علم منشاء النظر فيها لكان ذكرها او لا على سبيل الاجمال
 وهذا ذكرها مفصلة **قال** **ودس** **الدين** وفي الحكم بالارادة اسكان اشكال اقول **المنع**
 مع زوال التهمة على اي اقول **قال** الشيخ في المبسوط عند ان السكاران يحلف حاله فيما له وما
 عليه فاما طلاقه وعقده والعود الصادق منه كلها لا يصح عندنا بحال اما اذا اراد اولا او ثانيا
 او قد فانه تعالى جميع احكام الصالح به واما الكفر فليس في ان يقول يحكم عليه به وكذلك يحكم بالاسلام
 هذا آخر كلامه والمصنف استشكل الحكم عليه بالارادة ثم قال لا فرق بالمنع ووجه القرب انه مع زوال
 التهمة يكون غافلاً وكلفه الغافل بحال كالتام وأشار بقوله على اي الى طبعكاه عن الشيخ رحمه الله
 فانه يحكم بالارادة واسلامه **قال** **ودس** **الدين** ولو اراد محضاً افضل صلاه المسلمين لم
 يحكم بعوده سواء صلى في بلاد المسلمين او دار الحرب على اسكان اقول **مقصوده** ان
 المرتد لا يحكم بالاسلام الا بعد توبته وتلفظه بالشهادتين ولا يكفي مجرد صلاه من غير العلم بتوبته سواء

علم

كلام

كانت صلواته وقعت في دار الاسلام او في دار الحرب على اشكال فليست ان صلواته في دار الكفر
 لا يحتمل الا التوبة لانه لا يمكن كونهما فقيه وهو ظاهر خلاف ما لو صلى في دار الاسلام لاحتمال
 فعله اياها للثقة ولا يمكن ان ياتي بالتوبة بعد الصلوة ثم يظهر الاسلام في دار الاسلام ومن الحكم
 بالارادة فلا يحكم بالاسلام الا بالتوبة ولم يحصل والاصل بقاها كان على ما كان واعلم ان الشيخ
 في المبسوط قال ويصير في نفسه انه لا يحكم عليه بالاسلام بالصلوة في الموضعين **قال** **ودس**
الدين ولو كان عن غير فطره استتبع فان تاب والا قبل وروى انه يستتاب ثلاثة ايام وقيل
 التقدير الذي يمكن حده الرجوع اقول **الرواية** المذكورة هي رواية الشيخ عن سهل بن زياد
 عن محمد بن الحسن بن عوف عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسير بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال ابي الموحسين المرتد جعل عن امرائه ولا ياكل ذبحته ويستتاب ثلاثة ايام فان تاب والا قبل
 يوم الرابع وقوله وقيل التقدير الذي الى اخره هذا اشار الى قول الشيخ رحمه الله في المبسوط فانه قال فيكم
 يستتاب قاله فورا يستتاب ثلاثة ايام وقال فورا يستتاب القدر الذي يمكنه فيه الرجوع وهو الاقوى عندني
 والاصح **قال** **ودس** **الدين** ولو قال جاوز شهادتي اجعل الانظار الى ان كل شبهة والارادة
 التوبة في الحال ثم كسفة اقول **وجه** الاول ان كل شبهة واجبة فحكمة الانظار لارادة عذبه ووجه
 الثاني ان رجوع الرجوع والافراد بالاسلام على الفور واجب مصحح فلا ياتي وجوب حل الشبهة لاحتمال
 ان ياتي بالاسلام ثم يحل شبهة **قال** **ودس** **الدين** ولو تاب فقبله من بعد نفاه على الردة قبل
 يعمل المحقق من المسلم طالما يحفل عليه لعدم القصد الى قبل المسلم اقول **قوله** فقبله اشار الى
 قول الشيخ في المبسوط في كتاب الاربعة التي توجب له **قال** **ودس** **الدين** ولو تاب فقبله من بعد نفاه على الردة قبل
 فليما من الرجل صلح الدار بعد وروى في التاليد اقول **قوله** الرواية هي رواية الشيخ عن سهل بن زياد
 الكاظم عليه السلام قال صحاب الكبار يعلون في الدار ولم اطفئ في احد ساجتها بناه وانه على غير ذلك
 الدار وانه رواها الشيخ في كتاب الاختار عن جميل بن راجع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل رجع عن
 الاسلام قال يستتاب ثلث ايام والا قبل فليجل فليجل فليجل لو تاب ثم رجع عن الاسلام قال يستتاب قبل
 فورا فليجل ان تاب ثم رجع ثم تاب ثم رجع فقال لم يصح في هذا شيئا ولكن عهدي انه يقول الزاني الذي يقام
 عليه الحد مرتين ثم يسل بعد ذلك **قال** **ودس** **الدين** ولو قال انا مسلم او مومن والا قرب

وهذا لا يوجب عندنا
المصنف الثاني
 في احكام المرتد ومطابقه
 في الاول
 في الثاني
 في الثالث
 في الرابع
 في الخامس
 في السادس
 في السابع
 في الثامن
 في التاسع
 في العاشر
 في الحادي عشر
 في الثاني عشر
 في الثالث عشر
 في الرابع عشر
 في الخامس عشر
 في السادس عشر
 في السابع عشر
 في الثامن عشر
 في التاسع عشر
 في العشرون

انما اسلام في الكفر الاصلي واجحد الوجود خلاف من جحد من كفر بحجوبي اوكتاب او فوضه لانه
 بحكم ان يكون اعتمادا على ما هو عليه اقول **والله القرب** امكان كون اعتمادا ان الاسلام هو
 ما اعتمد ولا يكتفي اخباره بكونه موقفا او مسلما على ما لم يمد على نفسه بما جملته قال **والله**
 الله من والا قرب وهو يوجب الكفر الذي هو الذي لا يقبل الاقرب **والله** والاسم في حقه الله
 في المسبوط اما الزندقي فقال قوم بسل نوبه وهو الاصح عندي لانا معتقدون ان الظاهر ولا يمكن الاطلاع
 حنا على ما في الدلوب ولا يعلم الا الله تعالى فاد ان يلفظ الاسلام وحبه قوله منه للابيه ولعل النبي عليه السلام
 امرت ان قال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ اقالوا اعصموا حتى يأمروا باموالهم ولجوار صديق في
 نوبه ولا يجوز التجري على من قال **والله** وليس الله من والمحمل لعداوتها لانهما تعهدا بحكمهما
 لاقتل المسلم بغيره وهل يحسن استرقاقه من قبله لان لياه لا يسترق في الجوبه بحكم الاسلام اقول
 العولان للشيخ والقول كحوا لا استرقاق هو قوله في كتاب المرد من كتاب المسبوط ومن كتاب المرد ايضا
 في الخلاف والعولان لا استرقاق هو قوله في كتاب اهل الردة من المسبوط وله قول ثان ذكره في كتاب
 اهل الردة في الخلاف وهو العولان استرقاقه ان كان في دار الحرب وعدم استرقاقه في دار الاسلام قال
والله ليس الله من المردان كان غرضه من ذلك طاعه الله في الحال فثبت احواله اجمع من كره وبان يوجب
 وامر فعل الوفاة في الحال وان لم يدخل على الاقوى اقول **والله** دليل القوم ان حكم المرد من فظن
 حكم المست اجاعا ومن الاحكام ان روجه تعدد عليه الوفاة من سداده سواء دخل او لا ومن حيث انه
 نكاح قد لا يوجب نحو الموت قبل الدخول فلا يحل له الاصل لان عليه العدة الموت ولم يحصل ولا
 فناسر الاسباب وشوق المديته في حكم الاستلزام فهو متا في كل الاحكام قال **والله** وليس الله من
 اما المرد من فظن فالاقرب عدم دخول من في كره ملكه اقول **والله** لا اذا اكتسب المرد
 عن فظن بالاحصاطا والاحتشاس او غير ذلك قبل دخوله ملكه ام الاقرب عند المصنف وعند
 الاما دكوبا ان حكم المديته وان الردة في ملكه ويجعل صعبا الملك لان الكفر لا ياتي اسداء ملك المملوك
 فملكه في ان ثم سئل الى الورثة في الان الثاني وليس بحمد لان الردة بعداد الملك ولخلافه وان ملكه بوجوب
 ويجعل محال غير قابل للملك قال **والله** ليس الله من وهل يشاء الجرح لردته او حكم الحاكم الاقرب
 الاول اقول **والله** لان علم الجرح هو الارثاء وشوق العلة لستلزام شوق المعلول وكفيل التوفيق

في الردة في دار الاسلام
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الحرب
 في الردة في دار الاسلام

على

في الردة في دار الاسلام

على حكم الحاكم لان الارثاء مسئلة احتداد به فبناط بنظر الحاكم قال **والله** وليس الله من
 الجرحي فان لم يمد في دار الاسلام ضمن الاقرب في دار الحرب الصان اقول **والله** المراد بالعلم
 بعد الاسلام فقال الشيخ الجرحي لا يضمن مطلقا وقال المصنف بوجوب الضمان سواء اختلف في دار الحرب
 او في دار الاسلام لانه المصنف لا يعصم مطلقا ان يضمن لان الكفار يحاطون بما ساء الشرايع

في الردة في دار الاسلام

الى قوله فبناط بظن وجانبه الاول في القصاص وفيه بآيات الاول في قصاص
 النفس وفيه مقاصد الاول في القابل وفيه مقصود الاول في الموجب قال **والله**
 قدس الله من اما لو قصدنا الفعل الذي يحصل به الموت وليس في القابل وقصده الفصل
 كما لو ضربه بخصاه او عود حفيف فانما القتل والا قرب انه ليس بجد وان اوجب الله اقول
 وجه القرب ان التهم على الدماء فيه خطر عظيم وهو مبني على الاحصاطا التلم والاصل براه الذمة في
 القصاص قال الشيخ في المسبوط اذا جرحه باله جرحا يمتنع ويضيق اليوم كالسيف والسكين والخنجر وما
 في جرحها لم يجرده في جرح كالرصاص والنحاس والارض والفضة والخشب والعصب واللبط والرخاخ وكل هذا
 في القود اقلها جرحا صغيرا كان الجرح او كبيرا صغيره كانت الاله او كبره لقوله تعالى ومن قبل مطلقا الا انه اذا
 عرفت هذا فالمصنف رحمه الله حكم بوجوب الردة لانه من جرحه عداوا الا القود قال **والله** وليس الله من
 واذا جرحه جرحا صغيرا كشرط الحجامه او عرته بآره الى قوله وان كان العرر سيرا او جرحه بالكد جرحا صغيرا
 كشرط الحجامه فان يمتنع ذلك فمتناحي طات او حصل بسببه شئ او اكل او ورم حتى طات فهو عدا وان
 طادت في الحال اغتر به شئ من ذلك فالاقرب وجوب الردة في االه اقول **والله** وجه القرب انه لم يقصد
 اله القتل ولم يفعل ما يوجب الردة في االه لانه قال الشيخ في المسبوط وان كان صغيرا كالابن
 ويحرمها فعرفه فمات فان كان غرو في مقتل كالعين واصول الردة من الخاص والخص من جرحه العود لانه
 مقتل وان كان في غير مقتل كالراس والفخذ والصلب والعصا فان كان لم يزل ضامحي طات فعلة الرد
 للابيه لان الظاهر انه منه واما ان كان من ساعته قال قوم عليه العود لان لم يزل في البدن كالمسألة
 ووقو قال آخرون لا يقد في هذا لانه لا يسل غالبا كالنضاد الصغير والاول اقوى قال **والله** قدس
 الله الله من ولو جرح نفسه لسيرا وان كان صغيرا كالمريض فذلك وان لم يكن وكان لا يسل غالبا ثم ارسله

في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام

في الردة في دار الاسلام

وهذا الاقوى عندى
العصا من ان يعلو العلم
في نفس الامر
بما العلم ان وجود
العلم بغير وجود
المعلوم
ولو جعل العلم
حيث لا يوجد
فان علم وجوده
لزم العلم بغيره
او نضعها

فان بالاقرب اليه ان لم يقصد الفعل واشبهه والقصاص ان قصدته اقول وجه القرب
انه لو حصل قصد الفعل ولا فعل ما حصل عاده فكان عليه الدية وان شبهه علمنا هل قصد الفعل او لا
فوجه القرب انما العلم بشرط اناجه التجرى على قبل نفس المومن ومع الجملة بالشرط لا يجوز فعل
المشروط لانه متى علم الاحساط بالتمام وحمل القود لا في فعل الادنى لاختيارى وكل فعل اختارى فلا بد فيه
من الارادة ولان الحكمة في القصاص جسم التجوى وخطط الدماء لقوله تعالى ولكم في القصاص عبرة ولا
ينم ذلك بشرطه بامر خفى لا يعلمه الا الله تعالى فان الوقوف على ما في الضمان من قبل علم الغيب قال
قدس الله سره لو صرح بوضا صرا بقتل المريض دون الصحيح وان جعل في القصاص اشكال
اقول يشاء من ان لم يقصد قبل ولا فعل ما قتل عالما بالنسبة الى طنة فلم يكن عمدا محضاً ومن
ان حوته بسبب فعله وانما قبله ما قتل عالما بالنسبة الى المقتول قال قدس الله سره فان اغناه
ففي احباب كل الدية حاله للضمان على الحو عن اشكال اقول هذا فرع على عدم وجوب القصاص
على ضاوت المريض اذ لم يعلم مرضه ولم يقصد قتله بل علمه الله ويقدره ان يقول هل يلزمه الدية كلا
او نصف الدية اشكال يشاء من ان مات بسبب احدى فعله والاخر ليس بفعله فبعض النصف اما الاول
فلانه لو لم المرض لم يكن فعله فالله الله القدر واما الثاني فاجابه فرع آخر لو جلس
حائلاً على محتمل المشعاع دون الحايض فوات ولم يكن علماً بجوعه فالاشكال كاند من ان الموت مستند
الى الجوعتين وصدر راجحهما منه ومن انه ابلغ نساً عدواناً ولما لو علم كونه مرضاً وجب عليه القود من غير
رد شي ولو كان قد صدر منه بعض السبب من غير بعض السبب لو حث على الولي رد ما بل فعل الغير ولو فعل
به احد قال قدس الله سره وان تركه في نار يمكن من التخلص منها لئلا يهاول الكوفة في طر بها علة الخروج
اخرى كذا لم يخرج فلا قصاص وفي الضمان اشكال اقرب السبب ان علم انه ترك الخروج محاذ لا ولو لم يعلم
اقول منشأ الاشكال انه لزم وقوعه في النار وهو منه وكان عليه ضمان الدية لان فعله
ومن ان كان قادراً على التخلص منها لم يفعل فكان هو سبب التلف نفسه فالاقرب عند المصنف رحمه الله
انه ان علم منه ترك الخروج محاذ لا فلا ضمان لانه هو الذي قبل نفسه لان الكون الاول بسبب الحايض واحاط الكون
فعل نفسه وهو التلف لا الكون الاول لان الله من فعله فان النار قد تدهشت وبريد دهنه وشيخ اعفاه
بالملأه بعقل من التخلص ولو لم يعلم ذلك ختم وهذا هو الاقوى عندى قال قدس الله سره

فان كان قادراً على التخلص منها لم يفعل فكان هو سبب التلف نفسه فالاقرب عند المصنف رحمه الله

منه والاضاطة ان اد اجات
سبباً من احد ما يصح ان لا
تكون من النار فله
على فعل السبب

ولو ولو لم يكن الخروج الا الى ما مغرق فخرج منها اليه فغرق ففي الضمان على من القاه اشكال اقول
حد حشوه من انه انما مات بالغرق وهو فعل الميت باختياره ومن انه اضطر الى ما وجب الهلاك لانه لو لم
يخرج لم يكن النار وان خرج هلك بالغرق فالملق سبب في الهلاك قال قدس الله سره
ولو ولو لم يكن الا بفعل نفسه والاشكال اقوى اقول اذا القاه في النار ولم يكن التخلص
من النار وقصد بفعل نفسه التخلص من زياده الام اجتمعت عدم الضمان لانه العاقل ولو سلف بالنار
انما اضطر بفعل نفسه ومن انه اضطر الى الهلاك والاشكال في الضمان في هذه المسئلة اقوى من الاولى
لانه انما اضطر بخلاف النار لنفسه في الماء لانه لا يعرف فهو من الاسباب الاثرية وفعل نفسه ماله من
الاسباب الالزامية الواجبة للناظر قال قدس الله سره ولو عرّفه آخر قصد التخلص من التلف
او من زياده الام فالاقرب الحواله بالضمان على الاول اقول وجه القرب ان الاول فعل ما
يوجب التلف تعدياً بالعاقل في النار والثاني التخلص قصد فعله الاحسان والتخلص فالتخلص لولا الوقصد
اذا رآه الام وقال تعالى على المحسنين من سبل قال الضمان على المقتدى قال قدس الله سره وكذا
لو قصد منه تركه على اشكال اقول فوق الاحجاب من اذا القاه في النار مع قدره على التخلص
وبتيرة من اذا اخرجته فترك المداواه المخرج حتى مات فان الملقى عليه في حدوث الكون في النار وهو ترك الخروج
سبب في بقاء الكون لانه لبت في النار والمهلك هو الثاني وهو اقرب السبب وانما كمال الضمان على الموت السبب
واما انما القاصد اذا قصد ترك المقتود شد محتمل ان يكون ترك المداواه لان التلف مستند الى خروج
الدم لدم الذي كان قطعه بالشدة فكان كالبث في النار باختياره ويحمل العرق فان خروج الدم هو الهلاك
والقاء القاصد سببه قال قدس الله سره فان قيل سببه فان قلنا ان السبب حقيقة فهو عمد وقيل
فعل من جمل الاقصا صابراً على انه لا حقيقة له اقول مبنى المسئلة على ان السبب حقيقة او لا وقد مضى
البحث فان قلنا انه مؤثر من قضا صاوا الاحدا والعامل بفعله جدا الشرح رحمه الله في الخلاف وقال المصنف
اذا سحر سحر جلا فوات من سحر سئل فان قال سحرى سئل عالماً وقد سحرته وملكه عمل فعله القود كالمؤثر
انه فعله السبب والصحيح ان السحر لو كان مؤثراً لا اثر بالاختصاص ولا يدر عليه الا الله تعالى لما بين في علم الامم
المحتمل المثل الثاني ان سار كرهه حيواناً ما سحره قال قدس الله سره ولو القاه في البحر
والقعة انه الحوت فلو وصله فله القود على اشكال منشأ من بلفه سبب غير مقتود اقول ومن

في الجاهلية

ولا يوافقنا لانه صريح
في علم من علم الحياه

والا فلو كان لا بد من
نفسه اذ النار من العمل
الذات لله لكان
والمقتدى
لا يعمل
والا فلو

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه

فثبت ان الالتباس سبب للالتباس وقد صدر منه ما خالف وهو سبب آخر قال قدس الله سره
 ولو جرحه ونشده فيه فان منها فعله لصفه اليه او بعض خبره لصفه ولو جرحه مع ذلك سبع
 فعله الثلث ويجعل الصفه قولاً **بنشاء** من الاسباب التي تستغنى للضمان هل يحسب
 سبباً واحداً او متعدداً يحمل الاول لعدم ما يترضا في الاحكام ويجعل الثاني لما يترضا في الفعل قال
 قدس الله سره ولو جعل السبب في طوعه صاحب المترك فوجده صاحبه فأكله من غير شعور فاقبل عليه
 القود ويجعل الله اقول **قوله** قلل سببه الى قول الشيخ في الميسر فانه قال لا أقوى عندي ان
 عليه القود والمصنف جعل سقوط القود الى اليد به اجتناباً لانه لم يلزمه الى الاكل فلم يلزمه القضاء وجوب
 عليه الله لانه لم يلزمه بالسبب وهو مغرور في كنهه والغافل جعل السبب قال قدس الله سره ولو قطع
 واجد له والآخر جرحه فالدليل جرحه فاقبل عليه من اجل جرحه فاعلمه معار فاعمل والآخر طار
 عليه القصاص في النفس والله لكن قيل بعد ذلك من الجرح المقتل على اشكال اقول **بنشاء**
 الاشكال من انه لا يوجد الا بالناقص ولا خذ به العصور البان الذي لم يسر جرحه فمده نصف
 الله ومن ان الله لنفسه جرحها ولا يلزم انه اذا قطع مقطوع الدين والرحل في الاذن انه لا يكون
 لولي الدم فله حتى يرد ديته متعدده **الفصل الثالث في بيان الله في**
 قدس الله سره هذا اذا كان المغرور بالغا عاقلًا ولو كان غير ذلك كالمجنون والمجاهل بالاسباب
 الموكي والقصاص على الآخر القوله وقيل يقتضيه ان يبلغ عشرين اقول **بنشاء** عدم الاكراه
 على فعل المومن انما يحقق حق البائع العاقل اما الصبي والمجنون والمجاهل بالاسباب الموكي فيحقق
 بالنسبة اليه سقوط القود قوله وقيل يقتضيه ان يبلغ عشرين اقول **بنشاء** عدم الاكراه
 قال قدس الله سره ولو كان المملوك لم يمتنع عليه فانه لو كان المملوك صغيراً او مجنوناً او جاهلاً
 والقود ووجبت له اقول **بنشاء** اذا اكراه المملوك على الفعل فان كان كراهياً عاقلًا فعلى القود بوقته
 واسا ان كان صغيراً او مجنوناً قال الشيخ في الخلاف سقط القود ووجبت الله قال قدس الله سره
 الله سره ولو قال اقبل نفسك فان كان مجنوناً فلا قود وهل يحسب كراهه العاقل هذا اشكال اقول
 بنشاء من ان الاكراه لو تحقق في الفعل كان له ما انه ان لم يفعل لما ورد به وهو المالك عليه قبله ففعل
 دفعاً للقتل عن نفسه فلا يحفل دفع القتل عن نفسه فعل نفسه ومن يعاوب اسباب القتل في الآلام فربما

وهذا الاقوى
 القصاص
 في نفس المالك
 في المالك
 القصاص
 المعلوم
 ولو جرحه
 حتى يات
 فان علم
 لزمه الله
 او نصفه

قال قدس الله سره في تحقيق
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه

عذر الى سبب اقل الناس الموعود به وليس بشئ والاصح الاول قال قدس الله سره ولو
 اعترف الولي بكونه عالماً بمرورهم وباشوا القصاص والقصاص عليه دون الشهود ولو لم يباشر القصاص
 على الشهود خاصة على اشكال بنشاء من استناد الفعل الى الشهادة والطلب فان تركناه في الصفه
 اشكال اقول **بنشاء** الاشكال الاول استناد الفعل الى سبب واحد مما طلب الولي والثاني
 الشهادة وكل واحد منهما له ما يترضا في الفعل لانه مع عدم احرم ما يقتضي قبله وكل واحد منهما الذي بعده فهو
 سبب في وجوده لان معنى السبب ما يحتاج اليه في وجوده اليه ومن حيث ان الشهادة سبب لسببه الطلب
 ولو لاها لم يكن لها ما يترضا في مباحثه والطلب كالسبب لان الشهادة اقوى للسبب واقر بها وان الطلب
 ليس اقوى من مباحثه الفعل وبما يشاء الفعل لا يوجد الضمان بل الضمان للشاهد وكذا الطلب بنشاء الاشكال
 في الثاني من حيث ان الله محقق بما سبب واحد والطلب سبب واحد ومن حيث ان الله العاقل لم يقسم على
 رؤس المعاملين فما وهم هذا لانه الطالب والشاهدان والشهادة وان كانت سبباً واحداً لكنها تعدد
 تعدد فاعلم ان كل سبب واحد تعدد فاعلم ان كل سبب واحد تعدد فاعلم ان كل سبب واحد تعدد
 آخر من سبب واحد تعدد فاعلم ان كل سبب واحد تعدد فاعلم ان كل سبب واحد تعدد
 قدس الله سره وبلغ من المرات على اشكال اقول **بنشاء** اذا اكراه الانسان غيره على فعل واحد والقود
 على العاقل وما اكراهه فليس عليه قصاص ولا كفارة وهل ينفع من ميراث المقتول فله اشكال بنشاء من شاركه
 للقاتل في غايته من القتل هو يحمل الميراث وفي وجه الجمع وهو الحكمة المقتضية لذلك لان ارادة العاقل وداعيه
 مستندان الى المكره ولهذا حكم بعضهم بالضمان عليه ولان مع الاكراه بصعق المباشرة ومن حود المقتضى
 للميراث وهو سبب الميراث كالنسب وعدم المانع لاسعاً غير الفعل وليس هو يعاقب فان العاقل حقيقة في المباشرة
 قال قدس الله سره ولو كان المجاني واحداً دخلت فيه الطرف في دفعه النفس اجمالاً فان دفعها
 فاشكال اقول **بنشاء** من غرض الصلح هو نفي جرمه واستيفاء استيفاء القصاص في الطرف
 بسبب استيفاء القصاص في النفس لدخوله فيه فاسقاطه فيه يقتضي اسقاطه وهذا البحث مبني على دخول
 قصاص الطرف في قصاص النفس سبباً في الكلام فله قال قدس الله سره وهل يدخل قصاص الطرف
 في قصاص النفس بل نعم ان يحرف الصبره وان يرق لم يدخل اقول **قوله** بل نعم استانه الى قول الشيخ
 في الشهادة فانه قال يقتضيه من ان يرق ذلك وان ضربه ضربه واحده لم يكن عليه اكثر من السبب وقال في الميسر

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه
 في كتاب الفقه في الفقه
 من تأليف الشيخ الفقيه

ظ
في الموطأ

وهو أقوى من
العصا من
في نفس الأمر
به الحكم لا
الغلبة
المعقول
ولو حمله
على ما في
فان علم هو
لزمه العفة
أو نصفا

ظ
مقابلان

والا في نفس الأمر
فان العلم هو
لزمه العفة
أو نصفا

منها الضابط
سبب من
منه من
على فعله

تسقط بدخل قصاص الطرف في قصاص النفس قال **قوله** وليس الله سزا وهل لها القصاص أصبع
من دون ذلك اشكال **اقول** اذا قطع رجل ربيع اصابع من امرأة هل لها قطع اصبعين من الرجل
غير ان يسرد من الرجل والمقصود فيه اشكال يشترط وجود القصص لجواز اقتصاصها في اصبعين من
غيره واستفاد المانع وكذا كان كذلك في الجواز اما الاولى فلان قطع اصبعين منها واجب ذلك وقد
وجدوا في الثانية ولا شيء من المواضع ثابته فان قطع الاصبعين الاخرين لا يصلح للمانعة لانه راد في الغنا
واذا الثالثة فضروره ومن ينص على انه ليس لها القصاص الا بعد الرد والاحتج الاول **قوله** قدس
الله سره وينبغي الاشكال لو طلب القصاص في ثلاث والعقود على الدابة **اقول** الفرق بين هذا المثال
والمسئلة السابقة ان اول مراتب المرأة هنا ان يكون على النصف من الرجل فاصبعان مقابلان للاربع المقطوعة
بخلاف المثال من الرجل لانه يكون اكثر من حقها وحمل المساواة لانه لو اردت تسطيع الثلاث منها لكان
لقطع منه ثلاثا **قوله** وليس الله سزا فان احسنا اخذ اصبعين فاما مطالب بزيادة ارشاد ولاقتصاصا
وهل يحرم حمله الاقرب ذلك **اقول** هذا فرع على جواز ان يقطع اصبعين من الرجل دون ذلك
ونقرر ان على هذا التقدير هل يجب على الرجل احسانها الى ذلك ام لا فان قلنا بذلك لم يكن لها المطالبة بزيادة
من ذلك من ارشاد وقصاص وحده هل يكون مخير من قطع اصبعين منه من دون رد ومن قطع اربع
اصابع مع رده اصبعين الاقرب ذلك فانه اذا كان لها ان تسطيع منه اربع بعد رد رده اصبعين
ودرجوا الى العدول عن ذلك الى قطع اصبعين بغير رد وذلك هو معنى كونها مخيرة فيهما **قوله**
قدس الله سره ولو قطع عن رجل وشبهها من آخر قطع عنه بالاول ويسار بالثاني فان قطع بدالته
قتل وحتم الله وقيل يقطع رجله **اقول** الاول قول ابن ادرس واخبرنا شيخنا محمد بن الحسن
في كتابه الشرايع والقول الثاني من هذا السج في النهاية فانه قال من قطع عن رجل قطع عنه فان لم يكن
ولا كانت له يسار قطعت فان لم يكن له يد ان قطعت رجله باليد فان لم يكن له يدان ولا رجلان كانت عليه اليد
وسقطت القصاص وكذلك اذا قطع احدى يديه قطعت يده بالاول فالاول والرجل الاخير والاخير
ومن سبى بعد ذلك فله الدية لا غير وبعده ان السراج في الكامل وابو الصلاح وهو من ذهب ابن الجسد **قوله**
قدس الله سره ولو اشترى حر وحرره في قتل حر فلولي قتلها ولو دى نصف الدية الى الرجل خاصة وقيل
لغيره انما لا وليس بحره **اقول** قوله في قوله الشيخ المفيد رحمه الله فانه قال احسنا

منها الضابط
سبب من
منه من
على فعله

رجل وامراه على قتل رجل حر عدا كان لا وليا للمقتول فلهما حيتا وودون الي ورثتهما خمسة آلاف
درهم يسمى بماعلى بلانه اسهم لورثه الرجل النيان ولورثه المرأة الثلث ووالد الذي قدس الله سره
هذا القول واخبار اختصاص الرد بورثه الرجل واستدراكه في المحلف بان المرأة انما تحت على نصف مقتضى
الرجل لان عليها ثمانية لا غير واذا قتلها الولي كان الفاضل للرجل لان ربهما عدد خاتنها والمستوفى
من الرجل ضعف جنايته وورد عليه لاعلمها وهذا القول فذهب الشيخ في النهاية وابن السراج **قوله**
قدس الله سره وله قتل الرجل فودى المرأة الى اوليائه وديها ومن يصف ديهها وليس بعد **اقول**
القول للمشار اليه بقوله الشيخ في النهاية وبعده ان السراج **المطلب الثاني في الخنا**
الواقعة بين المالكة **قوله** قدس الله سره وهل يعزل الكامل الناقص من غير رد الاقرب
لا بد من الرد **اقول** اذا قتل العبد الكامل عيدا فاقصا كما اذا كانت قيمته القابل الف دينار وقيل
عبد السراوي جابه هل يقتله قال المصنف الاقرب عدم القتل من دون رد الفاقص على سيد الكامل
لان ضمان العبد موصمان حال فلاحون استعفاء الناقص بالازديل المساوي وحمل القصاص بلارد لعله
تعالى الى النفس النفس وقوله الحر والعبد العبد وهو الاقوى عدى **قوله** قدس الله سره
وهل لاله الاسد راق مع اجابه مولا الى العقاب الاقرب ذلك **اقول** لان الشايع سلطان الولي
على المالك ملك مولى العاقل والارائه باطلاه فارائه مع انقاء نفسه اولي لما يصنع من حوجم المومن العفر
وكلاهما مطلوب الشارع وحمل عدم لان موجب العمد القصاص لانه ولا شبه المال عوضا عنه الا
صلح الما وموقوف على السراحي من الحاسن **قوله** قدس الله سره ولا ينقض مولى العاقل حنانه
فاذا باذناه مولا فالاقرب انه يعذبه باقل الاخرين من ارش الخنايه وقيمة العاقل وقيل يعذبه بالارش
اقول القول بالشيخ وقد عدم البحث في هذه المسئلة **قوله** قدس الله سره والمدر
كالقرن الى قوله او يعذبه مولا بقرنه الخنايه او بالادل من قيمتها وقيمة على الاقوى **اقول**
قد مضى ذكر الخلاف ووجه القوه ههنا ان حوى المولى اما القصاص او الاسترقاق اذا المولى لا يعاقب عبده
فاذا اطلب المولى المال لم يكن له اكثر من قيمه الرقبة **قوله** قدس الله سره وقيل لا يسطر
لغيره من مولا الذي دبره وهل يسعي حمله في قيمة المقتول او قيمة رقبة خلاف **اقول**
الخلاف في هذه المسئلة في موضعين اصل سطر يدر المدر العاقل يعذبه مولا اذا استرقه مولى المحن

منها الضابط
سبب من
منه من
على فعله

فناء
 بس
 سر
 علی

عالم جود و انوار اسرار
 قضا الشياطين الما بين
 انما في سائر احوالها
 الشيوخ في سيرة الما في
 محمد بن محمد بن ابو
 الامام رضا بن ابي الحسن
 حكم الدين محمد بن ابي
 العباس بن الناصر بن
 الطوسي بن محمد بن
 المطهر
 الحنا بن محمد بن
 ابن الناصر بن العرب
 والامير بن محمد بن
 الامام بن محمد بن
 حاكم الحاكم بن محمد بن

من النظر

عمر الاق
العقاد
في سيرا
بر الحيا
العلم
المعلم
ولو
حكي
فان
لزم
اوت

منه وال
سيرة
منه
حكي

ديه الميراث ما جازا في البحث فيما للسيد من الديره وطال الموارث وهي مسئله الكلام وقد
ذكر المصنف انه اجمالين **أ** اقل الامر من كل الديره وكل القيمه لان السرايه حصله كنهه
السيد وولاه غير بالسرايه حيث اوجبا ديه النفس فلا بد اليها في حق السيد بعد موته رفقاً
وموته حر او وجب للسيد اقل العوض فان كانت الديره اقل فليس على الحامي غير ما اوجبا والسيد
سبب العصان وان كانت القيمه اقل فالوفاة وحيث بسبب الجرحه وهي من فعل السيد وليس للسيد الا اقله
القيمه الذي كان باخذة لو طاف رفقاً وغير المتأخرين عن هذا الاحتمال بان للسيد الاول مما يلزم الحامي
اخرها الخنايه على الملك او لا ومن مثل نفسه من القيمه **ب** وهو الاصح ان للسيد اقل الامر من
كل الديره ومن نصف القيمه وموارث الطرف المقطوع في ملكه لو ان ملك الجرحه ان السرايه لم يحصل في
الوقت حتى يصير في حق السيد فان كان كل الديره اقل فلا واجب غيره وان كان نصف القيمه اقل لموارث
الخنايه الواقعة في ملكه وغير المتأخرين عن هذا الاحتمال بان الواجب للسيد الاقل مما يلزم الحامي
اجراً بالخنايه على الملك او لا ومن ارش الخنايه لو وقت فاعلم ان قوله من كل الديره او كل القيمه اطلب
في لسان الفقهاء في مثل هذا الموضع كذا او لو قلت من كل الديره وكل القيمه بالواو كان اوضح وكذا في
قوله او نصف القيمه وكذا في العبارتين المتفرقتين حيث قال او مثل سببه او مجرد ارش الخنايه وقوله
ان يصير الى السيد اي يجب للسيد وقد خصه بغيره المصروف الى السيد في الاحتمال الاول الاولين
على الحامي ومما ناسبه من القيمه وفي الثاني لاق من الواجب وارش الخنايه ومما قول آخر مذكور ومما ان
السيد اقل الامر من نصف قيمته عبد او نصف ديه جزا او ريان الخنايه لا يخلو من اربعة اقسام
اما ان يعبر بها وقت الخنايه نصف القيمه قلت او كثر او يعبر بما وقت الموت لجميع الديره قلت او كثر
او يعبر بكر الامر وهو باطل الاما ان او يعبر بما اقل المعروف هو المنوع عليه محتمل يكون الاقل مما
وجب في الامر وهو نصف القيمه او ما استقر في الاشياء وهو جميع الديره اما اقل الامر من نصف
القيمه او نصف الديره فلا يخبر الا في خبايه الاشياء اذا قطع حريره قبل العتق وقطع الآخره الا في
بعد العتق ثم سرى او مات فعلم ما ديه جرحه ما تضمنه والسيد اقل الامر من نصف قيمه او نصف
ديه لانها احسان احد هما في الرق يخص بها السيد والاخرى في الحرية يخص بها الورثه فاما الخنايه
الواحد فليس للسيد الا اقل من اقل الامر من نصف قيمته او كل الديره على المحام فقصه القيمه اما

ان

ان يكون اقل من نصف الديره فليسحق السيد نصف قيمته على القول المختار والقول الآخر المذموم
محالاً ويكون خالص من ديه لورثه واما ان يكون مثله فيكون نصف القيمه الذي هو نصف الديره للسيد
بالتفاق المذهبين واما ان يكون نصف قيمته يرد على نصف ديه ولا يرد على جميعها فليسحق السيد
نصف القيمه خاصة على المذهب المختار لانه اقل من جميع الديره وعلى القول الاخير وهو القول المذموم
فليسحق نصف ديه **ق** درس الديره ولو قطع احد يدي عبد فعين جرحه اسان وسرى
الجميع على الجميع ديه واحد وعلى الخنايه في الرق المثل والسيد على احد الاحتمالين اقل الامر من ثلث
الديره او مثل سببه من القيمه وهو ثلث القيمه وعلى الاحتمال الاخر اقل الامر من ثلث الديره او نصف القيمه
وهو ارش خنايه المملك **ا** قوله **ا** اذا قطع جرح احدى يدي عبد فعين جرحه رجلان احران
مثل ان قطع احد ماله الاخرى والاخر رجله ثم سرى الجميع وقاب باللام في موضعين **ا** القصاص
لان جرح المحمي حال الخنايه كان محكماً الى النفس ولا في الطرف وعلى الاخرين القصاص في النفس
بعد جرحه باصل جرحه خنايه **ب** الديره ويجب على الخنايه الدلاء على كل واحد منهما واجب للسيد
فما يجب على الاخرين لان خنايتهما حال حره المحمي عليه وانما سعلو حقه بما يجب على الخنايه في الرق وهو
الخنايه الاول وفي ديه بالسحقه القولان على القول الاول للسيد اقل الامر من ثلث الديره وثلث
القيمه وهو مثل سببه من القيمه وعلى الثاني الاقل من ثلث الديره وارش الخنايه في ملكه وهو نصف
القيمه **ق** درس الديره ولو عاد وجرح جرحاً آخره العتق وجب عليه ثلث الديره لكن لا جرح
جميعه خنايه الرق نصفه وهو السيد والمصروف الى السيد الاول من ديه او سيد من القيمه على
احتمال او الاول من ديه او نصف القيمه **ا** قوله **المسئله** كما لها وعاد الحامي في
الديق وجرح بعد العتق جرحاً آخرى وقاب سراره الكل فالديره موزعة عليهم ان لا الاثنا نظر
الي عدو الجار جرح دون الجرحات لانه لا يرد الواجب لكن الجرحات والثلث الواجب على الذي
حق في الرق واجب بحما من احد هما في الرق والاخرى في العتق فبما الخنايه الواقعة في
الرق سيد الديره فليس على القول الاول الاقل من ديه في الواجب الخنايه في ملكه او مثل
سببه من القيمه وهو سيد سبها وعلى الثاني الاقل من ديه الديره ونصف القيمه وموارث الخنايه
الا واقعه في الملك والنور ديه لا تسهل هذه المسئله وهو ان يعرض عبد قيمته اقل من ديه

لان اقل من نصف قيمه راسان
يكون نصف قيمه الرق
من جميع ديه السيد
على الجرح جميع ديه وعلى
الرق المذموم الاخر يسحق
نصف ديه
مسئله الخنايه
بالاجابة الاولى
جرحه ولا يعاقب

من اهل البيت
 الصالحين
 في الدنيا
 من اهل البيت
 الصالحين
 في الدنيا
 من اهل البيت
 الصالحين
 في الدنيا

دبم

المحترس ما به دنار مثلاً فمقطع جردته ثم اعني فمقطع آخر به وأخر جردته وأخر جردته
 وسرنا الحيات كلها فقلته وحسب على الكل به واحد وحال الحياه كان الواجب على الأول نصف القيمة
 وذلك لكونها واحدة عليه أخيراً الدخول في نفسه في نفسه فمما سمعته السيد من ذلك احتمال أن
 أقل الأمرين مما وجدنا في حياته أخيراً بسبب حياته على الملك أو لا وطول مدة تملكه دنار وبلانه
 وثلاثون دناراً وثلثه سائر أو مثل السبعة أي مثل سبعة الدنانير في نفسه العدد وذلك لكونه ثمانية
 دناراً ووجه هذا الاحتمال أن السيد استحي نصف القيمة لكن السراية انقصتها الدخول في به الطرف
 في به النفس يقول من نصف القيمة التي تملكه وهو في ذلك نصف القيمة وحي السيد إنما هو في القيمة
 لأنه لا عائق له بالدينه لأنها استحيت بسبب الجرد وكان له تلك القيمة خاصة والباقي للوارث
 أقل الأمرين مما وجدنا في حياته أخيراً بسبب حياته على الملك أو لا وطول مدة تملكه دنار وبلانه
 وثلاث دناراً ومجرد أرض الحياه أغني نصف قيمة العدد وهي أربع دناراً وخمسون دناراً أقل الأمرين
 على الاحتمال الأول ثمانية دناراً وطول القيمة وعلى الاحتمال الثاني ثمانية دناراً وبلانه وبلانه
 دناراً وثلثه سائر ووجه الثاني أنه كان مستحقاً نصف القيمة وهو أكثر من ثلث الدينه والجزء المتخذ
 لم يقض بزيادة حتى سقط حقه منها وإنما أوجب نقصاً الواجب بعد العنق في أصلها وجب للسيد
 أو لا وأما في المسئلة الأخيرة وهي في الحادي والأعاد فخرج العبد الذي قطع يده في الرق خرجاً آخر بعد
 عنه وسرى الجميع إلى نفسه وقد ساء الاحتمال في ما في الذي سمعته السيد من هذا البلد على
 الاحتمال الأول يكون السيد في المال المفروض مائة وخمسون دناراً وذلك هو أقل الأمرين من
 سدس الدينه وسدس القيمة وعلى الثاني يكون السيد مائة وستة وستون دناراً وثلثاً دناراً لأنها أقل
 الأمرين من السدس في الدين والحق أصلاً أن ترد من قولنا أقل الأمرين هو سبب الدينه
 وثلث القيمة أو من ثلث الدينه ومن الأرض **الفصل الثاني في التساوي في**
الدين وفيه مطلبان الأول مقدمة السوي الكل على أنه لا يقتل مومن بكافر
 حربياً أصلي وهل يقتل بالدمي استحقاقاً إجماعاً الإمامية على عدمه مع عدم النكاح خلافاً لابي
 حنيفة **لنساووه** قوله تعالى لا تسوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ونفي المساواة
 عام لأن صدق المساواة لا يشترط من كل وجه والألارفع الأختيار من المسلمين ولو لم يحقق مساواة

ولذلك

والحق في نفسه باطل فكذا المتقدم وإن سوي بكونه دخل عليها النبي فيم لما يقرر في الأصول وإن
 الاصطلاح العربي العام على أن يسوي بأفضله لاستتوي حاله إطلاقاً بينهما ويسوي لا مع نفسه
 لأن قال أنه قابل للقيمة اليهما والفضل كله أحدهما على الآخر لا بأفضله ولا بكونه صكون
 اعلم ولا دلالة للعام على الخاص لأننا نقول — أنه إنما سوي في طرف الأسباب أما في طرف النبي
 فهو الأعم يقتضي نفي حرمانه كلها بالضرورة — قوله تعالى ولن يحمل الله الكافرين على المؤمنين
 مسيلاً وهذا عام موكد — الذي كان من سائر الأهل والاشي من الكافر يسلمه المومن أما الأولى فليقتل
 القرآن في عدة مواضع وأجاء الآية وأما الثانية فبقوله عليه السلام لا تقتل مومن بكافر
 قالوا لا نسهم لأنه عطف عليه بقوله عليه السلام ولا ذو عهده في عهده بدينه ولا بدينه وعهده
 في عهده بكافره الجمله الثانية المعطوفة ولا ضمن خبر هائي الأولى المعطوفة عليها فيكون الخبر
 عنهما واحداً فليس له أصل في عهده بدينه بدينه ولا بدينه أن يكون الكافر في الياسة إلا الجزئي
 فيكون في الأولى ذلك كحقيقة المساواة من المعطوف والمعطوف عليه والجواب —
 أن المعطوف لا يقتضي التساوي سلمنا لكن عطف الجمل لا يقتضي ولا نسلم أن الخبر في الياسة مقدم
 بل المراد أن ذا العمد لا أصل لأجل عهده فإن العمد سبب لجبر الدلالة — قال عليه السلام لو كنت
 فابلاً مسلماً بكافراً لقتلته خراساً بالحد في فاطم الكافر ولو جاز قتل بعض الكفار لم يبق قال —
 قدس الدين لا يقتل مسلم بكافر حرماً كان ومعه هذا أو حشاً ما بل يعزف فإن كان المقبول
 وفيما الزم بدينه وقل أن أعاد قتل أهل الدينه مسلماً فصلاً بعد رد فاضله به المسلم أقل —
 إذا أعاد المسلم قتل أهل الدينه الملتزم بشرائط الدينه عمداً ظاهراً فيه للإمامية أفعال بلانه أ
 قول السمع في النهاية أنه يقتل مصاصاً بعد أن يرد أو لما المقبول فاضله به المسلم عن دينه الذي
 فإن لم يردوه أو لم يكن محشداً لم يخرق قتل به ونحوه قال المصنف — أنه يقتل حداً لأصاها ولكن
 لأفساده في الأرض الذي قام مقام المحاربين وهو قول ابن الحسد — أن القتل مطلقاً وهو قول ابن دريس
 وهو الأصح عندي وأخبره والذي هنا وفي الخلاف أخبار الجميع من قول السمع وابن الحسد بأنه يقتل
 لقتله فبرداً لدينه الفاضل لا يقتله بل يسأده في الأرض وفرق بين له وبه أحسن الشيخ
 بما رواه اسمعيل بن الفضل عن الصادق عليه السلام في حديث قال وسألت عن المسلم هل يقتل

المساواة

وهذا هو
القصاص
في السر
المع
العلم
ولو
حي
فان
لقد
أورد

عليه

والأقوى عندى
والأقوى عندى
والأقوى عندى

فما
سواء
من
من
من

وهو المصنف
في المصنف
في المصنف

ماهل الذمة واصل الكتاب اذا اقبلهم قال لا الا ان يكون عساقا لذلك لا بدع فليهم فمصل وموصاف
الحديث ايجب ان ادرس بارواه محمد بن زكريا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقاد مسلم يدعى
لا في القتل ولا في الجراحات ولكن حد من المسلم جناحه للدمى على قدر ذنبه الذي كان عليه
قال والذي هذا الحديث مطلق وذلك مفصل والفضية واحدة فيمحل المطالب على المفصل للمدعي
الاصولك قال **قوله** فليس الله سره ولو وجب على بان اولادك قتل ليرحمه على قلبه ذنبه ولا
قود لما روى ابن عباس عليه السلام قال لرجل قتل رجلا ادعى انه وحده مع امرائه على العود الا ان ياتي
بالبدنه وهذا حكم يستحب على كل ربيب للرجل او ولد او مملوك وهل يستحب على الاجاب اشكال
اقول مستوفى من حصول السبب المتيقن لدمه وهو الذنب لا العادة فانه لا يلزم الجراح غير مضمون
ومن عموه قوله تعالى النفس بالنفس فمن منعت الرواية بقي عاده على اصل المصنف **قوله**
فليس الله سره ولو قتل عبد مسلم لمسلم عبد مسلم الكافر والا قرب سقوط العود **اقول**
وجه القرب ان المستحق لقتل المسلم على يد ربه وجوب القصاص الكافر لا جراح على شخص قصاص العبد
ودنه مولاة لكن يستحب اسحق الكافر على المسلم القتل لقوله تعالى ولئن جحد الله للكافرين على
المؤمنين سبيلا ولا يحل ثوب القصاص لان المسلم يقاتل المسلم وهو عام **قوله** فليس الله سره
ولو قتل الذي سلبا عمدا دفع هو وطاله الى اولياء المقتول ويخبرون من قبله واسترواوه وفي اسراف
ولله الصغار قولان **اقول** ذهب الفقهاء الى المقتعة وسلا راس جرح الى اسرافهم وذهبن
ادرس المقتعة وقال السيد وابن ابي بويه يدفع القاتل الى اولياء المقتول ان ساءوا فقتله قتله السلطان
وكان قال ايضا لوارثه المسلم وحمله قال الصدوق ولم يذكره الاولاد بنو ولا اثبات تدب لو
كان القتل خطأ قال الخفيد كون الدية على عاقلة وقال الشيخ في النهاية في ماله خاصة ان كان له مال فان
لم يكن مال كانت دية على اطار المسلمين لانهم ماله لكونه نودون الجرحه ما نودى العبد الضربه الى سبيله
وليس لهم عاقلة غير الاطام وقال ابن ابي عمير ان الاطام عاقلة على كل حال سواء كان له مال او
لم يكن **المطلب الثاني** في حدود الاسلام والكفر **قوله** فليس الله سره
ولو جرح المسلم مثله فاردتم مات افنص الجرح خاصة لاني النفس ونقتضيه للمسلم فان لم يكن
استرواه الاطام وقيل لا قود ولا دية لان قصاص الطرف ودينه بلحان في قصاص النفس ودينها النفس

هنا

هنا غير مضمونه وشكل عاقلة لا يلزم من الدخول السقوط لما ثبت من مانع منع من القصاص
في النفس **اقول** **قوله** وقيل لا قود الى آخره اشار الى قول الشيخ في المسبوط حيث قال
والذي يقوى في نفسي وبصيرة من حسنا انه لا قود عليه في قطع الطرف ولا دية لانا ان
الطرف يدخل قصاصه في قصاص النفس كذا كذا فلهذا فلهذا النفس غير مضمونه ولا دية ولا
قصاص فيها واستشكل المصنف وقيل ذكر الشيخ اجد وجهه وذكر المصنف الاخر **قوله**
فليس الله سره ان حصلت سرايه وهو مرتد ثم عاد وطاف قال اقرب القصاص اذا عين المصنف
جاء الاستدلال وقيل لا قصاص لاستناد الموت الى جميع السرايه اذ بعضها غير مضمون نعم ثبت
الدية **اقول** **قوله** وقيل اشار الى قول الشيخ في المسبوط فانه قال فيه ان اقام على الرده
مده لسري فيها الجرح ثم عاد الى الاسلام فلا قود لان القصاص لما يجب في المصنف وكل السرايه
بدليل انه لا قطع مسلم بمسلم فارد المصنف وطاف على دية ولا قود عليه فاذا كان وجوبه بالقطع
وكل السرايه فلا قود هنا فان بعض السرايه هنا عذر لا بها حال لوده وقد طاف بامر من مضمون
وغير مضمون فسقط العود فانه لان القصاص لا ينعض واعلم ان المصنف اخبار من عاين
الحسد فانه قال لو جرح مسلم مسلما فارد المجرم ثم اسلم فمات مسلما كان العود عندي لا لولياء
او اجبوا لان توسط الجاني بالرده لاجلهم لجامع وجوب العود في اسداء الجناحه لو كانت لنفسا واستأ
واحدة لما لالت الى النفس ولان حكم الرده غير مسقط حتى اسلم اذا اسلم بعد هذا **المفصل**
الرابع في ما في الشرايط **قوله** فليس الله سره وروي انه لعن من الصبي اذا بلغ عشرين
وروي حمسه اشبار وبيام عليه الجرد والاقرب ان عمدا الصبي خطأ محض بلزم حمايته العاقلة
حتى يبلغ **اقول** الرواه الاولى رواية الشيخ عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام انه سئل عن
غلام لم يدرك وامراه قتل رجلا فقال ان خطاها المراه والغلام عمد فان احب اولياء المقتول ان
يقتلوهما قتلوهما ويردون على اولياء الغلام خمسة آلاف درهم وان احبوا ان يملوا الغلام قتلوه
ونزد المراه على اولياء الغلام ربع الدية الى آخر الحديث وحملها الشيخ على العشر وفي رواية
الحسن بن اشعث عن العسكري عليه السلام قال اذا بلغ الغلام ثمان سنين فحاز امره في ماله
وقد وجب عليه التراص في الجرد وخصه بيمينه العشر لم ينف علمها واما الرواه الثانية

عليه ولو قطع
واسم امره
مسبوطا

وهو الاثر في

وحرارة
 القضاة
 في مصر
 من الحيا
 القضاة
 المعد
 ولود
 حامي
 قاضي
 لزمير
 اوز

فرواها السكوني عن الى عبد الله عليه السلام قال قال ابو الموحس عليه السلام في رجل وعلم
 اشهر كافي قبل رجل فقال ابو الموحس عليه السلام اذا لمع العلم خمسة اشياء اقتصر منه واذا
 لم يكن وبلغ خمسة اشياء قضى بالديه وخلصت الاولي عمل السجحة في الهياه وخلصت الثانية
 افي الصدوق والمفيد ووجه الاقربه عموه قوله عليه السلام رفع العلم عن ليله وعموم صيانة
 النفس الا في موضع اليقين وطاروا الجهر محمد عن ابن محبوب عن عبد العزيز العدي عن محمد
 بن جمران عن جمران قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل علم على العلم ان يوحده الجهر
 الناجم والاذخر في غده اليم قلته ذلك جد قال اذا اجتمع اربعون سنة او اشهر
 او انفت ملة الكافي عليه الجهر ودق له الجهر قال لا اتر وجه ودخل بها ولها سبع سنين
 قال — وليس الله سيرة وهل يشاء القود على السكون استكال اقربه عدم الثوب وفيه
 اشكال لاجرا به محمى العاقل في الاحكام اقول — وجه الاشكال ان الشارع لم
 يحدد السكون في احواله بل نوله الشارع منزله الصافي ومن حيث ان العهد يحد منه الفصل
 الى القتل والسيرة قال — وليس الله سيرة ولو لم ينج نفسه او شرب مرفدا لا يحد فصل
 كالسكون وفيه نظر اقول — قوله قبل اشارة الى قول الشيخ رحمه الله ومنشأ النظر
 في هذا السكون لان في قوله ان عقله بفعله واحسانه مع في الشارع عنه فليجرب عليه احكام
 المختار ومن في قوله ان عقله بالبيع والاعتبار في الافعال بالتقصد والاداء فيجرب على ان يكون الافعال
 حليقة بالساعي والفرق بينه وبين السكون وجود النفس عليه والاجابة دون هذا قال —
 وليس الله سيرة والا في الجهر على ما في رواية ان عمله كالحظاء ويوحده الله من عاقلته ان
 قال الشيخ في النهاية عند الا في خطاوه سواء تحب فيه الله على عاقلته وتبعه ابن ابي عمير
 قول ابن الغنيد ورواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وقال ابن ابي عمير في بعضه
 مذهبا ان عند الا في حكمه القود لقوله تعالى النفس بالنفس واحسان المصنف وهو الا في
 عندى لفسا عموه لانه ولو جود المقتضى وهو كونه مكلنا فصدق القيل ويثوب الحكمة العلل
 بها وجوب الفضاير بالنفس في قوله تعالى ولكم في الفضاير حياه والان السبب الموحى للقضاير
 هو القيل العبد بالنفس المذكورة وجوده والمانع وهو العلى لا يصلح للمانع اجمع الشيخ

واما قوله في قوله لا يحد فصل
 عند الا في الجهر
 والاقرب منه كالمكران

غنا وال
 سيرة
 حامي
 حامي

بارواه ابو عبيد عن الباقر عليه السلام قال سالت عن ابي ففاد عن رجل صحيح متعدي اقال
 فقال يا ابا عبيد ان عند الا في مثل الخطاء هذا فيه الدية من ماله فان لم يكن له مال فان دية ذلك
 على الامام ولا يسطر حرم مسلم وعن محمد الجلي عن الصادق عليه السلام قال الا في خيانة
 خطاء بلزم عاقلته يوحده في ثلاث سنين الحديث والجواب — المانع من صحة الدية هو ان
 ومثل هذه الرواية كيف حارض انقران قال — وليس الله سيرة ولو لم ينج نفسه او شرب مرفدا لا يحد فصل
 اللعان فاعترف به ثم قبله والاقرن القضاير اقول — وجه القرب عموه قوله تعالى النفس بالنفس وقوله
 تعالى ولكم في الفضاير حياه وعدم حمل المانع الحكم وهو الابن ويحمل مصفا عدم القضاير لعدم حمل الشرط
 وهو عدم الابن وطحا الاجمالين ان سفا البهوه هل يوشط او يثوب الابن مانع وهل يكون عدم هذا
 المانع الظن يحمل ذلك لان الداء مبد على الاحباط الداء والحق عندى الاول المقصود ان
 في طريقه وكسبه وفيه فصول الاول الدعوى ولها شروط — وليس الله سيرة
 على الدعوى الشتم من محسن او بائس خاص محسن فلوا دعي على جماعة مجبولين لم يسمع ثلوه احدى اولاء
 المشرك ولا عرفه غيبا ولا يدعى من كل واحد فالاقرب انه يحاب اليه لاسفا الضرر باطلا فهم وحصول المانع
 اقول — وجه القرب وقد ذكره المصنف ولانه به يوصل الى يحصل الحق ويحمل لعدم الخرم في
 الدعوى ويوصل الى دعوى التهمة في الاحوال لا يسمع كذلك يسمع في القيل والاقوى الاول قال — وليس
 الله سيرة اما القيل في السبع وغيرهما من الاحاطات فاستكال بفسا من بعض الناس والاقرب الصالح
 ايضا اقول — وجه القرب ان النسيان عند لقوله عليه السلام رجع عن اخطي الخطاء والنسيان لعدم
 سقوط الحق بقصير صاحبه ولانه قد يسهى النسيان اسباب خارجة عن مقدوره ومن انه ليس له خلاف
 من يعرف به انه وهو الجهر والاقوى استحسان الاجتفاف خصوصاً على قول من قال ان النسيان عموه
 واحمل القول لعدم سيرة دعوى التهمة وعدم الاجتفاف عليها فلا خلاف هنا قال — وليس الله
 سيرة ان يكون مفصلة في بوع القيل واستمر له والفراده ولو اجل استغفله الحكم وليس لمقابل محسناً
 للدعوى ولو لم يسن قبل طرحته دعواه وسقطت التهمة بذلك اذا لا يمكن الحكم بما فيه نظر اقول —
 قوله وقبل اشارة الى قول الشيخ في المبسوط حيث قال فان دعي على رجل انه قبل ولياله ولم يسل عدلا ولا
 خطاء واقام شاهدا واحدا شهد له باذعاه قال فو لا يكون لو لا انه لو حلف مع شاهده لم يكن الحكم

في قوله في قوله لا يحد فصل
 عند الا في الجهر

وهو شرط القضاير

من

من

من

بمعنى انما لا تعلم منه القتل يستوفي وجوبه فسقطت الشهادة وهذا القول طائفة بالخلاف في
الكتاب المشتمل عليه فانه قال الدعوى بحرقه تملأه انشاء من المال عن العمل ونوع العمل وصفه القتل
الى ان قال وانما اعتبر بهذا التفصيل لانه لو لم يفتقد الحكم لانه لا يدرك اذا الحكم والمصنف قال
فيه نظر ونشأ عما ذكره الشيخ ومن كان علم الولي بصدور القتل من شخص وجب عليه نصيبه فلم
يسمع دعواه لزم صياحه حقة **والثاني** قدس الله سره ولو ادعى على شخص ينفرد بالقتل ثم ادعى
على غيره لم يسمع الدعوى الثانية سواء بدأ الاول او شرکه لانه الكذب نفسه في الثانية بالدعوى الاولى
فلو صدق المدعى عليه تالسا والا فاقرب جوار الموأخذ **اقول** وجه القرب انه ادعى بحق وصدق
المدعى عليه على دعواه وبجمل العدم لا كذاب نفسه **والثاني** قدس الله سره ولا العقد فان صدق
مولاه فالاقرب القول **اقول** لا يصل اقربا لصدا بالجنانه فهل عدم القول بسلب اهلية
الاقرار كالصغير والمجنون بحكم ذلك لان العبودية صفة مانعة وبجمل ان عدم القول بوجوده
مانع وهو مانع حتى لا يغيره لانه اقرار في المحنة في حوال السيد فعلى الاول لا يسمع لو صدق مولاه
لان العبد ليس له اهلية والمولى ليس له تعلق بنفس دم العبد وليس له جراحه ولا قطع شيء من اعضائه
فلما قبل وجه القرب ان مقتضى موجوده وهو قوله عليه السلام اقرار العفلة على العيب طاهر والمانع
حول السيد فاذا اقر من قبل ومن ثم ظهر انه لو اقر بحيايه بوجهه فلا وصدقته المولى قبل قطعها
قدس الله سره ولو شهد احد ما به قتله عزوه والاخر عشيبة او شهدا حرم ما به قتله بالسيد والاخر
بالسكين او شهدا به قتله في مكان والاخر في غيره لم يعمل وقيل يكون لونا وشكلا بالتكاديب **اقول**
قوله وقيل اشار الى قول الشيخ رحمه الله في المبسوط في فصل الشهادة على الجنابة واستشكاه المصنف
من حيث ان الولي قد ادعى ما يطابق شهادة احد الشاهدين ووافق دعواه شهادة الشاهد واطلاق
الاصحاب ان شهادة الواحد لو ثبت ومن حيث انه قد حصل لها ما يعارضها ويكرها الشهادة التي هي لو ثبت
انما هي الخالصة عن المعارضات الاولى فطامه لان كل واحد من الشاهدين يكذب صاحبه وانما التماسه
بعد ثبوت فيما سبق **والثاني** قدس الله سره ولو شهد احد ما بالقتل عمدا والاخر بالقتل خطأ
ففي ثبوت اصل القتل اشكال **اقول** من ادعى على الشاهد من على اصل القتل ومن كاد بها
فان شهادة العمد تصادف شهادة الخطأ فلا تثبت مع وجود المعارض **والثاني** قدس الله سره ولو

يكنم

المشرك

المصنف الثالث
فيما يقتضيه الدعوى

وعلى الثاني ينبغي ان
مولاه

والثاني قدس الله سره ولو شهد احد ما بالقتل عمدا والاخر بالقتل خطأ

والاخرى عندى انه
ان يكون ثوبا ما
قدس الله سره ولو شهد
العاقلة شهيدا الخطأ لم
تقبل جرحهم وكذا ان كانوا
من فناء العاقلة على حال
اقول
رحم الله القدر الامير
صاحبهم عن اصحابهم
صار السكينة والاصل
بما لا يدرى الاوى عندك

لما

شهدا ثان على بطلانه قتله عمدا واخران على عمر وانه القاتل سقطت القضاة وعلما الله بهما نصان
وان كان خطأ فعلى العاقلين المشبهة بصادق البتس ويجوز ان يكون الولي في صدره انهما شاكلا لا اقرار
اقول حكم الشيخ في النهاية بسقوط القود في العمد وبوجوب الدية عليهما نصا وكذا
في شبه العمد وبوجوبها على العاقلين في الخطأ المجع وبعبارة ابن الفراج وهو ذهب الشيخ
رحمته الله وقال ان درس شخص الولي في صدره احد البتس وبكسب الاخرى ولا يستحق القود لعدم
قوله تعالى بعد جعلنا الولية سلطا اولانه لو شهدت البتة على احد قتله عمدا واقره آخر بقتل
في قتل ابها شاكلا اجلعا فكذا هذا التساوى للتمه والافراد في اثبات الموقوف الشرعية ووالدي في المحنة
اختار اختيار الشيخين اما سقوط القود لمعارض البتس لا سيما العمد انما التصادم واحد لانه
ترجيح بلا مرجح فعلى ما علم لان القود اربعة اقسام من لا يعلم ثبوت سبب وجوبه فيه ولا يعلم عدم
المخرج وسقوط الحدود بالشبهة والدم اعظم فلا تثبت بغير سبب وانما احباب الدية عليها فانه لو
سقطت بالنسبة الى الدية لزم احد ما به لانه اذا طردم المسلم او الذميج بلا مرجح او احباب شيء بغير
سبب واللازم بقسامه باطل فالمرور من مثله بيان الملازمة انه ان لم يجب لهذا الدم عوض لزم الاخر
الاول والا فان وجب على عموما لزم الامر الثالث وان وجب على احدهما بعينه لزم الامر الثاني فمضى اما
على احدهما لا بعينه او عليهما والثاني المطلوب والاول ان لا يوجب على احد فالامر الاول والاخير
عليهما وينبغي علم عدم المجموع اذ كل واحد من البتس قد اثبت لواحد عليه في العمل في التعارض انما هو
في كونه مسفورة وهو امر سلبى فلا يعمل **والثاني** قدس الله سره ولو شهدا به قتله فاقرا
انه هو القاتل وبما المشهود عليه بقتل ابها شاكلا ولا يستلزم على الآخر وفي الرواية المشهورة
بقتل الولي في قتل المشهود عليه فترد المقر نصف دية وله قتل المقر ولا رد المقر وله قتل المقر بعد ان
رد على المشهود عليه نصف الدية دون المقر ولو اراد الدية كانت عليهما بالسوية وفي الشريعة في
القضاة والدية اشكال **اقول** قوله وفي الرواية اشار الى رواه زرارة في الصحيح عن الصادق
عليه السلام قال سألته عن رجل قتل رجلا في الوالي وجاهد قوم وشهدوا عليه انه قتله عمدا وادعى الوالي
القاتل الى وليا المقتول لتقاد به فلم يرعوا وادعى ابا هريرة رجل فاقرا عند الوالي انه قتل صاحبهم عمدا
وان هذا الرجل الذي شهد عليه الشهود بركي من قتل صاحبهم فلا يقتلوه وخذوني بيده قال فقال

وهو الحق وعندي صح

ابو جعفر عليه السلام ان اراد اوليا المقبول ان يقتلوا الذي اقر على نفسه فليقتلوه ولا يسئل لهم على الاق
 ولا يسئل لورثته الذي اقر على نفسه على ورثته الذي شهد عليه فان ارادوا ان يقتلوا الذي شهد عليه
 فليقتلوه ولا يسئل لهم على الذي اقر على نفسه الى اولياء الذي شهد عليه نصف
 الدية قلت ان ارادوا ان يقتلوه جميعا قال نعم وعليهم ان يؤدوا الى اولياء الذي شهد عليه نصف
 الدية خاصة دون صاحبه ثم يسألون عليه قلت فان ارادوا ان يقتلوا الذي شهد عليه قال فقال الدية بينهما
 نصفان لان احدهما اقر والاخر شهد عليه قلت كيف جعل اولياء الذي شهد عليه على الذي اقر
 نصف الدية حين قتل ولم يجعل لاولياء الذي اقر على الذي شهد عليه ولم يقر قال فقال لان الذي
 شهد عليه ليس مثل الذي اقر الذي شهد عليه لم يقر والاولياء صاحبه والاخر اقر وامر صاحبه فليزيم
 الذي اقر واولياء صاحبه ما لم يلزم الذي شهد عليه ولم يقر وليس صاحبه واعلم ان السجعة على
 هذه الرواية في النهاية وبعبارة ابن البراج واستقر رأيي ان اجيب على راي المصنف هذا بعد ان قال
 لي في مله احسن نظروا قال في التفسير ان كل من نظر مشهور ان خلاص الاقراء والسنة تقتضي الانفراد
 وعدم الاشتراك والقول بالاشراك قول بلا دليل فيكون خطأ **المطلب الثالث**
 في القسامة قال وليس للدين من ان كل قصي عليه مع عن المدعي واخره عليه على الخلاف
 اقول اذا تحرفت الدعوى عن اللوث كالب كعبه من الاعاوي على المنكر لها من واحد
 وادانها المدعي عليه عن المين قصي عليه وهل يقتضي مجرد النكول او نه ويظهر المدعي خلافه بدم ذك
 في وجه القضاء قال وليس للدين من ان كل قصي عليه مع عن المدعي واخره عليه على
 جماعة فلم يدعي ان يمس فلو قال القائل منهم واحد فليقتلوا الا واحد فله القسامة عليه لان بوله لو
 ولو نكلوا جميعا فقال ظهر لي ان لو لوث حين تعد عوى الجمل ففي يكتنه من القسامة اشكال اقول
 فساد من ان النكول عن المين لو لوث لانه احاد بخل مع ما طعن الحاكم صدق المدعي ومن كونه قد
 سمع منه الاعتراف بانه لا يعلل خصوصية القائل وذلك شاذ في عوى التعيين وكل ما افت
 الدعوى كقاعدة السابق عليها فانما لا يقتل قال وليس للدين من ان يمس الساهد المقبول
 لنبوله فليقتل احده من ليس لوث ولو قال فله احده من فلو لوث لان يعين القائل بغيره كمثل
 عدم اللوث في الموضوعين اقول وجه الاول اطلاق الامتياز ان شهادة الساهد

ومن حيث تصادق السبب
 وما لا يرد البينة وورد
 الدوام ولا يرد عمن
 احسن المصنف

الواحد العدل لوث ووجه الاحتمال الثاني ان شرط كونها لوثا حزم الساهد بخبر شخص العادل
 وشخص المقبول كمثل الحمل احدهما الشكره والثاني يعود في المسئلة الاولى والاولة مفقود في المسئلة
 الثانية ويحكم الدوق فان احسن العادل بعينه وهذا لول يفرق اثنان او جماعة عن فصل بين اللوث
 على من يلف على يله المدعي وان العادل كفي العمل ما امكده دفعا للمجدور عن نفسه واما المقبول فالحاقه
 واعلم ان عددي في هذه المسئلة من المسقطات نظر لان اللام في انه هل هو لوث او لا قال
 وليس للدين من ان يمس فلو ظهر اللوث في اصل العدل دون وصفه من عدا وخطا في القسامة اشكال يشا من
 جماله الغرض من المعاملة والحال اقول ومن احمال احسن في الدم كما لو قال الساهد فله احد
 هذين فان القضا جعليه لو بان وان كان المستحق عليه مجزوا قال وليس للدين من ان يمس فلو كان وقت
 القتل محسوسا او غير محسوسا ولو لم يكن كونه فاما الاعلى بعد فالاقرب سقوط اللوث اقول وجه الدرب
 من وجوده وان لم يمس بعض احمال اللوث ومما متساوان فلا يوجب احد هما فلا لوث لان اللوث ظن الظن
 الدقة من البرجج بخرج شرعي والا فاقول وليس للدين من ان يمس فلو كان الوقت هل يسطر اللوث
 اشكال يشا من ان المدعي ظهر معه البرجج فلا يثبت بكدب الاخر كما لو اقام شاهدا بدين من الامكان وان قضي بدين
 ضعف الظن بالكذب والاول قوي اقول وجه القوة ان كل واحد من الوارد له حتى اسقطت الاول
 بكذب الاخر كافي سائر الدعوى ولان اللوث دالة على اليمين الجنبه المدعي فكذب احدهما لا يوجب
 مسح الاخر من اليمين كما لو ادعى احد الواردين من اللوث وادار عليه شاهدا واحدا وكذب الاخر لا يمسعه
 بكذب الاخر من اليمين مع شاهده ولانه لو كان احد الواردين صغيرا او غائبا كان للظن او الحاضر كلفه
 مع احمال الكذب من الآخر عند بلوغه او حضوره لانما شهادة الساهد محقة
 حجه في سببها واللوث ليس كذلك بل هو ظن مرجح وكذب الاخر يسطر الظن والصغير والغائب
 لم توجد فيه السبب الجازم للظن ومرة الكذب واحماله لا يحزم الظن لا يمس الساهد
 الواحد ايضا بعد الظن واللوث جعله السارح حجه لتقل المين محبة مقطوعة ولا يسئل ان
 بكذب الاخر يسطر الظن لان المسقط للمجه السارح جعله السارح مانعا لها ولا يمس هنا
 ولو كان الكذب مانعا لزم اعسار العلم او الظن الذي جعله السارح معاقبه لسبب شرعي بوجه
 لان التحري على الدماء مبني على الاحاطة العام ولم يحصل في طرف الصبي والغائب قبل بلوغه

ومن حيث تصادق السبب
 وما لا يرد البينة وورد
 الدوام ولا يرد عمن
 احسن المصنف

او حضوره **قلت** ظاهر كلام المصنف انه لا فرق في المكذب بين كونه عدلا او فاسقا **وال**
فدس الله سنه ولو قال جديما قبله هذا وجد وقال الثاني بل هذا مع آخر فان لم يعد الا بطل مع
الكاذب خلف الاول على الذي عينه واستحق نصف الدين وحلف الثاني عليه واستحق على كل واحد
الدين وان لمنا بالابطال حصل الكاذب في النصف واحمل حمله سقوط حكمه بالكلمه وعدمه
فخلف الاول على الذي عينه واستحق الدين وحلف الآخر عليه وبالحكمه والدين ولا يخلف على الآخر **وال**
الاخر **اقول** هذا فرع على ان الكاذب لم يسقط اللوث ام لا فان لم يسقطه والكاذب
ضام بوجوده لان قبله بالانفراد فصار لفته لا اشتراك ولا ضمان والكاذب ظاهر فسقط حكمه
بالكلمه وكتمل عدم سقوطه بالكلمه لان الكاذب انما يحصل في موضع التعارض والتعارض هنا حصل
فصار على النصف فان مدعى الانفراد يدعي الجميع ويدخل فيه النصف ومدعى الاشتراك يدعي النصف
فالتعارض انما حصل في الواجب على النصف الذي خلع يدعي الكل فليسقط اقسامه في النصف الرابع
واعلم ان بطلان اللوث في الكل يعني على ما اذا شهد شخصين وردت شهادته لاحد مما قبل
بطلان في حق الآخر بطلت هنا القسامه وان تعضا الشكاه فذلك ذلك وقيل يقسم الاول على زيد وبالحكمه
منه ربع الدين لان بقي فيه اللوث من حصه النصف والثاني يسم عليه وبالحكمه والدين ولا يقسم على غيره
لان اخاه كونه في الشركه والاول بخلفه زيد على بطلت فيه القسامه والثاني بخلفه عن التي
الثاني في كفه القسامه **وال** **قلت** فليس الله سنه وفل شرط نوال الانسان في مجلس واحد
الا قرب عدمه **اقول** وجه القرب انها ايمان متعدد ليس في الشارع فيها على نوال
ولا اطلاق والاصل عدم الاشرط ومن ايمان بالدين الواحد فلا يجوز بيع بعضها ولا ان للموا لا اثم
في الدين والدين كونهما الكثر وقها في النفس ولهي الشارع عنهما في قوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
لامانكم **وال** **قلت** فليس الله سنه وفي الاكتمار بقسامه قوما المدعى عن قسامه او قسامه قوما
المكر اشكال **اقول** منشأ الاشكال ان الاصل عدم جواز حلف الانسان لاثبات حق غيره
او اسقاط حق غيره فلو لم يخلف المدعى ولا المكلف لزم احد الامرين المقتضى بالاصل ومن كونه
الشرط ليس في الشارع عليه في القسامه فانه جواز اثبات حق الغير او نفيه باليمين بمنزلة غيره
القضاء ولانه لزم الشارع خصوصيه الخالف بل جعل من العود فانه مقامه **وال**

ام لا نأول قلنا انها
بطلت مع

والا فليس على ما لا يرد
عندنا

فليس الله سنه ولو قال جديما قبله هذا وجد وقال الثاني بل هذا مع آخر فان لم يعد الا بطل مع

فليس الله سنه فان امتنع ولم يكن له من يقسم الذم المدعى وقيل له رد اليمين على المدعى **اقول**
القول برد اليمين على المدعى هو قول الشيخ في المبسوط فانه قال فيه فاذ كانت اليمين في حقه المدعى
ابداً لم يسل ان ادعى قتيلا ومعه لوث الى ان قال بعد كلام وقال الآخرون انها رد عليه وهو الصحيح **قلت** فليس الله سنه
عندنا **وال** **قلت** فليس الله سنه وفي عدد القسامه في الخطا او عمد الخطا **اقول** ان قولها
مساوئها للعدد وقيل خمس وعشرون مساوئها مشهور **اقول** **قلت** اخلف الاصحاب في
عدد القسامه في مثل الخطا المحض وفي مثل الخطا شبيه العمد على قولين احدهما احساوا انها في
العدد لقسامه العمد وهو خمسون مساوئها واختار المعيد وسداد وابن ادرس وظاهر كلام ابن الحنفه
والمصنف في هذا الكتاب وثانيهما احسنه وعشرون مساوئها وقول الشيخ في النهاية والمبسوط
والخلاف وان السراج وابن حزم واحسان المصنف في المحلف ووجه القرب في الاول انه اجو وطولان
معلمها اغلظ لان الله التست كالعصا **وال** **قلت** فليس الله سنه وثبت القسامه في
الاعضاء كثوبها في النفس فان كان في العضود به النفس كالذكر والانثى والقسامه خمسون **قلت**
سنه ايمان وان كان اول الحساب النسيه من خمسين **اقول** **قلت** القول بالسنه ايمان
قول الشيخ في النهاية والخلاف في المبسوط وسبعه ابن السراج وابن حزم وما ذكره المصنف في الكتاب
من انه خمسون مساوئها مذهب سداد وابن ادرس وقيل عن المعيد وهو اختار المصنف في المحلفه الا في عمنه
وال **قلت** فليس الله سنه والاقرب انه لا يجب ان يقول في اليمين ان الله نبيه المدعى **اقول**
وجه القرب ان كل حكم شرعي لابد في ثبوته من دليل شرعي وليس هنا ولا في اصل البراه **الحج**
المالك في الخالف **قلت** فليس الله سنه ولو اقام الولي شاهداً قبل الخطا او قبل الحد فقي وعلى تلفد منه من الجراح
الاكتفاء بالغير الواحد او وجوب الخمسين اشكال **اقول** **قلت** المراد ان اقام الولي الى قوله بطل
الخطا اقبل العبد العبد او قبل الحد المراد به ان الحد اقبل العبد ومنشأ الاشكال من ان العبد
مال للغير فضمن له كسائر الاموال فيكون فيه اليمين الواحد اعسار المالهيه ومنه انه مومن فدخل تحت
قوله تعالى ومن يسل مومنا متعتا مجراوه جهنم حالها فيها فقدر راده على المالهيه كالا حرام فكون
طريق لاثبات في حله لطريق الاثبات في حله المومن وكذا في دفعه فثبت خمسون مساوئها المصنف **قلت** ومنه انه
قلت فليس الله سنه ولو اوصى بفته المقبول خلف الوارث القسامه فان امتنع في اجلائ
وهو الاقرب عند المصنف

فليس الله سنه ولو قال جديما قبله هذا وجد وقال الثاني بل هذا مع آخر فان لم يعد الا بطل مع

فليس الله سنه ولو قال جديما قبله هذا وجد وقال الثاني بل هذا مع آخر فان لم يعد الا بطل مع

فليس الله سنه ولو قال جديما قبله هذا وجد وقال الثاني بل هذا مع آخر فان لم يعد الا بطل مع

وهو الاقرب عند المصنف

الموصي له استكال أقول **ف**نشأ من ان القمه على يد راسيها في الموصي له وهو المستحق لها وانما خلفنا المستحق لا غير ومن ان الوصيه مفرقة على اسمها الموصي والمدعي عليه بكر فان خلف الموصي له بلزم اثبات حق الغير بمنع عنه وهو غير جابر وهذا هو الذي قواه الشيخ في المبسوط **والله** قدس سره والا فربما شيع من قسامه الكافر على المسلم أقول **والله** قدس سره في المبسوط اذا كان الموصول مسلما والمدعي عليه مشركا فقسمة على ذلك واستحقاق الخلف فيه لان قصه الانتصار كانت مع اليهود وان كان الضد بان كان الموصول مسلما والمدعي عليه الفيل مسلما قال قوم مسلد ذلك تقسيم عليه وثبت الفيل على المسلم وقال قوم لا قسامه لمشرك على مسلم والاولى عند الجمهور الاخبار غير انه لا شبهة في القود وانما شبهة المال والا فربما عند **والله** قدس سره لا قسامه لان اسمها في القسامه سبيل ولا شيء من السبل باب الكافر على المسلم اما الاولي فطامه واما الثامه فلقوله تعالى ولن حل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **والله** قدس سره ولو اردنا الولي مع القسامه فان جازف وقعت موقعا لانه الكساف وهو مجموع في هذه الاحمال وهي عليه الامر وكما هي عن الذي في حقه على المسلم فكذا هنا فاذا رجع الى الاسماء استوفى الخلف في الورثه ويستحل منع الارث والارث وانما خلف الولي وقد خرج عن الولايه **أقول** هذا قول الشيخ في المبسوط الا قوله فكذا هي عن الذي في حقه على المسلم فكذا هنا والمصنف قدس سره وجه اعترضه بانه انما خلف الولي والولايه بقول الارث والارث لا مانع من الارث فجميع من الولايه فلا خلاف وهو اعترضه بوجه والاظهر عنده انه لا اعتبار بمن المرتد فعلى هذا ان شرط التوالى اسراف الولي بعد الاسلام والا اتم والا صح عنده الاستلزام لقوله تعالى لمن استرك ليجب طرده **والله** قدس سره ولو استوفى بالقسامه فعال آخرنا فقلته منفردا اصل خبر الولي والا فربما منع لانه انما تقسم مع العلم فهو مكذب لا لادان **أقول** قوله وقيل انما انشأه الى قول الشيخ في الخلاف ومنعه في المبسوط وهو الاقرب عند المصنف والاقوى عندى وقد ذكر المصنف وجهه **والله** قدس سره فيلخص المذهب في الدم مع خصه حتى يحصه السنه **أقول** انما السب في النمايه وان البراج وان جرم على جبهه ثم اختلفوا في عدد من قال السبج وان البراج لحسن منه امامه وقال ابن حنبله امامه وضع ابن ادرس

المجرد **والله** وهو اختيار والذى المصنف وحده رحما الله واباه افنى **والله** قدس سره اذا خلفه تمام الارث **والله** قدس سره في مبسوط الخمسين علمهم وبطلان المكسر والنقطة الحصص خلف الذكر ضعف الانثى وان جامعها حتى اجعل مساواة الذكر وان اخذ اول احوالها وان خلفها الثلث **أقول** هذا قاعدة وفروع احكام العاقله بقول **والله** قدس سره ما استحق بالقسامه سبب حتى خمسين عنما لقوله صلى الله عليه واله وسلم يخلفون خمسين عنما وتسحقون دم وان لم او صاحبكم اى في النظام او علم الحيا لا في نفس الامر انما استحق بنفس الفيل فاما ان يكون الوارث واحدا او اكثر فان كان واحدا خلف الخمسين واحدا لله وان كان كثيرا كان على الثلث الخمسون وان اثنى صلى الله عليه واله قال يخلفون خمسين عنما الحكم للحاكم الا الخمسين ولان الديه كالتقيل ثم سلبها الوارث منه ولهذا نفى عنها ديونه ويخرج وصاياه فالمسحق واحد والورثه خلفا ولا فعلى الكل ما كان عليه من الايمان من غير راده واما الفروع **والله** قدس سره على قدر رؤسهم او على قدر اسمعاهم كحل الاول لان الممنوعين اعسار كونه مدعيا او منكرا ولا مدخل لقله المدعي به وكثره فنه وهم مساوون فيه وكحل الثاني لانهم خلفاء الميت وخلفه من واحد على قدر خلافة ولان القسامه للميت على قدر ايمان وخلفه احوال كجبه ما استحق من الديه ولهذا كان عدد الممنوعين فاما من خرج به النفس كسائه من به النفس **والله** قدس سره اذا ولىنا بالنقسط على قدر الاصله ولو كان الوارث ذكرا وانثى خلف الذكر ضعف الانثى وبطلان المكسر بخلف الانثى بل وبطلان عشرين سبعة عشرين لان الممنوعين بعض يكون وحدها احوالا وخمسين عنما ان يكون جميعا حتى يمتد احكاما ان ان خلف الممتد من الذكر احكاما لانه يمكن ان يكون ذكرا فلا تخزم بوث دعواه الا اذا خلفه من الذكر خلفا لذكر عشرين عنما حتى عشرين عنما والابن عشرين ايمان ولا اكسر ان خلف الثلث لان عليه نصف ما على كل واحد منهما والنصف الرابع على الذكر الثلث المجموع فمخلف الممتد سبعة عشرين عنما لان الواحد من مائة الخمسين وموسم عشرين وطمان فميم المكسر لان الممنوعين فمصر سبعة عشرين وخلف الذكر لهما وعشرين عنما لان عليه اربعة اشباع الخمسين وهو ايمان وعشرون عنما وتسعين فكل واحد على الانثى اربعة عشرين عنما لان عليها نصف ايمان الذكر فكسر مكل المقصود

أما الثالث في كيفية الاستيفاء وفيه مطالب الأول المستوفى **قال** **فليس**
الله سبحانه والفضل كان واحداً لا يستيفاء جميع الورثة وهم كل من يرث المال عدا الزوج
والزوجة فانهما لا يستيفان قصاصاً بل ان احب الله صلياً في العمد او اصلياً في الخطا ^{شبهة}
الخطا ورثا يصيبهما منها والا فلا حظ لهما في قصاص ولا عفو ومثل الارث القصاص من العصبة
فلا يرث من يقر بالام ولا للنساء عفوا ولا قودا والا لو اذنب اقرب **اقول** **اختلف**
الاصحاب في وارث القصاص فقال السجعي في المبسوط وابن ادرس وسنخا ههنا انه كل وارث
المال عدا الزوج والزوجة وقال الشيخ في الاستيفاء انه العصبة وليس للنساء عفوا ولا قود
قال **فليس** الله سبحانه واذا كان الولي احداً جازان يسو في من عودته الا ما عدا علي اي ^{الاول}
التوقف على اذنه خصوصاً الطرف **اقول** **قال** الشيخ رحمه الله في موضع من المبسوط
بالوقوف لانما سئل اجتهاده عليه على الاحباط التام يكون منوطه بنظر الامام وقال في
موضع آخر منه لعدم التوقف وقال في الخلاف انه يوقف على اذن الامام فان جازفه لم يعزد وقال في
المبسوط يعزده واخبر الذي ان التوقف على اذنه الامام في الطرف اولى منه في النفس لانه من موص
الامام والجواب الحق في انه معرض للسراية واخبر في المختلف عدم التوقف على الاذن وهو الاقوى عندك
لتصوير قوله تعالى بعد جعلنا لولده سلطانا **قال** **فليس** الله سبحانه ولو كان فهم من لا حسنة
كأنفساء والا فرب كسبه اسمه بحيث لو خرج فوض الى من شاء **اقول** **اذا كان** ^{القصاص} **فليس**
من لا حسنة ما شره لالمراه على القول باستيفاء القصاص فان ادباً بهما دخل في القرعة وبكسبهما
في رفعه بنى المسجعيان استيفاءً بحيث لو خرج اشبه كان لهما ان يوص ما شره الى من شاء وفيه
القرب ظاهر لان مسجعي القصاص مخير من استيفاءه ما شره او تركه لا وعجز المسجعي عن استيفاء
حقه لا يوجب سقوطه **قال** **فليس** الله سبحانه ومن لم يجزده كل منهم المبادر ولا يوقف على
اذن الآخر لكن يضرر حصص من اراد **اقول** **اقوله** ومن لم يشانه الى قول الشيخ
في المبسوط حيث قال واذا ورثه اذا كانوا اهل سنة لا مولى عليهم فليس لبعضهم ان يسو في غير
اذن شريكه فان كان شريكه حاضراً فليجوز له وان كان غائباً لم يسو ولا خلاف في عهد
العصلين عندهم وعندنا انه ان يستوفيه لشرطان يضرر لباين ما حصصهم من الدين وكذا قال في

فر الجنايات

97

الخلاف قال **دس دس** ولو كان فيهم صغير أو غائب أو محبوس قيل كان الحاضر الاستيفاء
وكذا الكبر والعادل لكن بشرط أن يصحوا بصحة العاقل والصحيح والمحبوس من الدين ويحتل
جس العاقل إلى أن يعدم العاقل أو يسلح الصغير أو ينفى المحبوس **أقول** **دس** قوله **دس** إشارة
إلى قول الشيخ في الكفاية في المسبوط والخلاف أما المصنف فقال يحمل على العاقل لا على
غيره محض الحاضر والكمال والقيل لبعضه فوجب بآخره إلى أن يعدل الشراكه والألزم
لصانع حقوقهم محسبه الحاكم لحفظ حق الولي عليه والغائب لأنه يجب عليه حفظ حقوقهم ولا
يتم إلا بالحيض منها والآن الواجب الإلهي هو واجب **دس** **دس** ولو كان المستحق
للقصاص معصرا أو محبوسا وله أب أو جد قيل ليس لأحد الاستيفاء حتى يسلح الصغير أو ينفى المحبوس
سواء كان في النفس أو الطرف في نفس العاقل حتى يسلح أو ينفى لأنه يعوق نفعي لا يمكن بدافعه وكل
بصرف هذا شأنه لا يملكه الولي كالعفو عن القصاص والطلاوع والعين ولو قيل للولي الاستيفاء
كان جها **أقول** قوله **دس** إشارة إلى قول الشيخ في المسبوط والخلاف لكن الشيخ لم يصر
لجسبه واستضعف المصنف هذا القول لأن الولي قام مقامه مسبوحي حقوقه فثبت له ما يملكه
عليه من استيفاء المحروق لأنه معنى الوالديه **دس** **دس** ولو ولد منهم واحد فضله
من غير أن ينافي عز وجل **دس** القصاص أشكال بالنساء من أن له نصيبا في نفسه ومن أن
يعد من مكانه طالما مع العلم بالحرمة والاول اقرب **أقول** في هذه المسئلة خلاف
فيقول الشيخ لبعضهم العمل مع رد ما حصل للنافع من الدين على ما تقدم فاقول ما بينه أن يكون
شبهة مستقطبة للقصاص **دس** **دس** وهو للولي الآخر مطلقا بركة العاقل
أو مطلقا المستوفى أو يتخير الأقرب التخيير **أقول** وجه العرب أن كل واحد منهما
معد عليه أما الاول فظاهر لأنه قبل موته عهدا وفات محل القصاص فهو جع على بركة نصيبه
من الدين وأما الثاني فلأنه أبلغ حقه وفوته وكان ضامنا العوضه **دس** **دس**
سنة العمل إذا بعد استحقاق القصاص بسبب كل قول ولو غنى بعض المسبوحين كان
للماني القصاص فإن اجتمعوا على المطالبة فضاومهم استوفوا حقوقهم وهل لبعضهم المطالبة
بالدين وللماني القصاص أشكال **أقول** **دس** **دس** إشارة إلى أن كل واحد منهما نفسا

و صوالا فوئی عید کی

والا فاني غفدي اني انصاف
عليه السلام ما فضل عريضة
من الدنيا سلاسلها

ويعتبر عدم الرجوع عند
الجناء

بجنى الجاني على كثر من نفعه
لجوز لثون القنص معروا
رضخ على تركه الجاني للدم الحار
المزكرو وما اسما اللوام
على السعي له الا بالحى الحى
على النعم نفعه ولا عدى
التحذ ٥٥

الحاصل في الوصف من جهة ان القبول لا كان مطوعا بل بالبرهان من غير التامل وهو اخذ ومنها التسلسل الحاصل في
الاعتراف بغيره البديهي واذا اخذت البديهي من عند البديهي لا بد من التسلسل فالتسلسل لا كان حرا من اجزاء العلم والرجوع
فلاستوفى موضوع ما حتى عليه وهو مطوع بل بالبرهان والآن، فله البديهي لا قدره ان استوفى من وصف ان البديهي هو صواب
العلم وهو حاصل في التسلسل في معنى كلام البايعي في كلام المصنف قاله وذلك في الكتاب

الذي يحكي عليه بحمد له الزائدة لاصاله البراءه ووصف الدرس وسدس ديه الكف وسدس ديه الزائدة لان الكف لو قطع فميت بديه يد وديه اصبع زايله عند الاشتباه فسطح اديه وديه الزائدة على المجموع اقول **س** يريد بقوله وكذا انه لو كان له ست اصابع في كف واحد ولم يمتد الزايله عن الاصليات فقطع واحد منها اصبعاً ما الذي يحكي عليه ذكر المصنف هنا وحدها احد هاهنا ديه اصبع زايله وطولت ديه الاصليه لانه المستقيم وطاراد عليه مشكوك فيه والا البراءه والسالي وصف الدرس لان المقطوعه يحتمل ان يكون رايك ويحتمل ان يكون اصليه والا حتماً متشككاً فان كان عليه نصف الدرس كحسين ولحمه الروح فله حان ولم يعلم كونه ذكراً ولا انثى فانه يلزم نصف الدرس وتورث الحسي نصف النفسين فانه سببه كما في الاحكام التي اعني احوال الكوثره والا نؤتيه **المالك** سدس ديه الكف وسدس ديه الزايله لانه لو قطع الكف مع الاصابع الست لزمه ديه اليد وهو خمس طاه دسار ويلزم ديه الاصبع الاصليه الزايله وهي ثلاثه وثلاثون دساراً ولت دسار فتح قطع الواحد مفقوده فمستطد ذلك على ستة ان الاصبع واحده من ستة **الاعمال** انما يكون له السدس من ديه الكف والاصابع لو كانت الاصبع سدساً من المجموع وليس كذلك بل هي سدس الاصابع لا غير لانا بقول **س** ديه الكف مع الاصابع هي مساويه لايه مجموع الاصابع فان الباطح لو قطع الاصابع الست لكان عليه مثل ذلك وهو خمس طاه دسار عن الاصابع الخمس الاصليه ولت ديه الاصليه وهو ثلاثه وثلاثون دساراً ولت دسار كان عليه عند الاشتباه سدس ديه المجموع **والثاني** قدس الله سره ولو قطع اقله علواً ووسطى من آخر فان سبب صاحب العلواً انهم بعض اصحاب الوسطى وان سبب صاحب الوسطى اخر الى ان يقسم صاحب العلواً بانهم على حال او مطلقاً كان لصاحب الوسطى الفصاضة حذر ديه العلواً على اشكال ولو اقطع صاحب الوسطى او الاساء واستوفى حقه وراده فطالب يد سبباً لصاحب العلواً فطالبه الحائي ديه اقلية اقول **س** منشأ الاشكال ان فصاضه تودي الى الحمايه في غير حقه لانه سلف عليه العتق وله واحد وهذا لا يجوز لقوله تعالى في عذري علم فاعذوا عليه قبل ما عذري علمكم ولانه لم يبع من اسدياً الفصاضة بما فيه خطر حذر من زياده مطبونه فمن المعلومه المسفته اولى لان الزايله عن الحق تعدي والتعدي ينهي عنه حب الاجتزاع عنه

هذا هو الوجه الثاني في
الاستدلال على ان السرية
لا تكون من جنس السرية
بل هي من جنس الغيب
والله اعلم بالصواب

ولا يتم الامر ان القصاص الى الدية وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب لان شرط الواجب خلوه عن
وجوه العنايه وليس هنا وجوه ان القصاص لا يوقف على اليد في النفس حاشا السارخ مع رد الزيد
على الحاني كما لو علم احد الطرفين او كان الشاكر في الفعل فملا نقص منه واذا كان حاشا في النفس
ففي الطرف اولى قال **وليس الله سريه** وان صارت الاخرى باطشه في الجاهل بالاصلية
اي بان يكون حكم الاصلية في القصاص والمرد استكمال اقول **العضد** الاربعة عشر عن الاصلي
بالنقض فان الاصلية باطشه والربا لا تساوي في النقص اذا انقرض ذلك فاذا كان شخص يمان
اخرهما باطشه والاخرى غير باطشه فمقطع واحد بله الباطشه فصارت الربا باطشه كالاول
في مساواتها الاصلية في الاحكام ومقدار الدية والقصاص اشكال فشا من انما زايده لانه الله
فلا تغفر حكمه انما تغفر القوه من النقصان الى الربا ولانه قد كانت دمه باطلا لاصلية ولا تقطع
الاصلية بها والاصل يعاد ما كان على ما كان فلا تغفر ومن اشترى كماله في الجسيه واجراها وانما غفر
والسود في الحكم بالنقض وبه كانت اصلية ووجود السبب لمضي وجود المسبب فساواهما
في الاحكام وفيه نظر لان مقتضى كونها الاصلية هو الطبيعة لا المعنى **فانها قال**
وليس الله سريه ولو ابراه عن جنايه فسرت الى الكف فلا قصاص في الاصل بل في الكفان بما واهى
النقص او في الباقي من الاصابع ويحاط به بالحكومة ولو سرت الى النفس كان للمولى القصاص بعد
رد ما غفاه عنه على اشكال اقول **اذا قطع اصبع عن عمد** اغتفى المحنى عليه عنها فترت
الى الكف فان الحكم باذنه وان سرت الى النفس قال الشيخ في المبسوط الذي رواه اصحابنا في الاولاه
القول اذ اردت ما اغتفى عنه على اولياءه المقصص منه وان لم يردوا لم يكن لهم القود فليحذر من الله
في ذلك حكم والمصنف استشكله ونسأ من له قبل عمد او انا وعقوب عن الطرف لا يقتضي سقوط
القصاص في النفس لان ما عدا النفس من الجوارح والاطراف مدخل في النفس ومن ان الطرف سقط
حكمه بالعفو فصار الباقي الكامل الا هو الباقي لان عدد العنايه **قال** **وليس الله سريه**
ولو قال عيوب عنها وعن سببها صحت العفو عنها او في صحتها في السرايه اشكال ومثل صحت العفو
عنها وعما يحدث عنها اقول **الاشكال** في العفو عما يحدث عنها من السرايه في النفس
او بعض الاعضاء او العيب ونسأ من ان السرايه لم يحصل حال العفو فلا يجب مقتضاها في

والا فاعند في هذا
الوجه الثاني في
الاستدلال على ان
السرية لا تكون
من جنس السرية
بل هي من جنس
الغيب والله اعلم
بالصواب

وجه الحاني لان المسبب لا يستدعي على السبب ومن وجود سبب السرايه ووجود السبب كوجود
المسبب فصح ولصحة دليل الحايه في قول علي عليه السلام من يطيب او يسطر فليأخذ البراءة من ولده والا
فهو له صامن واذا صح دليل الحايه وقبل السرايه فبهم ما اولى ولا صاله الصحة ولانه من ياح العفو المرتب
فيه سر عافيه من باب العبادات فينبأ سبب الصحة والا صح عندي انه لا يصح لان الابرار ازاله طابت
في الدية ولا يصح دليل الدية في الدية ومن ثم انفق الفقهاء على بطلان الابرار عما نسب ثابت في الدية
واذا صح في الجرح المذكور للضرورة وهو خلاف الاصل وخلاف القواعد الكلية فمقتضى صحت
النقض وهذا مما يرد عليه نص قوله ومثل يصح العفو عنها وعن ما يحدث عنها اسأله الى قول الشيخ
في الخلاف فانه حكم بغيره العفو من السبب في الحايه والسرايه مطلقا لانه لم يزل الوصيه قال الشيخ في
المبسوط ان لفظ الوصيه صح من الثلث وقال ابن الحنفية عفو المقتول خطأ عن جنايه كوصيه يصح
فيما ما يصح من وصاياه واما عفو عن المايل عمدا فباطل لا يصح لو جهل احد ما انه عفى عن الاصل والباقي
انه وصيه للمايل عمدا ولا يصح عندها والمصنف رحمه الله حكم بصحة العفو عما وجب الحايه من الكسائر
ببر عاف المولى لا بمجرد السرايه وفصل في كتاب الوصيه للمايل عمدا وهو انه ان اوصى له قتل الله
او ما يوجب له يرد في قتل العاقل اذا قال اعطوا اولادي او اخوتي كذا لم يسله احد من فانه منع كما
منع من الميراث لوجود سبب المنع وهو مقابلة النفس بمقتضوه وهو الاستيعمال للاخذ المال ولقصاص
العلم للعادي منع العاقل اما الوص عليه بعد فعل طاعة الفعل فالأقوى الصحة في النص صرح باسمه اما لو
اوصى بلفظ عام بما وله بعد فعل سبب الفعل فالأقوى المنع عملا بالعرف والعاده وحمل الصحة لاقتضاء
اللفظ العموم **قال** **وليس الله سريه** ولو ابراه العبد الحاني يصح على اشكال اقول **وليس الله سريه**
مستور من علو الجنايه بعين المعبد فصح ان سرته ومن انه متعلق بحال السيد ولا يفتح الابرار للعبد
لان حكم الجنايه متعلق بالسيد **قال** **وليس الله سريه** ولو قطع عن مخمخون وثبت المحنون
فقطع عنه قبل بيعه وصا صا وقيل بل يكون قصاص المحنون باقيا ووجه جنايه المحنون على عاقله اقول
القول الاول حكاة الشيخ في المبسوط واخبارنا في هذا فقال فاما اذا وثب المحنون فمقطع يد الحاني
فيل يكون قصاصا ام لا قال بعضهم يكون قصاصا لان المحنون اذا كان له جرح من فله كان غنره
الاستدلال كما لو كان له ودعه عند غنره فبهم عليها فالفها فاما ان على المستور في وقال بعضهم وهو

والا فاعند في هذا
الوجه الثاني في
الاستدلال على ان
السرية لا تكون
من جنس السرية
بل هي من جنس
الغيب والله اعلم
بالصواب

وبقوله لا تقول
 فانه قد سئل
 ولو وقع الفاعل على
 العضو خطأ جازحه
 وما بها وان اذبح عنه
 فيه العسر ومصل
 يصح على ذبح العسر
 فان سبب سلاسي
 الباني لان ذبح الطرف
 يوجب ذبح العسر
 اجازوا وان اذبح احد
 ذبح الباني افر
 اذا قطع اثنان غايه
 حر حره اعضاء
 حر خطاه وديها
 ان نذ على ذبح السليم
 لا يفتل الناحية استكانه
 وبقوله لا يفتل يفتل
 واما لان حساب
 سم على الذبح

الحمد لله

وحدته. المعاصر
الغرض من ارجاعه الى
هذا القسم الجليل
الادبى الى
المعاصرين على احدث
عصره من احدث
الاستعماريين الذين
البحر والظلال
البحر والظلال
وغيره من
البحر والظلال
محمود حمدي

د أو متعبره ففما الحكومة وان عادت كامله من الافصاص ولا ديه والاقرب الارش اقول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قوله قيل لا قصاص ولا دية اشارة الى قول ابن البراء وجه القرب ان الحماة اقتصب لقصاص الجاني
قوله عليه فلا تمد حنايه **قال** **والله** **سنة** **وقيل** **من** **الصبي** **احد** **مطلعا** **اقول**
قوله وصل اسان الى قول ابن الصلاح وابن حزم واحسان المصنف في الخلاف **قال** **والله**
الله سنة ولا تشب القصاص قبل الادمال لحوار السراية الموحية للاذخول والاقرق الجواد
اقول **وجه** **القرب** **عموم** **قوله** **لعل** **جدة** **والجرح** **قصاص** **وقوله** **والعذر** **اعليه** **مثل**
ما اعتد عليكم عيب القصاص بالاعتداء بلا فصل بالقاء وكتمان لعدم لانه تكن السراية ولا يجب
بما قصاص **قال** **والله** **سنة** **وان** **افطع** **نذي** **رجل** **ورجله** **حظا** **وراسا** **المحلى**
سببا فادع الجاني موته من السراية وادع الولي الادمال والموت فعموما فان لم يحتمل الادمال
لصراة فان صدق الجاني في اخلاعه اشكال **اقول** **مراد** **المصنف** **بالخفاء** **شبهة**
العمدا وفي موضع لا يلزم العاقلة كالوثب الحماية باقرانه لانها الوثب بالليله وكانت خطا عسفا
لغيره تعالى والحوادث قصاص **قال** **الديه** **على** **العاقلة** **فليكون** **الدين** **قبل** **التوب** **بنزول** **العاقلة** **في** **النفس** **ومن** **المطروح** **وبها** **فما** **اد**
ولا مانع لار العدول وان كان مع جنونه وان لم يحتمل ادمال القطع قدم قول الجاني في اخلاعه اشكال بشار من عموم والنفس على الكفر
لا ارش لان من البواطين ومن ارش عوى الذي غير محتمل فلا يسمع فلا توجه عليه **قال** **والله** **سنة** **اما** **القطع**
بداوتهم ثم وجد سببا فادع الولي السراية والجاني الادمال قدم قول الجاني ان احتمل الزمان والا قول الولي ولو
كان قصصا فادع الجاني طاف سببا آخر وقال الولي طاف بالسراية قدم قول الولي وكتمان الجاني **اقول**
وجه الاحتمال احتمال الحال قول رجل واحد منهما فارجع الى الاصل وهو براه الزمة مما اراد عليه الديه وجه
لعدم قول الولي ان الحماة سبب الانلاف غالبيا والاصل في السبب المانر المانع والاصل عدمه وهو
الاصح عندى والاحتمال صحيف جدا **قال** **والله** **سنة** **ولو** **احتمل** **الى** **ملك** **قدم** **قول** **الولي**
على اشكال **اقول** **بشار** **من** **تعارض** **اصل** **براه** **الديه** **على** **الديه** **وعدم** **لعدم** **الحماية** **فما** **اراد**
على الزمان الذي يدع الجاني **قال** **والله** **سنة** **ولو** **ادع** **الجاني** **شكلا** **العضو** **المطروح** **من** **جس** **الاراد**
او غنى عنه المتلوعه وادع الجاني الصحة فان كان العضو ظاهرا قدم قول الجاني لا مكان اوافيه الله علي
سلامه وان كان مستورا حمل بدم قول الجاني والمجيب عليه وكذا الاشكال لو ادع الجاني لمحمد العيب
اقول **المفتا** **وتعارض** **اصل** **السلامه** **وبراه** **الديه** **قال** **والله** **سنة** **ولو** **اضاف** **الى**

والا فليكن الجاني
ما يصح احكامه
امكان المساواة
احد
لغيره تعالى
ولا مانع لار العدول
الى ان
لا ارش لان
بداوتهم
كان قصصا
فما اراد
على الزمان
او غنى عنه
سلامه وان
الافتا
الاختلاف

لعمته فقال عتوت عن قصصك او يدرك او حلك **قال** **والله** **سنة** **بشار** **من**
انه عفا عن البعض بلزم سقرطه وبوطرود ولاسقاط الجميع والاذم السامع كان كالعفو عن الجميع
ومن لانه اوقعه على موضع لا يصح وقوعه فيه والاصل بقاء الحق **قال** **والله** **سنة** **اذا**
عفا عن القصاص الى الدية فان دلها الجاني صح العفو ولا يلزم الاقرق ذلك **اقول** **وجه**
القرب انه لا يطل دم امر مسلم ويعذر القصاص بسبب العفو الى الدية فوجت الدية وان في خط
النفس وهو واجب لئلا يطل دمه الى ولا يلهو بالدم الى التهلكة ومن ان دية العمد لا يلزم الجاني الذي
عليه القصاص سر عا لاصليا **قال** **والله** **سنة** **ولو** **افض** **باليسر** **له** **الاقتصاص**
به كقطع اليدين والرجلين والاقرق انه يضمن الدية دون القصاص لانه ليس بعصوم الدم بالنسبة
اليه **اقول** **هنا** **احكام** **ان** **انه** **يضمن** **الديه** **لانه** **اقرق** **على** **حمايه** **على** **غيره** **فخرج** **كان**
صاحبا وليس له القصاص لانه مسبح لقتله فلا يكون معصوما بالنسبة اليه فليسقط وثبت
الديه **قال** **عدم** **القصاص** **لما** **ذكره** **قال** **والله** **سنة** **ولو** **الود** **بعد** **ذلك** **فان** **عفا**
على مال فلا اقرق القصاص **اقول** **اما** **النفوذ** **لانه** **كان** **سحقا** **له** **وليس** **سوقه** **والاصل**
نفا ما كان على ما كان لكن لو عفا على مال فلا اقرق القصاص لان القصاص ملزم لضمان الدية والمرد
هنا باب لانه قد يعدم في المسئلة السابقة ان الاقرق عند المصنف ثوب الدية فثبت القصاص
وسان للملازمة ان خلاصتها مدوجب له مال على صاحبه واحدا للجنسان فصا كغيرهما **القطر**
التاني في الدييات وفيه اربعة ابواب **قال** **والله** **سنة** **ولو** **ادفع**
غيره فاما دية المدفوع على الدافع وكذا دية الاسفل وصل اليها على الواجب ويرجع بها على الدافع
وكذا الوفاة الاسفل خاصة **اقول** **قوله** **وصل** **اشارة** **الى** **قول** **الشيخ** **في** **التمانه** **فانه** **قال**
فهي اذا وقع انسان على غير من علوفات الاسفل والاعلى او طابا جميعا لم يكن على واحد منهما شي
وان كان الذي وقع دفعه دافع او افترعه كانت دية الاسفل على الذي وقع عليه ويرجع بها
على الذي دفعه وان كان ديا صابه شي رجح عليه انصابه **قال** **والله** **سنة** **والطبيب**
بعلاجه الى قوله فان كان جادا واذا ناله المريض قال علاجه الى التلف والاقرق الضمان في طاله **اقول**
وجه القرب انه شبيه عمد لانه قصد فعله في نفس الامر هو فبالغ الغالب ولو نقصد الفعل ويحمل عدم

سورة
والا فليكن الجاني
ما يصح احكامه
امكان المساواة
احد
لغيره تعالى
ولا مانع لار العدول
الى ان
لا ارش لان
بداوتهم
كان قصصا
فما اراد
على الزمان
او غنى عنه
سلامه وان
الافتا
الاختلاف

والاخرى عند الاول

ضمان لان اذن المريض في العلاج بحسب نظره وما يودى اليه فكن اسفط الضمان والالام المخرج
واستماع الاطباء من المعالجة قال **قوله** قدس الله سره وروى ان عليا عليه السلام ضمن خبايا قطع
جشده غلام وهو حسن **اقول** هذه الرواية هي رواية الشيخ عن الصفار عن ابيه عن
عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام ضمن خبايا قطع حسنه غلام وهذا الحكم
حسن لان الطبيب يضمن ما يحسنه في ماله لان خطاه شبيهة **قوله** قدس الله سره
ولو انكملت النظر ففصل الصبي لو فيها الدية في مالها ان طلبت النحر وعلى العاقلة ان كان للحاجد والالتفات
العاقلة مطلقا **اقول** لا يصح في هذه المسئلة اقوال بلاد **اقول** الشيخ في النهاية
وهو الفصل المذكور واحسان ابن حمزة ورواه الصدوق في كتابه مع **قوله** قول المصنف وهو ان
الدية عليها في مالها قال وكذا كل اكل اكل في مناهج علي ع **قوله** احام المحدثين والذي قدس
الله سره وموان الدية في جميع ذلك على العاقلة **قوله** الشيخ على قوله في النهاية بما رواه
الصدوق عن عبد الرحمن بن سالم عن ابيه عن الباقر عليه السلام انه قال يا طائر مومر ملك مسأ
لهم وعني ليد فاعلم عليه مقبله فانما عليه الدية في مالها خاصة ان كانت انما طائر تطلب العر والى
وان كان طائر من البقر فانما الدية على عاقلة ما قال والذي في المحلقة ان صح هذه الرواية بعين
العمل بها لكن في طريقها من لا يضر في ان حاله وان لم يصح طريقها فالدية على العاقلة في الطير وغيرها
فان التام لا قصد له وطلب النحر لا يخرج الفعل عن كونه خطا او شبهة لان ذلك مستند الى التقوى
والدواعي وعدوها وهذا حسن والاخرى عندي ان الدية على العاقلة **قوله** قدس الله سره ومن
اعنف بزوجته في جماعها قبل او بعد اتمامات صبي الدية وكذا الزوجه وقيل ان كانا مومرين فلا ضمان
اقول لا يصح في هذه المسئلة اقوال بلاد **قوله** والذي المصنف هنا وهو الاصح اما احام
الدية فلا ضمانه المصنف مستأخرونه وهي غير محض لان الاصل عدم القصد الى الفعل صبي الدية
على الباعل منها وهو قول سلا **قوله** الشيخ في النهاية وهو انه ان كانا مومرين الدية الدية
وان كانا مومنين لو لم يكن عليهما شيء ورواه في المفتح الصدوق عن الصادق عليه السلام قال سئل
عن رجل اعنف على امراه او امراه اعنفت على زوجها فقبل احدهما الآخر قال لا شيء عليهما اذا كانا
مومنين فاذا اتما الزمهما الحسن بالله تعالى انهما لم يردا الفعل **قوله** قول المصنف وهو قول المصنف

عنه

او صا

لكنه نص على كون الدية مغلطه قال ولا يبعد فحمل الدية دية العبد وهي القود قال ابن ابراهيم
التمه لا يبعد الا اللوت لصدور الفعل منه قطعاً والاصح عندي قول والذي لانه قال وليس
بخطار بخلاف اجاعا فتح عليه الدية وفي التمه يفي العبد لا اصل الفعل **قوله**
قدس الله سره **الفصل الثاني** في المسبب وهو كل الحاصل لللفظ عند بعثه
عن الا انه لولا لما حصل من العلم بانكر كالحق مع البردي وهو موجب للضمان ايضا وفي مع
الارت اسكال **اقول** **قوله** من ان الفعل له لولاه لما حصل وهو سبب في سببه سبب
البا عليه يكون مشاركا في الفعل وكل مشارك في الفعل يبع من الارت وخبر انه ليس بمائل فان
السرط يوجب عليه التاخير وليس بغير فالتقصي للبركات موجود وهو السبب والمانع وهو كونه
قالا مصنف لانه يصدق عليه انه لم يفعل ولان المانع لم يعلم وجوده ولكن في الحكم بالبعد اصل العبد
قوله قدس الله سره ولو صا ح بصي فارتعد وسقط من سطح صبي الدية وفي القصاص نظر
اقول من انه بالنسبة الى الصغير الحاء الى البرقوع يكون الفعل عدا لانه قصد بالسل عاليا
ومن كونه عدا مشكوك فيه والدأ مصلية على الاحصاء التام فلا يقتصر لانه تنجم على الدم بسبب
مشكوك فيه **قوله** قدس الله سره ولو صا ح ببالع مات فلا دية على اشكال **اقول**
نفسا من انه سبب الاتلاف فكان مضمونا عليه وفي اصله البراءة وكون هذا من الانا ديات لانه
ليس اكثرى والحصول السك فيه والاصل البراءة **قوله** قدس الله سره ولو كان مومنا او مجنونا
او اعمله او فحاه بالصحة وان كان بالغا كاملا فمات او زال عمله ضمن الدية في ماله وقيل على العاقلة
وفيه نظر لانه قصد الاخافة فهو شبهة **اقول** **قوله** وقيل اشار الى قول الشيخ
الطوسي في المسبوط فانه جعل الدية على عاقلة والكفار في ماله وقال المصنف فيه نظرا لانه
سبب صا ح وقصد ولو كان من الاستيلاء الدية اعني انما كان عدا ومن قول الشيخ والاصح
عندي انه في ماله لان يضمن الغير خباياه انسان عن على خلاف الاصل **قوله** قدس
الله سره ولو كان معه صبي فقربه من طريق السهم ابا او لا قصد في الخوالة بالضمان على المقت
من حيث انه عرضه لللفظ او على الراي اشكال **اقول** ومن ان الراي هو المباشر للفعل
والمراد بقوله على الراي اي على عاقلة الراي لانه لا قصد ومية الى الصبي كان فالأعدا في العبد او عاقلة لانه السبب العر

او سبب

دوس

او عاقلة لانه السبب العر

في رايه فله الاول على الجاف مع العدو وان وهب لاصحه ووجه الثاني على الاول ووجه الثالث على الثاني
 ووجه الرابع على الثالث ولو وقع بعضهم على بعض فاقوا الجاهل ما تقدم وان يكون وجه الاول اربعا
 ربعه على الجاف مع العدو وان ورعه هدر بحرب الثاني على نفسه ورعه على الثاني بحربه الثالث ورعه
 على الثالث بحربه الرابع واحا الثاني فوجه الثالث فله هدر بحربه الثالث على نفسه ووجه على
 الاول ووجه على الثالث بحربه الرابع واحا الثالث فوجه الرابع فله هدر بحربه الرابع على نفسه
 ونصفه على الثاني لانه جرح الى اليد واحا الرابع فله هدر بحربه الرابع لانه جرح الى اليد واحا
 ان وجه الاول كلها هدر لانه حارب الثاني وهو ماسر ومولسب في حذب الثالث والرابع
 وجرح الجاف سبب والسبب لا يتعلق به الضمان مع الماسر فكذلك الف نفسه بحربه الثاني
 وطول لانه ووجه الثاني نصفها هدر ونصفه على الاول لانه مات بسبب حربه الثالث على نفسه
 وحذب الاول له ووجه الثالث كذلك لانه مات بحربه الرابع وحذب الثاني له ووجه الرابع على الثالث
 لانه هلك بسبب فعله اقول **والاخرى عندى الاجمال للخير ووجه الاجمال علم**
ما حصى **والله** **درس** **الدرس** **وروي محمد بن عيسى عن الباقر عليه السلام قال قضى احب**
المؤمنين عليه السلام في رايه وقع واحده منهم في رايه الاسد فعلق شان **وبعث الثاني بالث**
وبعث الثاني بالث **واقر بهم الاسد ان الاول فرسه الاسد وعزم الله له بالايه الثاني**
وعزم الثاني لاهل الثالث على الله وعزم الثالث لاهل الرابع الذي كاهله ووجه مشهور وروي
مسجع عن الصادق عليه السلام ان علما عليه السلام قضى ان الاول ربح الله والثاني ربح الله
والثالث نصف الله والرابع الله كاهله وحل ذلك على عاقله الذي ارد حوا وكان ذلك في جميع
الشي عليه السلام فاضاه ووجه ان يرض خضر الله بعدا واسما والافراس الى الارحام
المابع من الخالص محمد الاول فان سبب الوقوع في اليد ووقوع الثاني فوقه الا انه يلبعه
فعله فلم يتعلق به ضمان ووجه بل لانه ارباع السبب فله الرابع على الجاف ووجه الثاني السبب
حذب الاول وهو يلبس السبب ووجه الاسد فوقه وهو يلباه ووجه عاقله من فعله
بما لايه ووجه الثالث من حذب الثاني وهو نصف السبب ووجه الرابع عليه وهو فعله
فوجب نصف الله والرابع له كاله لانه سبب هلاكه حذب الثالث له وحل فوه وجعل

ذلك على جعل الله على عاقله الاول والنصف على عاقله الثاني والجميع على عاقله الثالث
 واحا الرابع على الجاف ووجه ان يقال **على الاول الله الثاني لا سبب له بالايه** **ووجه**
الثاني له الثالث **وعلى الثالث** **وجه الرابع** **ولو شركنا بين مباشر الامساك والمشارك المحذب**
فعل الاول ربه ونصف ووجه **وعلى الثاني نصف ووجه** **وعلى الثالث** **وجه لا غير اقول**
الرواية الاولى رواه الشيخ في التهذيب عن حسن بن سعيد عن البصر عن عاصم عن محمد
بن عيسى عن الباقر عليه السلام واحا الرواية الثانية هي رواية الشيخ في التهذيب عن سهل بن
زياد عن محمد بن الحسن بن حمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصم عن مسجع بن عبد الملك عن ابي
عبد الله عليه السلام وروى عن المصنف رحمه الله ان الرواية الاولى مشهورة وثانها بالايه ما ذكره
في الكتاب ثم ذكر في المسئلة احما لن مباشرها على التبركة بن المباشر والسبب وعلمه وذكر
الوجه في ذلك وكذا ذكره صاحب الدرس ابو القاسم بن سعيد رحمه الله في الشرايع قال
درس الله من **ولو علمتها الداسان اجمل احدا انما لك احاله على الدواب واحتمل الاحاله**
على ركبها اقول **احا وجه الاحاله على فعل الداسان لان الخبايه وقعت منها حال كون**
الراكبين غير ممكنين من منعها لانه قد ان لرايتين غلبتها ووجه كونه عليهما ان ذلك مستند الى
ركوبها فكان السبب من غلبتها قال **درس الله من** **ولو كان في طريق صبي والمصد**
واقف فله نصف المصد ووجه لانه فوقه اقول **فوله وقيل اساره الى قول الشيخ**
في المبسوط فانه اذا كان واقفا في طريق صبي لاني فصدته واما ما قدره الصادق
ضمينه لانه تلف بسبب لربط الواقف لانه وقعت في موضع ليس له ان يصفه قال
درس الله من **وقيل لو اسيرك ثلثه في هدم حائط فوقع على احد منهم فقتل الباقيان دمه لان كل**
واحد منهم ضامن لصاحبه والا فربان عليهما بلى دمه اقول **فوله وقيل اساره الى قول**
الشيخ في النهاية ووجه روايه ووجه روايه البصر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى امير المؤمنين
عليه السلام في حائط اسيرك في هدمه ثلثه فوقع واحد منهم فقتل الباقيان دمه لان
كل واحد منهم ضامن لدمه قال **درس الله من** **ولو لم يكن خوف فقال الله وعلى**
ضمانه فالأوب عدم الضمان اقول **المراد انه خلا عن الخوف ولم يخل عن الباقي ما قبل فعله والاند من**
السراية الخبايه ضامن لركب
وهو محال وهو لا يولى غيره

لصاحبه ووجه لانه تلف
 سبب لانه وقع
 ما قبل فعله والاند من
 السراية الخبايه ضامن لركب
 وهو محال وهو لا يولى غيره

قالوا هذا عرس محمد

مع تلامذہ مجاہدین

التمن
أخماساً

و سوال: قوی بخندی؟

الشيخ محمد بن عبد الله

السلامة

الى اخي اسامه لافول المعد
رحم الله فاهه الشريف
الملك محمد

دعای عزرائیل علیہ السلام

2

مرکب الالحال الدائم
وجه الله في الحجاب
من الحسن عليها السلام
سماں حجب الذلل علی او العبد

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Arabic or Persian calligraphy. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed. The writing is arranged in horizontal lines, though some lines are slightly slanted. The overall appearance is that of a well-preserved but old document.

34

والله اعلم
وكتبه عبد الله

[illegible]

السفلى السمان وفيه رايه ليرثب وقبل السوية وهو حسن **أقول** **الاول قول الشيخ**
 في المبسوط والمفيد وسلام والي الصلاح والي قول ابن الحسد ونقل شيخنا حم الدين بن سعيد
 في الشرايع عن ابن ياروبه وهو منقول عن طريق بن ياصح ورده المصنف بأنه يشمل على زيادة
 ليرثب والرابع وهو القسوة قول ابن ابي عميل واسم حسنة المصنف وقال الشيخ في النهاية
 والخلاف وكما في الاخبار ومحمد بن ياروبه في المصنف وابن حمزة في العلياحسنا الدية وفي السفلى
 ثلاثة احاسنها **قال** **وليس الله سن** ولو لم يصب الشعة قبل الدية وقبل الحكومة **أقول**
 قال بعض الاصحاب فيه الدية لذهاب مفعولها بالكسبة والمردد بها وقال المصنف يحمل الحكومة لعدم
 فيها **أقول** ان صارب مثلاً فمفعولها الدية **قال** **وليس الله سن** ولو قطع نصف لسانه
 ذهب ربع الجروف فربع الدية ولو كان العكس ف نصف الدية والا فرب اعشار الاكبر مع الاختلاف **أقول**
 لا اشكال لو ذهب من الجروف ثلثه ما قطع من اللسان كما لو قطع النصف فذهب نصف الجروف وانما
 الاشكال مع الاختلاف كما لو قطع نصف لسانه ففقد ربع الجروف او بالعكس قال المصنف الا فرب
 الاكبر من لزم النصف في الحالتين ووجه القرب ان في كل واحد منهما الدية لانه لسان صحيح وهو واحد
 في البدن فذهب الدية كاملة وفي كل من اعضائه بسببه من الكل وكذا في النصف الدية كاملة وبسبب على
 الجروف ولا يجمع بينهما فيستحق الاكبر **قال** **وليس الله سن** ولو ادعى الصحيح ذهبا فذهب
 عند الخنايه صدق مع القسامة لحد زنا ليدله وجعل النطق المستند الى السبب بصرفه وروى
 لسانه بآية فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب **أقول** هذه الرواية
 صحيحة واية الشيخ في المذهب عن علي بن ابيه عن محمد بن الوليد عن محمد بن الفواز عن الاصمعي بن بانه قال
 سألت ابي الموحسن عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً على هامته فادعى المصروب انه لا يصبر شتاء ولا
 شتم الراحه وانه قد ذهب لسانه فقال ابي الموحسن عليه السلام ان صدق فله ثلاث دنانير فقبل يا ابي
 الموحسن فكيف حكم انه صادق فقال اما ادعاه انه لا سم الراحه فانه يدعي منه الجراح فان كان حياً
 نقول والايحي يامسه ودمعت عنانه واما ادعاه من عنقه فانه يعالج بعينه عن السمس فان كان كادياً
 لم يمالك حتى يفض عنه وان كان حياً فاعطاه من جرحه واما ادعاه في لسانه فانه يضرب على
 لسانه بالابره فان خرج الدم احمر فقد كذب وان خرج اسود فقد صدق **قال** **وليس الله سن**

واحد

منه في الجوف

اعمال الاطباء

ولو ذهب الكلام بقطع النصف ثم عاد قبل سبعة اذنه لو ذهب لمعاد وقبل الاقرب **الاول**
أقول **قال الشيخ** في المبسوط استعاد لانه لما نطق بعد ان لم يطق علمنا ان كلامه ما كان
 ذهب اذ لو كان ذهب للمعاد وقال الشيخ انصاف الخلاف لاستعاد وفصل واندى المصنف فقال
 ان علم ان المذهب اولا لم يكن انما يعني ان حكم العلماء بالعقوبات لظنه ان عدم النطق ليست منه
 وهو قابل للزوال ولو علاج مثلاً عاد استعرب الدية والا فله لانه ضربه من الله تعالى
 والمجنى عليه اسبح بالخنايه عليه ولا يزول بالهبة المحذرة لان الله تعالى قادر على كل تقدير **قال**
وليس الله سن ولو قطع نصف اللسان فاربع الكلام فعليه نصف لويه على اخبرناه وعلى قول
 اصحابنا الربع ولو قطع آخر الباني وحسب على قول اصحابنا لانه ارباع الدية ولذلك على قولنا اعشاراً
 بالمفعلة على العرفين ولو كان بالعكس فعلى الاول نصف الدية وعلى الثاني ثلاثة ارباع الدية **أقول**
 هذا ربع على المسئلة السابق وتقرر انه اذا قطع نصف لسانه فذهب ربع حروفه ثم قطع آخر
 الباني فعلى قول المصنف على الاول النصف وعلى الثاني ثلاثة ارباعه على القول الذي
 اخبرنا المصنف وعلى قول الاصحاب اما على قول المصنف فانه اعتبر الاكبر من المفعلة واللسان الصحيح
 والا فلهنا ثلاثة ارباع الجروف فعليه لانه ارباع الدية واما على قول الاصحاب ولان الاعشار الجوف
 مطلقاً والاربع جملته في الجروف وفي ثلاثة ارباعها **قال** **وليس الله سن** فان زاد عدد
 على ما ذكرناه كان في المراد بذهب الاصلية ان قطع مفرد او ان قطع منضماً ولا ينبغي فيه ومنها حكمه
 لو قطع مفردة **أقول** بوله وقبل اسأله الى قول المصنف وانه قال وطارد على هذه الاسنان
 في العدد فليس له دية موضوعة سراً لكن بظن ما يقص من دية صاحبه فله دية منه على ان لو كان غيبه
 وبعطى حساب الجرحه **قال** **وليس الله سن** ولو قطع من الصغير غير المتعرج لظنه سنة
 فان سب فالارس وان لم يصب فله المتعرج كله ومن فيها بعد مطلقاً **أقول** قد
 عدم البحث في هذه المسئلة **قال** **وليس الله سن** ولو اضطرب للكر او مرض في الكمال
 اشكال **أقول** منسأ من انما سن حقيقه وكان فيها الدية وقواه الشيخ في المبسوط
 ومن حيث نقصان منافعها عن الحالة الطبيعية فله من الحكومة **قال** **وليس الله سن** وقيل
 في المراد بذهب الاصلية **أقول** اذا كان له دياره فمطعمها جان قال الشيخ في المبسوط

في العبد من في كل واحد البصف وجعل الحكومة اقواله وجه الاول ان في البدن مائة
 وكذا في البدن منه اسنان ففقه الدية ومن حشاش الدية فيه وفي الدراعين او في الدراعين ولم يقد له الساع
 دية ما نواذه فكان فيه الحكومة ولانه عصبها فاقطع المشعة قاله **والله** سن وقيل في الدراعين
 في الابهام ثلث دية اليد وفي الاربع الناحية الملبان اقواله هذا القول هو قولني
 الصلاح وابن جريح وجعل السبع رجة الله ذلك في المايه روايه وكذا في المسبوط فقال في المايه
 وفي اصابع الدرس الدية كاملة وفي كل واحد عشر الدية وقد روي ان في الابهام ثلث دية اليد وفي الاربع
 اصابع ثلث دية اليد بالسيويه وقال في المسبوط وان الاصابع اذا قطعها واحد واحد لثمة فيها
 نصف الدية والواجب فيها بالسويه كل اصبع عشر من الابل وروي اكثر اصحابنا ان في الابهام ثلث دية
 وفي الاربع ثلث دية اليد **والله** سن وروي انه اذا كسر فخر على غير عيب فانه دينار
 وان عثم فالف دينار اقواله **والله** سن وروي انه اذا كسر فخر على غير عيب فانه دينار
 عثم فالف دينار وهذه الروايه في روايه الشيخ في التمهيد عن محمد بن الوليد عن محمد بن الحسن النضر عن
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن طريقه بن اصمغ قال حدثني رجل قال له عبد الله بن
 اوب قال حدثني ابو عمر المصطفي قال عرفت هذه الروايه على ابي عبد الله عليه السلام روي عن علي بن ابي
 عن ابيه عن ابن فضال ومحمد بن عيسى عن يوسف بن جهم قال عرفت هذه الروايه على الكافي فقال نعم هو حق وقد
 كان اخيرا المومنين عليه السلام يامرهم ان يتركوا ذلك وكنى كلاما طويلا من كلام اخيرا المومنين عليه السلام
 ثم قال الشيخ في كتاب طريق المفقول بهذا الاسناد وغيره فان كسر الاصابع فخر على غير عيب ولا
 عيب فدينه فانه دينار وان عثم فدينه الف دينار **والله** سن وفي جملتي ثلث الدية
 الدية على اشكال وكذا في جملتي الرجل وقيل في مائة الدية وفي كل واحد الف مائة وخمسة عشر
 دينار اقواله **والله** سن في الخلاف والمسبوط في جملتي الرجل دية وقال ابن جريح في مائة
 الدية وهو ظاهر كلام ابن الجريد واما المراه ففقهها اشكال يستأرض عمود كل مائة الانسان منه
 انسان ففقه دية ومن اصل المراه ولان العمود انما يستدل به حال عدم ورود النص على خلافه في
 الخاص والخاصان فلا يشرع لتماما لكن اختلفوا فيه فلهذا حصل اشكال في المراه والمنصف الحكومة

وهو الذي عذري **والله** سن **والله** سن ولو داس بطنه حتى حدث فعله او فعدى
 نفسه سلفا لدية ولو قتل بالحكومة كان وحيا اقواله **والله** سن واذا اخبر اجد لانه فيه تعزير فلا
 نقص منه ولا ثبوت لدية الا بعد بر شرعي ولم يثبت **والله** سن **والله** سن وان قطع
 بعض الحشفة نسب المقتطوع الى الحشفة خاصة فان كان المقتطوع نصفها نصف الدية وان كان
 ثلثا فالدية وعلى هذا اذا لم يحرم مجرى البول فان حمل الحمل المقتطوع والحكومة معا واحمل الكفا
 كما قلنا في اللسان والكلام اقواله **والله** سن وجه الاول انه اذا جرح من الحشفة فعليه مقدار الدية
 بالمساحة من الدية اذا نسب الى اصل الحشفة ولو جرح في مجرى البول كان عليه حكومة لعدم
 الشرعي وجه الثاني انه خائنه واجده او حنت فصا فكان عليه الف الف مائة من المردود والحكومة ولانه
 المسعر والرايد حتى بالاصل قاله **والله** سن وفي الخصص الدية وفي كل واحد النصف
 وروي في اليسرى الملبان وفي اليمنى الملب لان الولد خلق من اليسرى اقواله **والله** سن هذه الروايه
 رواه الشيخ في التمهيد عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال ما كان في الجسد منه اسنان ففقه نصف الدية مثل المبرج والعاس قلت فرجل ففقه عينه وقال
 نصف الدية فقلت رجل قطعت يده قال ففقه نصف الدية قلت فرجل دهن احدى نصبيه قال ان كانت
 اليسار ففقه ثلث الدية قلت فلم اليسر قلت ما كان في الجسد ثلثان ففقه نصف الدية قال لان الولد من النصفه
 اليسرى **والله** سن **والله** سن رجل يفسخ نكاحها او يوفقه تزوجها ففقه على طلاقه الاقرب اليها
 اقواله **والله** سن الوجه الصنف اذا او طها الزوج قبل البلوغ فافضاها جرحته عليه ادا على طوره
 النص واجامع الاصحاب ففقه يفسخ نكاحها مجرد ذلك او يوفقه بالسويه على طلاقها قال المصنف في الادب
 ذلك والاصل ثلث الدية الذي ثبت اوله ونسب استلزام النكاح لعارض بطلان النكاح **والله** سن
والله سن ومع يزوجها ففقه ثلث الدية لانه سقطت نفقتها عن الاول اشكال اقواله **والله** سن
 ان سبب البعثة الزوجيه وقد رآه ومن ان البعثة عدم صلوحها بالنفس وبعضها من الارواح وقد
 زال المصنف في رد المحتار اعني وجوب الانفاق ومن اطلاق النص انه سقطت عليها ما دامها حيا **والله** سن
والله سن **والله** سن وجه الحق المتيقنه التي يغلب على الظن الاضمار لوطيها بالنفس الاقرب اليها
 فان اقرب ثوبها اقواله **والله** سن وجه قرب المنع عدم ورود النص وقوله تعالى الا على ارواحهم

وهو الذي عذري
 نفسه سلفا لدية
 نقص منه ولا ثبوت
 بعض الحشفة
 ثلثا فالدية
 كما قلنا في اللسان
 بالمساحة من الدية
 الشرعي وجه الثاني
 المسعر والرايد
 وروي في اليسرى
 رواه الشيخ في التمهيد
 السلام قال ما كان
 نصف الدية فقلت
 اليسار ففقه ثلث
 اليسرى **والله** سن
 اقواله **والله** سن
 النص واجامع
 ذلك والاصل
والله سن
والله سن
 ان سبب البعثة
 زال المصنف
والله سن
والله سن
 فان اقرب ثوبها

وهو الذي عذري
 نفسه سلفا لدية
 نقص منه ولا ثبوت
 بعض الحشفة
 ثلثا فالدية
 كما قلنا في اللسان
 بالمساحة من الدية
 الشرعي وجه الثاني
 المسعر والرايد
 وروي في اليسرى
 رواه الشيخ في التمهيد
 السلام قال ما كان
 نصف الدية فقلت
 اليسار ففقه ثلث
 اليسرى **والله** سن
 اقواله **والله** سن
 النص واجامع
 ذلك والاصل
والله سن
والله سن
 ان سبب البعثة
 زال المصنف
والله سن
والله سن
 فان اقرب ثوبها

وهو الذي عذري
 نفسه سلفا لدية
 نقص منه ولا ثبوت
 بعض الحشفة
 ثلثا فالدية
 كما قلنا في اللسان
 بالمساحة من الدية
 الشرعي وجه الثاني
 المسعر والرايد
 وروي في اليسرى
 رواه الشيخ في التمهيد
 السلام قال ما كان
 نصف الدية فقلت
 اليسار ففقه ثلث
 اليسرى **والله** سن
 اقواله **والله** سن
 النص واجامع
 ذلك والاصل
والله سن
والله سن
 ان سبب البعثة
 زال المصنف
والله سن
والله سن
 فان اقرب ثوبها

او ما ملك انما هم فانهم غفولون ولو جود المقتضى الاحكام الروحية وهو العقد واسماء المانع
 المانع انفس الصنف المطلق الانفسا وهو ليس بها وتكمل صفتها ثبوت الاحكام لوجود العلة
 وهو الصنف والانفسا وليس بجيد واما قرب وجوب الدية فلا يمانع منه حصول فعله فكان مقتضى
 عليه في طاله وفيه نظر لانه سبب مباح فلا يستعمل الصمان قال **قدس الله سره** ولو كانت
 المكروه كراهي وجوب ارتش البكان مع المهر بنظر اقرب ذلك اقول **قدس الله سره** وجه القرب انه جمانه
 رايه على الوطى فكان عليه ارتشها لانه سبب مباح في شرعا ومن حيث انه من فعل واحد وجوب مهر
 المثل وهو عوض للوطى فلا يجب به عوض آخر وهو صنف لان الاصل عدم الجعقين قال **قدس الله سره**
 الله سره واحلف في نفس الانفسا فقبل ان يرسل الخارج من الفعل والارتش وقبل من يخرج البول والمحق
 وهو اقرب لان الخارج من الفعل الذي يرقى بعد ارتشها بالاسم المخرج والخارج من مدخل الذكر ومخرج البول
 رفق فاذا حصل عليها ما انقطع تلك الخلقة ومع هذا فالقرب عندى وجوب الدية بكل منهما
 اقول **قدس الله سره** انفسا كراهي المخرج في المبسوط فقال كراهي من فعل العلم الانفسا ان جعل مخرج
 القاع ومدخل الذكر واحدا وهذا غلط لان ما بينهما خارج عن ضم قال فيه انفسا الانفسا ان جعل
 مدخل الذكر ومخرج البول في المخرج والبول واحد وان مدخل الذكر ومخرج البول واحد
 وهو اسفل الفرج ومخرج البول من ثقبه كالاجليل في اعلى الفرج ومن المسلك خارج رفق الانفسا
 اراله ذلك الجار فاختار المفسر الثاني وبه قال ابن ادرس وقال المصنف ونعم ما قال الاقوى وجوب
 الدية بمخرج البول واحد كان من المخرج المذكور لصدق اسم الانفسا على كل منهما جعقة وتعد الاول
 لاسما في التسمية وهذا هو الاصح فخرج لواقضى الدية البالغة قال والذي في المختلف لم يكن
 عليه شئ ثم قال ولو قيل يجب عليه الضمان مع التبريط كان وجها قال **قدس الله سره**
 سئل احكام الانفسا لو فعله غير الوطى الاقرب لا الا الدية فانها يجب لو فعله سكر وشبهها اقول
 وجه القرب اما وجوب الدية فلا يمانع منه فوجبه ضامنا واما بطلان باقي الاحكام فلانه انما
 ورد الوطى بمعديه الى غيره بخبر دليل قياسي ولان سبب التحليل هو النكاح الصحيح وقد ورد
 الاصل فيه النكاح والمانع الذي ينقض الشارع عليه وهو الانفسا بالوطى مشف وكذا الاساق اما
 ثبوته حتى يثبت احدهما فهو مستند الى الانفسا بالوطى وليس هنا ومع اسما السبب الجور الحكم المسبب

تداخل

هذا هو الحكم المسبب الجور الحكم المسبب

بل سبق للوجه قال **قدس الله سره** ولو ادخل وصلي في زوال التحريم نظر اقول
 ينشأ من ان التحريم انما كان بسبب الانفسا وعدم صلوحها للوطى ووزال السبب فزول
 التحريم لانه سبب وبما السبب مع زوال السبب باطل ومن حكم الشارع بالتحريم المؤبد لمجرد
 الانفسا وقد حصل ثم نص على واما التحريم لمجرد الانفسا ولا نسلم ان السبب يزول لان السبب
 موجود في الانفسا وانما زال تفاوه ولم يثبت انه سبب قال **قدس الله سره** ولو لم يثبت
 الدية الى الحكومه اشكال اقول **قدس الله سره** ينشأ من كون وجوب الدية بدين سبب الانفسا
 وقد حصل ومن زوال اشياء فلا يكون مساويا لدية الجمانه التي يدور اربها ولما لم يعلم سببه ذلك البعض
 الى الكل بعينه الحكومه قال **قدس الله سره** ولو اقتصر بكارا باصبعه فحرق مثانها فلو علم ان
 فعله بدينها وفي رواية الكل وهو اولى وعليه مذهبنا ايضا اقول **قدس الله سره** حكم الشجر في المي
 من كتاب طرف من اصح وقضاء احمد الموسس عليه السلام في رجل اقتصر جاريه باصبعه فحرق مثانها
 فلم يترك بولها فجعل لها ثلث نصف الدية ما به وسنة وستين دينار وثلث دينار وقص عليه مديها
 فقال اقول تمام قال وفي رواية هشام بن سالم بن ابراهيم الدية كامله وهي المشار اليها بقول المصنف وفي
 رواية الكل قال وهو اولى ووجهه انه فوت منعه واحده في الدين وصح استسكان البول وهو لا يوجب
 المقصود الثالث في المانع قال **قدس الله سره** ولو طاف قبل الياس من
 عوده ففي عدم وجوب الدية اشكال اقول **قدس الله سره** ينشأ من انه قد زال عقله ولم يعد ومن عدم الياس
 من عقله فلم يحصل التحريم بزوال عمله بحيث لم يعد وهو الموجب لكان الدية ومع المسك في السبب المسك
 قال **قدس الله سره** وروى ان من ضرب على راسه فذهب عقله استطرشه فان مات بها فدية
 وان بقي ولم يرجع عمله فدية الدية اقول **قدس الله سره** هذه الرواية رواه الشيخ في التمهيد عن الحسن
 بن محبوب عن جميل بن صلح عن ابي عبد الله الخزاز قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلا
 بعدو فسطا على راسه فاجاف حتى وصل الصبره الى الدماغ وذهب عقله فقال ان كان المضروب
 لا يعقل اوقات الصلوات فلا يعمل ما قال ولا ما قبله فانه يستطرشه فان مات فدية وسن سنة ولم
 يرجع الله عقله اغرم ضاربه الدية في طاله لذهاب عمله قال **قدس الله سره** ولو رجع
 في اثناء من الانقطاع فالارتش ولو طاف فاقرب الدية اقول **قدس الله سره** اذا ضربه فذهب سنده

الرجوع الى الجور

وهذا هو الحكم المسبب الجور الحكم المسبب

مع حكم اهل المعرفة بالعود فمات في من الاسطار ولم يعد فالاقرب وجوب الدية لانه اذ ذهب سمعه
فكانه غير مستحقة وطب ولم يعد مكان عليه الدية وحمل عديمه ووجوب الحكم له لعدم العلم بالسبب
الموجب للدية وهو ذهاب القوة السامعة ولا على الحكم بالمسبب فالمسبب المحكوم به والبرهان مشكوك فيه
والاصل عدمه **المطلب الثالث الاضرار** **قال** **درس الله سن** وفي
فقد الدية وان كان من الاعشى والذي على عينه ساض بهمكن معه النظر على اشكال اقول
بشأن من انه اذهب بصر محبب الدية ومن يعقر البصر فلا ساوى به البام والاول اقوى **قال**
درس الله سن ولو مات قبل الانقضاء او قلع آخر عينه فالاقرب الدية ايضا **اقول** **اذا ذهب**
ضوء عينه وحكم اهل الخبر بانه ما يعود في هذه مات قبل انها يما او قلع آخر عينه فالاقرب عند
وجوب الدية عليه لانه اذهب ضوء عينه بخلافه عاديه فمحب كاللديه ومن عدم العلم بدعاب القوة
الناظر وان كان كمن ذك ذلك لانيه او سوكناج وهو سارول والا قوى **الاول** **قال** **درس الله سن**
ولو اراد البصر وحكم العادون بعوده فقلع آخر عينه بل مضى المدة فان انقاعا على ان البصر لم يكن له
عاده فالاقرب ان على الاول الدية وعلى الثاني به العين الباقية للضوء وهي ثلث دية الصحبة اقل
من ثلث دية المسئلة لكن الفرق بينهما ان جازا فلعمما قبل انقضاء المدة ونجحت عن كتمه ما بحث على
الثاني فقال المصنف الاقرب ثلث دية الصحبة لان المانع فلعمما وهي باقية للبصر فيكون فيها ثلث
دية الصحبة **قال** **درس الله سن** وروى انه يعوق منه الحراق فان دعت عينه وزدته
فمؤكذات في علم الجاني وان لم يضر صادق **اقول** **درس** ذكر هذه الرواية **قال**
درس الله سن وان كان الجرح الحروف فهل ينقص الدية او يكون كصعب الهواء اشكال **اقول**
اذا اذهبت حيايه الجاني بقطعة وكان الجرح عليه لا يقد على بعض الحروف قبل الحيايه ففي وجوب كالديه
عليه او ينقص به الثقات منها اشكال يشاء من رايه وداذهب بقطعة وفي النطق الدية وتكون ذلك من
قلص صديق العري فانه يجب عليه الدية كامله ومن يضر الاصحاب على ان دية السطوح يورع على مجموع الحروف
وضمان فاستغنى عن اخذها لاعتين **قال** **درس الله سن** المصنف **قال** اصله فعرس لحسه
بانه الدية على اشكال **اقول** **درس** من كونه مسفحة واحده ومن عدم النقص عليه عينا او افعاله
براه الدية فمحب الجاني **قال** **درس الله سن** وفي سلس البول الدية وصل ان دام الى الليل الدية

فقد
نشأ
ولس
ضوء
وجوب
الناظر
ولو اراد
عاد فال
وعدم
التالي
دنه
مؤكد
ودس
ان

من الى الظاهر والنصف وان كان الى جهة واحدة وانظروا ان المراد في كل واحد من
 قوله وقيل اشار الى قول الشيخ في النهاية فانه اخبر ان الفصل المذكور وسبعة ان حرمه وعلى سحبا
 ثم انهم يسمونها فان كان الى الزوال فسموها الزوال وان كان في احد طرفيها بالنصف الى الزوال
 هو قول الزيد عليه في كتابها الملقب **الرابع في الجراحات** **قال** **فدس**
 الدرس الحارصة وهي التي يغسر الجلد ويحدثه فيها عذر وهل هي الدرسه فليس في الاقرب المعابر
اقول **قال** الشيخ في النهاية والمسبوط والخلاف الحارصة هي الدرسه وقال المفيد وسائر النسخ
 في الاسفار المعابر منها وهو الاقوى عندي **سأ** ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن حمزة
 عن ابي علي عن طريق عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في الحارصة وهي الجدر يجر وي
 الدرسه غير ان **قال** **درس** الدرس ولو عدت باذن في شئ من اطراف الاجل ففيها ما به دسار
 على قول **اقول** قوله على قول اشار الى ما ذكره طريق بن ابي حمزة في كتابه فقال والناظر
 اذا عدت من محج او محج في سبي من الرجل في اطرافه فليس بها عشر ديه الرجل ما به دسار **قال**
درس الدرس وان احدث تغير لون فان كان احمر او ابيض الوجه فليس بها دسار ونصف الى قوله وهل ينسب
 ينسب للعضو الذي دسه اقل كالبه والرجل بل لا يصح كنسبه البدن او كنسبه دباها الاقرب الاول
اقول وجه القرب من عموم النفس ان الجراحات التي في البدن ولها مقدار في الواس ديهها على
 النصف من ديهها اذا كانت على الراس والاقوى عندي ان الوجه حكمه حكم الراس فحيث قدر فيه تغير
 اللون حوذر كان نصف ذلك اذا وقع التغير في البدن فاذا وقع في بعض الاعضاء اجمل ان يكون
 كالبدن لانه حرمته ويحمل نسبتته من ديه ذلك العضو للنفس في الجراحات وهو اقوى **قال**
درس الدرس ولولا بعض الخنايه لقطع السليح والذكر فالاقرب احداث نصفه جزئ الخنايه فالحكم
 يسعرق القيمة **اقول** في ثوب هذا اللحم في الذكر ينظر لانه ان كان جزاءه كمال قدره وان
 كان بمقدار نصفه فسمته قال الشيخ ويحرم جملته من دفعه واخذ القيمة او امساكه محاربا وتقرير الجواب
 ان حال الخنايه قبل الاندخال بعض فسمته قطعا وذر نقصه الى مضمون على الجاني فاما ان يسعرق
 ذلك النقص القيمة فبما قال الشيخ ان قلنا به والاخص النقص قطعا فان ما في الحماية ضمن
 تمام الدية والآخر على قول الشيخ وله ان اخذ النقص الحاصل حال الخنايه اذا انقص عن القيمة

١٠٩
 كان الى الظاهر والصف وان كان الى الحق والملك والظاهر ان المواد في كل نوراني
 قوله وقيل اسان الى قول الشيخ في النهاية انه اخبار الفصل المذكور وبوجه ان عمره وسيل سخا
 ثم انهم من حيث ان كان الى الزوال فيه لما اورد في كتابه من انهم بالنصف في الزوال
 هو قولهم نصف عليه في كتاب احكام المقاصد الرابع في الخرافات والـ
 الله سبحانه والخاصة وهي التي نفس الجلال وحدها بعد وهل هي الدائمة هل نعم والاقول المعارة
 اقول والشيخ في النهاية والمسبوط والخلاف الحارصة هي الدائمة وقال المفيد وسائر النسخ
 في الاستصحاب المعارة منها وهو الاقوى عندى لسما اماراه الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن محمد
 عن علي بن عيسى عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الحارصة وهي الحديث بعد وفي
 الدائمة بغير ان والـ قدس الله سره ولو صدق ما في شيء من اطران الاجل فمعها ما به دسار
 على قول اقول قوله على قول اسان الى ما ذكره طريق من ما في كتابه فقال والناقد
 اذا صدق من رجع او حكى في شيء من الاجل في اطرافه ولا يشترط فيه الرجل ما به دسار والـ
 قدس الله سره واذا حدث بغير لون فان كان احدا في الوجه دسار ونصف الى قوله وهل ينسب

واما قطع السليح فبالي بحث فيه ولا مقدار فيها ففهم الارش فان رادت القمه بقطعها والافرن
نقصه وقت الخبايه لانه في معرض السرايه فليقص جلد وطحا يكون مسكها المجني عليه في الحر ولما
في العبد فلا نزول ما استحقه في ذمه الجاني بخلافه ان القمه عند الانزال **والس** **والس** **والس**
وتساوي المراه والرجل فيه وقصا صافي الاعضاء والخراج حتى يبلغ الثلث ثم تصير المراه على النصف
سواء كان الجاني رجلا او امراه على اشكال **اقول** **الاشكال** في القصاص مع كون الجاني والحر
عليه امرائس ولا في الذمه اذا رادت على الثلث فانها متساويان **مثاله** اذا قطع امراه
امراه شبيهة بغيرها ما كان وحسن دينار او خمس اصابع المراه كذا اجماعا والاشكال فيها
اذا كانت حيايه المراه على مثلها ينقص عن الثلث كذا اذا قطع المراه اصبع اخرى فحمل ان يكون
ما به دينار كالرجل لانه لم يبلغ الثلث وكل لم يبلغ الثلث تساوي المراه والرجل فيه وقصا صافي
ورد النفس فدخل صور التوازي في هذا العموم ومن ان فيه مجموع الاصابع من المراه ما كان وحسن
دينارا وهو تقضي التوزيع على الخمس فيكون في كل واحد خمسون خرج منه اذا كان الجاني رجلا
للنصف فسقي المراه على الاصل مع ان الاصل براه الا انه من الرايد **قال** **والس** **والس** **والس**
لا وارتد له فالامام ولي ذمه بعض في العمد او باخذ الدية وكذا باخذ الدية في الخطاء وهل له العفو
الاقترب المنع **اقول** **هذا** الاقرب عند المصنف وهو هذا **والس** **والس** **والس**
منعوا من العفو فيه وهو مشهور من اصحاب وقال في المبسوط للسليح العفو لا في العمد ولا في الخطاء
واجب ناره الشئ عن ابي ولاد عن الصادق عليه السلام في الرجل يقتل وليس له ولي الا
الامام انه ليس للامام ان يعفو وله ان يقتل ويأخذ الدية وهو تناول العمد والخطاء وهذا ليس
الى جوار العفو عن القصاص والديه **والس** **والس** **والس**
من الابل الى قوله ولو وصل الجاني اليه على اشكال او سزا فاذمه الجاني بغيرها ما صار موصوفا واحدا
اقول منشأ الاشكال في الاول من ان الجاني اذا وصلها فمدا حد جنايه اخرى باله فلا
يسقط ما ثبت في ذمته ولا خصوص ما عذب به فالثانيه ومن حيث انها صار واحده مكان فاسرايه
براه الا انه ولا في الاول لانه وجب عليه ديان والاصل ما كان على ما كان **والس** **والس** **والس**
الله سره ولو اوضح راسه في موضعين فاحرق ما بينهما من الباطن خاصة اما بغيره او ستره ونفي طامني البشر

هذا هو الوجه في قوله لا يقتص من الجاني اذا وصلها فمدا حد جنايه اخرى باله فلا يسقط ما ثبت في ذمته ولا خصوص ما عذب به فالثانيه ومن حيث انها صار واحده مكان فاسرايه براه الا انه ولا في الاول لانه وجب عليه ديان والاصل ما كان على ما كان

الرجل والامرأه
والطاهر والنجس
والعبد والحر
والسليم والمجنون
والعقل والمجنون

سليما والاقترب لزوم دس **اقول** **وجه** القرب انه وجب في ذمته ديان والاصل
البعد ولو صار واحدا من كل وجه وحمل خبر وبها واحدا للاتصال في الناطق واحدا للانفصال
في الظاهر فلا اعتبار **قال** **والس** **والس** **والس**
نشر من كونها عضوا واحدا **اقول** **والس** **والس** **والس**
بغير اسمها وحكم مساوي الجنان بينهما والتساوي انما يكون من الجوارح من المساواة من النسب
والاضافات لا يجمع من المختلف من كل وجه ولا استاء المكران في قولهم راسه ووجهه **قال** **والس** **والس** **والس**
من راسه سره ولو اوضح راسه وجهه **والس** **والس** **والس**
الهاتمة بابه للموصو والموصو هنا متعده **اقول** **والس** **والس** **والس**
شترط في الهاتمة الجريح الظاهر بل لو حصل الهشم من غير جرح ثبت فيه **قال** **والس** **والس** **والس**
الله سره ولو اوضح راسه وجهه **والس** **والس** **والس**
بشار من انهما جنسان متعديان احدهما من الجنان والآخر مسعودا راسها ومن اتصا لهما مع جرح
الجاني واصل المراه بغيره اصل البقاء **قال** **والس** **والس** **والس**
كانت بحالها لم يلزم ولو حصل العقب جنايه قبل الارش وبغرد والاقترب الارش **اقول** **والس** **والس** **والس**
قبل سانه الى قول الشيخ في المبسوط فانه قال ولو اخطا حائضه ثم جاء آخر فقتلها بغيره فان كان
صل الذم الى فلا ضمان عليه وعليه التعريض والاقترب عند المصنف الارش ما تضمن من المقت
واحد ساجه الى تكرار الحياطة **قال** **والس** **والس** **والس**
على ان **اقول** **قال** **والس** **والس** **والس**
سابعان ومنهم من قال بجائعه واحده وهو الاقرب لان الجائعه جاسرة الى العوف من ظاهره وقال في
الخلاص ملحا ما كان لانه سمي كل واحد منهما باطلا فانه ما في بطنه وما في ظهره فمما كان كونهما
وقوي المصنف قول الشيخ في الخلاف وهو الاقرب عند المصنف **والس** **والس** **والس**
الحسن **قال** **والس** **والس** **والس**
انه والاقترب جملها على ما لو كان مسئله **اقول** **والس** **والس** **والس**
بن علي بن محبوب عن احمد بن النوفلي عن السكوني عن حمزة بن عمار عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن

الرجل والامرأه
والطاهر والنجس
والعبد والحر
والسليم والمجنون
والعقل والمجنون

هذا هو الوجه في قوله لا يقتص من الجاني اذا وصلها فمدا حد جنايه اخرى باله فلا يسقط ما ثبت في ذمته ولا خصوص ما عذب به فالثانيه ومن حيث انها صار واحده مكان فاسرايه براه الا انه ولا في الاول لانه وجب عليه ديان والاصل ما كان على ما كان

تسليها نفـ توريح كل مخلف فيه الحسن باحلاف الاكبرم والااونة قال في المسبوط طبع هذه الاكبر عشر
دسته ووده الاثني عشر دسنا وقال في الحلاف لابل لفظه دسار سوار فان ذكرنا الاثني وده قال ابن ادرس وسو لوجه
لعمري اطلاق الاحادته الا انه على ان في الحنرف طاه دسار من غير تفصيل قال — درس الله حسن وقيل
بمورع الله على احواله فان كان نطفه قد استوفت في الرحم بعشرون دسار وان كان غلظه فاربعون وان
كان مضغه ثمانون وان كان غظفا فثمانون ومع كل كل الحلقه بحاطائه وقيل فيما من كل مرتبه فحسابه تفصيل
معناه ان في كل بورعاه دسار فجميع الرواب فان النطفه ثلث عشرين يوما ثم يصير غلظه وكذا في العلقه والمضغه
وكذا في المضغه والعنبر وكذا في العظم والكمال فاذا اكملت النطفه عشره ايام كان فيها مليون وسلي هذا وروي
ان لكل غلظه نظيره في النطفه دسار وكذا صار في الخلق شبه العرق من اللحم مرداد دسار اثنى
القول بتوريح الدم على احوال الحسن المشيخ في النهايه وابن ادرس وقال فيهما في ذلك من دسار في الغنم
قال في النهايه ونماذج لك بحسابه وكذا ذكر ابن ادرس ثم فسر ابن ادرس هذا الكلام بان من النطفه والعلقه
عشرون يوما والولد ما دام البطن لم يسم حسنا واول ما يراه يكون نطفه فاذا اوضعت في الرحم اليه ستره
يوما يكون عشرون دسار ثم بعد العشرون يوما الكمال مرداد دسار فاذا كان لها بعد العشرين عشرون ايام كانت
دسنا ما بين دسار ثم بعد عشرون اخرى حتى تكمل اربعين يوما فليسها اربعون دسار وهي دس العلقه نصر
علقه ولا يعرف مستند في ذلك قوله وروى في شاره الى طراواه الشيخ في التمهيد عن محمد الحسن الصفار
عن محمد الحسن بن ابي الخطاب عن محمد بن اسمعيل عن صالح بن علقه عن عيسى بن النعماني قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام فان خرج في النطفه وطهر دم قال العطره غير النطفه فيها اسنان وعشرون دسار قال
قلت فان طهرت فطهرت قال اربعه وعشرون دسار قلت فان طهرت ثلثا قال ستة وعشرون دسار
قلت فان طهرت ثلثه قال ثمانه وعشرون دسار وفي خمس لم يوق دسار وما زاد على النصف فعلى حساب ذلك
حتى يصير غلظه فاذا اصارت غلظه ففهما اربعون وقال الصدوق في المفتح لموجب هذه الرواب قال —
درس الله حسن وعليه دس نصف ذكر ونصف به اثني الحسن ان لم يعلم الاكبر ولا الااونة وان علم احدهما
لزمه ديه وقبل الدعوه مع الجمل اقول — الاول هو الشهور من الاصحاب ونص عليه ابن الحنفه
والشعمان وسداد واسن الراجح وان حرمه والثاني هو القول بالقرعه حذره ابن افرس لانه امر
مشكل وكل امر مشكل فعنه الدعوه والاول اخسار والى صلي في المخلف لان امر المؤمن عليه السلام

ففي ذلك وفيه الشرح في الخلاف وادعى عليه اجماع الفرقه واشارهم وان اصحابنا لم يوافقوا في ذلك
 لو نسج في الصلح فان عرصه كتاب الفرائض عن امير المؤمنين عليه السلام على ان الحسن فقال هو صلي الله
 عليه وآله امير المؤمنين عليه السلام جعله الحسن فادعى ان قال وان قلت امراءه وهي حلي قسم فلم
 يسمط ولدها فلم يعلم اذكر هو ام ابني ولم يعلم اندها مات او مات فلها ذمة حصص نصرة الله
 ونصفه الله الابن ووجه المراه كامله بعد ذلك ورواه في الصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام
 السلام قال والذي اذ اصابه الاوبات من طائفة علي هذا الحكم والبر الاصحاح ورواه في الباقيات
 مشكل حد ذلك في هذا الحكم حتى يرجع الى العدة وبعد عن العمل بعمل الاصحاب ورواه ابو الصلاح
 وان طاب الحسن المعلوم كماله وحيوته من الضرب في طينها ولم يعلم كونه ذكرا او انثى فصف هذه الظاهر
 ان امرائه ما قال الاصحاب قال فدس الله سره على كل الفاعل مما سبق من السطة على
راي او العلة او العظم او الحسن او رتبته وحب الله وانصافه العدل وصبره الامه ام والدمي
 الخلافة في علي هذه الاحكام البلاء السطة اشار الى كلام الشيخ في البناء فانه ذكر انما سلق
 موضع السطة الله لا غير وتزود المصنف في كون الله بصور موله بالنسبة ام لامي حيث انه
 مبرر يكون الولد نسب لها حكم الاستلاد فانه ليس المراد بالمراد ان يكون لها ولده فلهذا لا يحكم
 ام الولد بما في العلة ومن ان السطة ليس فيها تعبير ولا استعماله فلا يكون لها حكم المستولاه بعد
 عن اسم الولد فالتس فدس الله سره ولو خفي على القوائل والاهل المعرفة كون الساقط ممداء
سوا سائر فانما قوت حكمه باعتبار الام بالضب اقول اذا ضرب امراءه فالف شيا
 من فرجها وحمل على القوائل والاهل الحسن كون الساقط ممداء ففتوا نشان او اليرث له احكام
 الحسن اعدم العلم بكونه ذميا والاصل براه الدفء وحل فيه حكومه قال المصنف نعم لما حصل من
 ضرب الجاني من الام الموجب لها قال فدس الله سره ولو كانت امه فاعلمت ثم القت بملوكي
عشر فمما انه يوم الحنابة والواحد بالحرية لورثة الحسن وقيل للمولي اقل الامر من عشر فمما الامه
يوم الحنابة وانه ان العسر ان كان قتل بالبرادة بالحرية لو ارث الحسن للمولي وان كانت الامه اقل
من له لان حقه نقص بالعنف وهو سائر على القول بالآخر او على يجوز ان حين الامه على حشر
الاول قوله وقيل اشار الى امر الشرح رحمه الله في المبسوط لانه جعل له جنس الجرماته

هذا هو الوجه في قوله
 فانه لا يكون له حكم
 المستولاه بعد عن اسم
 الولد فالتس

دسار ولا يسلط في ذلك ولا ياتي اقل الامر من عشر فمما الام وفهم الام
 لا يدع على به الجرم وانما سائر على احد من بين هاتين القول بالآخر عند من سلق الحسن منهم ولم يوافقوا
 في هذا ما من جعل قتلها او رتبته كاس ان يفسل او خمسة سائر كان الحنابة فلا سائر في ذلك والحسن
 لما لم يفسل الحسن المولى بل القول بالطلاق العن اطلاقه فقال لاني يجوز ان يكون ذميه حسن الامه
اريد من حسن الحنابة اذا ارادت فمما الام على به الحنابة ولا يلزم من ذمته الامه الى ذم الحنابة رده حلتها
الى حسن الحنابة قال فدس الله سره ولو كان احد الاوين وصا والآخر وثما فان كان الذي
حوالاب فهو مصنون والافا شكل اقول سائر من كون سعيه الولد لايه وهو وثي وهو هذب
ومن سعيه اشرف الطرفين والذي اشرف من الوثي والا فوي عنده الاول لاصاله البراءة وليس في
الكفر اشرف بل موله واحد قال فدس الله سره وكذا القول بعد اجربا لمسلم فانما قوت
الفتنة اقول وجه القوت انه قال لمسلم فكان دعوى راعته لملكه المسلم قال فدس
الله سره لو ضرب السيد بطن جارته ثم اعتها ثم الف حلتها فلعنه الضمان على اشكال فساد من
ان الحنابة لم يعصمونه كما لو حوج عبد ثم اعصيه اقول الاشكال انما سائر على حسن
ان يكون الحسن مملوكا انه يبيع الام في العنق وهذا هو قول الشيخ وحلتها الامه ان قال
ان يكون الحسن مملوكا وحال السرايه مصنون ولا يسلط دم امر مسلم والا فوي عنده الضمان ان الحنابة
الحنابة غير مصنون وحال السرايه مصنون ولا يسلط دم امر مسلم والا فوي عنده الضمان ان الحنابة
وان لم يكن مصنونه جال وقوعها لكنها مجرمه منها عنها وانما لم يضمن الامه ذم بل لوجوده فان لم يكن
منع استحقاقه وهو استحقاقه ضمان الانسان فانه لنفسه واحا هو يوفي نفسه مصنون الدم والماله من
جمه المالك اما لو كان الولد جرماته او من غرض او مملوكا لغرضه فممن قطعها قال فدس الله
سر وفي قطع راس الميت المسلم الجرماته دسار وفي حواره حساب ذمة تقي قطع راسه خسرون حارا
وكذا يفسد شجره وجراجه الى ذمة ولو لم يكن في الحنابة مقدار اخذ الارض لو كان حيا ونسب الله ذمة
من ذمة سلك النسبه وهذه الامه بصدق بلغة ليس لوارثه فيها شيء وان كان سدا وحل حنابة
ذمة واجبا اشكال اقول هنا مسائل اذ يه قطع راس الميت فانه دسار مطلقا
وقد روي عبد الله بن مسكان عن الصادق عليه السلام في رجل قطع راس الميت قال عليه السلام ان
حريمته مينا كحريمته وهو حي وحل ان ابوه هذه الرواية على ان اذا اراد قتل ذميه الجرمه فانه لمرفة الله

هذا هو الوجه في قوله
 فانه لا يكون له حكم
 المستولاه بعد عن اسم
 الولد فالتس

زرعه وكان نصيبنا من افسد البهايم للبلا والوجه عدى فاخذنا المصنف عنا وهو ان صاحب العلم ان يرا
 في حفظها ضمن ما افسدت سواء كان للبلا او غيرها وان لم يفرط فلا ضمان عليه لئلا كان او غمارا او انما عمل
 شغلا على هذه الرواية لان في طرقتها السكوني وهو على المذهب **فان** قدس الله سره **فان** لو كان
 واحد صيدا فاشبه ملكه فان رماه آخر فالملك فان كان باله كاه فعلية فالملك بالبيع وحل كله وان كان مراعيا
 غير المالك فالملك حرم الله وعليه فتمت مع ما بالجرح الاول فان لم يوجه البهايم سوى الجرحان ومات فان كان
 الاول لم يمس من دية مثل ان ادركه وقد كان او اذركه وقد كان **فان** لا تنسج كدجه فهو حرار وعلى الباقي كان
 قيمه مع ما بالاول وان قدر الاول على دية فان دكاه حل وعلى الباقي ارش الجرح ان كان قد افسد لجه
 او حل حتى ياتوا الاقرب ان القيمة علمها فليست ما قبل فعل المالك **اقول** **وجه** الفرقان
 لانه من فعلها معا فلا يخص احد بها البهايم لا سيما له الجرح بل امرج كالوكالت ساه مملوكه لو اخطا
 فخرجهما للقيام جرحهما اخر ومات من الجرح فانه يستقطر ما قبل جرح المالك ويحت على الباقي مما قبل
 جرحه من القيمة وقيل على الباقي حل القيمة لان الاول مبيع وجرح الباقي محرم واذ اجمع فاعلم وجرح المحرم
 على الجرح كالواشترى المسلم والكافر في الدمي مات الصيد من جرحهما او اسروا في الدية واذ كان المحرم
 فهو جرح الباقي فهو المصنف لانه جعل المحرم لاقمة له وفروقه وبين الشاه ان كلا من الجرحين محرم يحصل
 الاثارة بهما بخلاف الصيد **فان** قدس الله سره **وما** الذي يجب على الباقي يظهر من عرض بعض النسخ الاول
 في صورة كون الصيد اخر مما اوتي عند الغير او دانه ليقول **فان** اذ اجني على عبد غيره او صده و
 عشره هرايم فصار مساوي تسعة ثم خفي الباقي فصارت قيمة ثمانية ثم سوى الجرحان وارش خبائه كل واحد
 درهم فمجموعه اربعة الاول ان يكون كل واحد منهما ارش خبائه ونصف قيمة بعد الجحاشين ولا حل
 ارش خبائه وانما خبائه في دية النفس فيكون كل واحد منهما خمسة اقول **وجه** هذا الاحتمال ان خبائه
 كل واحد منهما اربعة اضعاف من علمها ذلك بعضه وهو دم محب على كل واحد درهم وطاعه وموت غايه بله سره
 الجرح احده فليشترى كان فيه ولانه لو قبله جان آخر احد خبائيهما ضمن النامية وضمن كل واحد منهما اربعة اضعاف
 خبائيهما غير له خبائه الثالث وفيه نظرا لا تنسج بنزل سراه خبائيهما مرله خبائه الثالث لان خبائه الثالث
 قاطعه للسراه منهما باعظام المحل القابل كما ان لا يندمال فاطح لسراه باعدام السبب الباعل والباقي
 سراه الباقي بعضه الجرح وجوب عام ارشه وان لا يدخل في النفس السراه بالعكس فممثل اربعة بالآخر

هذا هو المذهب
 في الجرحين
 في الجرحين
 في الجرحين

من الاعلاط وعلى هذا الاحتمال لو كانت خبائه الاول بقصد درهمين وخبائه الباقي درهم واحد
 على الاول خمسة ونصف لان عليه درهمين ارش خبائه ونصف قيمة بعد الجحاشين بله ونصف وعلى
 الباقي درهم ونصف لان عليه درهمين ارش خبائه ولانه ونصف قيمة بعد الجحاشين وبالعكس
 لو افسدته خبائه الاول درهمين وخبائه الباقي درهمين واعتبر من الجحاشين اذ افسد انفسا ساوا
 في الضمان من غير اعتبار كيه ارش الجحاشين كالوكالتا على جرحهما ولما وجب **بالفرق** بين الجرح
 والعبد فان الجرح لا يضمن قيمته بل يضمن عليه كالو قطع يد واحد وقيل آخر وجب على الباقي الدية كاملة وعلى
 العبد دية بخلاف العبد فانه يجب على الباقي قيمة ما قصا يد او اعلم ان هذا الاحتمال ضعف من جهتين
 ا ان فيه افراد الارش ورياده على بدل النفس مع سراه اليها وهذا خلاف الاصول الممهدة **ان** فيه
 تسوية بين الاول والباقي في معلومان مورد خبائه الاول خبائه مساوي عشره والباقي حتى وقيمة تسعة
 فكيف يعمر اكثر من نصف قيمة لوم خبائه وهي على قيمة من خبائه الى حسن التلف **والسبب**
 قدس الله سره **الثاني** ان لا يدخل ارش خبائه الاول في بدل النفس ويدخل ارش خبائه الباقي في بدل
 واحد منهما نصف قيمة بعد خبائه الاول لانه حتى على صيد ما حتى عليه غيره فاجبا عليه الارش **فان** الاول
 خمسة ونصف وعلى الباقي اربعة ونصف **اقول** **هذا** الوجه وهو ان يجب على الاول خمسة ونصف
 وعلى الباقي اربعة ونصف وفي توجيهه قولان اما ذكره المصنف عنا وهو انه جعل الزيادة الزائدة على
 الاول ارش او لم يدخله في سراه خبائه دون الباقي فانه لم يفر د ارشه بل اخله في سراه وعرف على
 بان خبائه الاول وجدها انقضت الدرهم الواحد ثم خبائه الباقي وسراه الاول اشترى الباقي في سراهها
 وهذا التفسير الذي ذكره المصنف وفيه نظرا لا يفسد القواعد الممهدة لا دخول ارش الجحاشين في سراهها
 وان دخل نصف ارشه في سراهه حيث في نصف النفس **فان** لو حمل بعضهم هذه الرواية على الاول
 ارش باق والانه لو سرت خبائه ولم يسار له غيره كان عليه ضمان العشر فما خبائه دخل كل واحد
 ولا يخرج عن ضمانه الا ما ضمنه غيره وانما ضمن الباقي اربعة ونصف فانه يستقطر من العشر والباقي
 واجب عليه ولان الاول انفراد لان مساوي درهمين وشاركه غيره في الباقي وسواه فمحص الضمان ما احص
 تخفيفا به وتساوي في ضمان ما ساوا في خبائه وفيه نظر لان الاول انما يكون سببا للنفوس لو افسد او اما اذا
 سار له غيره فلا يخرج فعله عن ان يكون مقورا للكل والحيث والاستكمال انما هو في القول الذي نسب

اليه من الثالث والـ **فدس** الله سن الثالث يدخل نصف ارض جنايه كل منهما
في بدل النفس وعلى كل منهما نصف قيمته يوم خنائه لانه لو انفرد بالخنائه دخل جميع الارض في بدل النفس
فاذا ساركة غير سرت خنائه الى نصف النفس ودخل نصف الارض في بدل النفس ولو دخل نصف
الباقى في بدل النفس الباقى لانه ضمنه غيره ولا يدخل ارض جنايه في بدل نفس ضمنه غيره كما لو قطع
بل رجل لم يله آخر ليرد على يد اليد في وجه النفس ويكون عليه نصف قيمة يوم خنائه فعلى الاول
خمسة ونصف واحا الثاني يدخل نصف ارض جنايه في بدل النفس لانه دخل ارضه وعليه نصف قيمة يوم
خنائه فعليه خمسة ويرجع الاول على الثاني نصف ارض جنايه الثاني وهو النصف الذي دخل نصف
بدل النفس لانه حتى على ما دخل في ضمان الاول فان من حتى على ما ضمنه غيره ضمنه له كما ان على المصنوع
بضمنه للعاصب اذا رجع العاصب الى المالك فان رجع المالك على الاول خمسة ونصف ورجع على الثاني
باربعة ونصف ويرجع الاول على الثاني نصف وان رجع على الاول خمسة ورجع على الثاني خمسة اقو
هذا الاجمال شيه الاول في انه يستقر على كل واحد ضمان خمسة درهم لكن بحالته في الوجهه وقد
ذكرنا نصف الوجه الاول والوجه الثالث وانما رجع الاول على الثاني نصف ارض جنايه الثاني لانه حتى
على النصف الذي ضمنه الاول وقومناه عليه قبل خنائه ومن غرم شيئا بماله قيمه له ان رجع على من
حتى عليه ما يقصه كما لو عصب ثوبا وجى عليه آخر محرقه لم يلف الثوب وضمن المالك العاصم ما ضمنه
لانه رجع على الخاني ارض البحر واذا رجع عليه استقر على كل واحد منهما خمسة وعلى هذا المثل
في نصف ارض الاول من ان لاخذ الاول او الثاني **والسنة** فدس الله سن وكونا جنايه الاول
لانه الثاني درهما فعلى الاول نصف ارض جنايه درهم ونصف وضمنه يوم خنائه خمسة وعلى الثاني
اربعة ونصف ارض جنايه وضمنه يوم خنائه درهم ونصف وضمنه يوم خنائه خمسة وعلى الثاني
سنة وعلى الثاني اربعة اقو **انما** رجع الاول على الثاني نصف درهم وضمنه يوم خنائه
جنايه الثاني وضمنه الثاني نصف درهم ولا غير كما سبق فاستقر على الاول سنة درهم وعلى الثاني
اربعة المالك **فالسنة** فدس الله سن الرابع يدخل جنايه كل منهما في بدل النفس وعلى كل منهما
نصف قيمته يوم خنائه عليه ولا يرجع الاول بشي لانه لم يضمن الجميع فلم يحن على ما دخل في ضمان الاول
فعلى الاول خمسة ونصف وعلى الثاني خمسة ونصف العشره عليها وعلى الاول خمسة

لهن

ونصف من عشرة ونصف من عشرة وعلى الثاني خمسة من عشرة ونصف من عشرة فطريقه ان يرد
ما على كل واحد منهما في القيمة ما اجمع تسبته على عشرة ونصف فباخذ من كل عشرة ونصف درهما فقيمة
الخمس ونصف التي على الاول في عشرة نصف خمسة وضمنه يوم خنائه عشرة ونصف واحدا تكون
ما ضمنه خمسة درهم وسبع درهم وثلاث سابع درهم ثم ضرب ما على الآخر وهو خمسة في عشرة يكون خمسة
لثمنها على عشرة ونصف يكون اربعة وخمسة اسباع وثلاث سابع اقو **هذا** الاحتمال
لشابه الثالث في دخول نصف ارض جنايه كل واحد في نصف دية النفس المضمونه فلا انفرد الضمان
وبالحال في رجوع الاول على الثاني بل قال كح على الاول اذا كان ارض جنايه درهما خمسة درهم ونصف
وعلى الثاني اذا كان ارض جنايه درهما خمسة درهم ولا يرجع الاول على الثاني شي لان ذلك لم يضمنه
لثمنها في الضمان وقد حنى الاول عليه وضمنه عشرة وحنى الثاني وضمنه تسعة فكيف يسوي بينهما ولا يرد
الواجب على القيمة بل يجمع ما لهما يدبرا وهو عشرة ونصف ونقسم القيمة وهي عشرة على عشرة ونصف
لستقي السوات من عا لثمنها فعلى الاول ما يخص خمسة ونصف منها وعلى الثاني ما يخص خمسة منها وقد ذكر
طريق ذلك المصنف فدس الله سن وطريق آخر ان يسطر مجموع الواجب عليهما وهو عشرة ونصف انصافا
فكون ارضا وعشرين لاول ارض عشرة جراسم اربعة وعشرين جراسم عشرة وعلى الثاني عشرة جراسم
وعشرين جراسم عشرة **قال** فدس الله سن الخامس يدخل ارض جنايه كل منهما في بدل
النفس وعلى كل منهما نصف قيمته يوم خنائه فعلى الاول نصف قيمته يوم خنائه خمسة وعلى الثاني اربعة
ونصف ونصف درهم اقو **وجه** هذا الاحتمال ان ارض جنايه يدخل في النفس
وكل منهما لو انفرد بالخنائه دخل ارض جنايه في النفس وكذا اذا اصبعا يدخل ارضهما في بدل النفس وكل
واحد منهما ضمن نصف قيمة النفس حال خنائه وقيمة النفس حال خنائه الاول عشرة فضمن نصفها
خمسة وضمنها حال خنائه الثاني تسعة فضمن نصفها اربعة ونصف ويلزم نوات نصف درهم على المالك
والسنة فدس الله سن السادس يدخل ارض جنايه كل منهما في بدل النفس ويضمن كل واحد
منهما كانه انفرد به لانه يوجب عليه كمال قيمته يوم خنائه وعليه ولهم احدى القيمتين الى الاخرى لنقسم
ما اجمع على عشرة فليسطر تسعة عشر على عشرة فيكون على الاول عشرة من تسعة عشر من عشرة
وعلى الثاني تسعة من تسعة عشر من عشرة اقو **هذا** الاحتمال ان يرجع من الخامس لانه

بصحة ان لا يستقل من قيمة المالك شي على المالك فالاول المثل نصف النفس ونحوها عشر
 تكون عليه خمسة ويكون على الثاني اربعة ونصف فليس عشر على سبعة ونصف فكون على الاول
 ما يخص خمسة وعلى الثاني ما يخص اربعة ونصف قال **وليس** الله سره ولو جنى الاول خمسة
 والثاني ربما فالاول جنى وفيه عشر والثاني جنى وفيه خمسة بسط العشر على خمسة عشر
 فعلى الاول عشرة ولما العشر وعلى الثاني خمسة بلث العشر **اقول** هذا فرع على
 الاحتمال السادس ونقول انه اذا انصبت خنائه الاول خمسة درهم ونصفه الحاشية الثانية فيها
 فجمع القميص جال الخامس وفي حال خنائه الاول عشر وخال خنائه الثاني خمسة فجمع بينهما وسمي
 العشر على خمسة عشر فعلى الاول عشر من خمسة عشر من عشر وعلى الثاني خمسة من خمسة
 عشر من عشر وبعينه اخرى على الاول ثلث العشر وعلى الثاني ثلثها واما على باقي الاحتمالات
 فظهر ما تقدم **قال** **وليس** الله سره وهذه الوجوه لا خلاف في دخول وان الاول بعض
 لم دخول ارش الخنائه في بدل النفس وتساويهما في الضمان مع اختلاف القميص وفي خنائهما
 واما على الثاني **اقول** لما ذكر الاحتمالات الستة في هذه السئلة سرع في الاعراض عليها
 وسأذكر بعضها اما الاحتمال الاول فقد اعترض عليه لوجهين **أ** ان القواعد التي هي
 القميص وانفقوا عليها ان ارش الخنائه يدخل في سرانها وهذا الاحتمال قد افرد ارش الخنائه
 عن غيره النفس وراعه عليها مع سرانها الى النفس **ب** ان فيه تسوية بين الاول والثاني
 في كية الضمان ومعلوم ان مورد خنائه الاول قيمته جالما عشره ومورد خنائه الثاني جالها فتمت
 تسوية وكيف تغوز الثاني اكثر من نصف قيمته بمورد خنائه وعلى اعلى قيمته من خنائه الى حين
 التلذذ لا يما **خنائه** الثاني اكثر من خنائه الاول لان الاول المثل وربما من عشر وهو
 العشر والثاني المثل وربما من تسعة وهو التسع فلو كان ساوي الاول كان عليه تسعة عشر
 درهم وعلى الاول اذا كان على الثاني درهم درهم وتسع فزيادة القيمة عند خنائه الاول بمقابلته فمورد
 ارش خنائه عن ارش خنائه الثاني وبالعكس فتساونا انا **اقول** كل واحد منهما المثل
 نصف النفس وخال خنائه الاول فتمت خمسة وخال خنائه الثاني كانت قيمته اربعة ونصف
 فكيف تساوان واذا ضمن كل واحد درهما وقرر الدرهم في الصورين واحدا لم يخلف قد

في كتابه في الفقه
 في كتابه في الفقه
 في كتابه في الفقه

وانما يخلف سببه الى الاعداد لاجل اختلاف الاعداد لا اختلاف قلبي **قال** **فليس**
 الله سره وكذا الوجه الثالث ظلم ايضا ونصف الثاني بان فيه اسقاط حكم خنائه الثاني لانها صارت
 نفسا واوجب ارش خنائه الاول وقد صارت نفسا **اقول** هذا البراءة على الاحتمال الثاني
 ونقول ان يقول هذا الاحتمال الثاني يشمل على حكمين متباينين فكون باطلا اما الاول
 فلانه ادخل ارش خنائه الثاني في سرانها ولم يدخل ارش الاول مع اتحاد السبب فيها فان سرانه
 الخنائه ان انصبت دخول ارشها في سرانه انصبت فيها والا فلا بينهما واما الثانية فلم يثبت على
 عن الحكم بحكمين متباينين اعترض ما تقدم من الفرق والجواب **انه** لا ينفذ لان عدم
 سبق خنائه اخرى له لا يضيء عدم الدخول كما في الحر **قال** **وليس** الله سره والاربع
 صحت ايضا لانه اوجب ارش نصف الخنائه وهو في الحكم كانه خنائه متلف نصف الصيد
 وكان يجب ان يدخل جميعا في نصف النفس **اقول** الواجب ان يدخل كل الارش في السرانه
 لان الواجب بالسرانه هو مجموع ما اوجبه الخنائه لورود النفس على ان كية ما اوجبه الخنائه مما
 يستقر عند السرانه ولم يمتد من الشارع احباب سي من الارش زياده على ما انصتته السرانه وفيه
 نظر لان وجوب دخول جميع ارش محل واحد في خنائه ليس مطلوبا بل مع اسفلاله فان مع
 الاستقلال بدخل كل الارش في كل النفس بدخل نصف الارش في نصف النفس **قال** **وليس**
 الله سره وسقط الخامس لانه اوجب لصاحب الصيد كمال ماله وذا المثل **اقول** هذا
 الوجه قد ذكرناه فيما مضى وموان الالاف المال بوجب كمال قيمته لما لك على الخنائه فالصوره عنها بعين
 سبب مجمع **قال** **وليس** الله سره والسادس صحت لما فيه من الزام الثاني زياده لوجه
 لها **اقول** هذا اعراض على الوجه السادس وموانه قد اوجب على الثاني زياده لوجه
 لها وذلك لانه اذا انصبت العشر على تسعة عشر ضربا تسعة عشر في عشر بلع المجموع طابه
 وتسعين ثم قسمها على تسعة عشر فكون نصيب الواحد تسعة عشر فاذا احتلها على الاول عشر
 من تسعة عشر من عشر فعدا وجبا عليه طابه جز من طابه وتسعين جزا وذلك خمسة درهم
 وخمسة احزا من تسعة عشر جزا من درهم واذا اوجبا على الثاني تسعة عشر من تسعة عشر من
 عشر جزا من تسعة عشر جزا من درهم والاربع عشر جزا من تسعة عشر جزا من درهم

وهو الذي نصف تسعة دراهم اربعة دراهم ونصف وعي خمسة وثلاثون جزءا ونصف جزء من تسعة عشر
جزءا من درهم فلما اوجبا عليه تسعين فقد رزنا على خاتمه على نصف نفس قيمتها تسعة دراهم اربعة اجزاء
ونصف جزء من تسعة عشر جزءا من درهم وما ذكرناه من الاعراض يمنع كون الزيادة لا ووجهها وسند
ان وجهها قد ذكرناه فيما تقدم وهو ان الثاني رادت جناحه على جناحه الاول بانه النصف درهمان عشرة وولد
لهم جوابه ايضا وانما ان الاول ضمن خمسة دراهم وعي نصف النفس التي هي عليها وفيها عشرة ونصف
درهم الذي نقصه من النصف الذي ضمنه الثاني وهو تسعة اجزاء ونصف من تسعة عشر جزءا من درهم والخمسة
درهم خمسة وتسعون جزءا من درهم والبقية اجزاء ونصف من تسعة عشر جزءا من درهم وولد وجهها عليه
خمس اجزاء لان الثاني ضمن اربعة ونصف والاول **والثاني** قدس الله سره والاقرب عندي الاحتمال ان
الاول ألف نصف النفس وفيها عشرة فكون عليه خمسة والثاني ألف النصف وفيها تسعة فكون
عليه اربعة ونصف فنقسم عشرة على تسعة ونصف نفعي الاول فالحصص خمسة وعلى الثاني فالحصص نصف
الثاني ذكر المصنف وجه القرب وعندى منه نظرا لان الاول ألف النصف والنصف النصف الذي
دخل ضمان الثاني نصف آخر ولو ضمنه الثاني لمعنى ان ضمنه هو ولا بد ووجب راداه عليه على خاتمه
لان جناحه نصف نفس قيمتها عشرة لان الحسابات قد تجر الى الحجاب الرادات كما اذا قطع يدى عبد
وجاء آخر بقتله واعتبر من بان فاطم الدين لا شره له في العقل والعسل فاطم انما القطع واقع
موقع الاول والاول له شره في العقل مع الثاني فلم يكن جارا بجري الاندمال بالنسبة الى القطع **ج**
الثالث في محل الواجب **قال** قدس الله سره العقل ان كان
عقلا وراعى الخافى والاولى على الذي هي على الجاني في ماله وان مات احد من تركه فان حرب قبل ان
من عائلته اقول **الثاني** اذا ضرب الحر العاقل عبدا كما فعله في الدم طاحكه اخلف الاصحاب في هذه
المسئلة على اقول **الثاني** في النهاية لو خذ له من ماله فان لم يكن له ماله اخذت من الارث والاقر
من اولياء الذين يرون الله ويحبون ابن التراج والسيد من هذه وادعى عليه الاجماع ويحرم قال ابو
الصلاح **قال** سقوط القصاص لا يبيد سواء كان العاقل غنيا او فقرا ولا يحب في ماله ولا على
غيره وهو قول ابن ادراس وهو الشرح في الخلاف وقال في المسقوط وقال في مقرر سقط القصاص الى
غيره قال وهو الذي يقتضيه مذهبا **ج** ان كان له ماله اخذ من ماله والا فلا شيء على العاقل ولا غيرهم

وهو قول بعض الاصحاب وهو قوي واخبار والذي في المختلف وان الحديث قول الشيخ في النهاية وفي
عليه لوجوه **آ** قوله تعالى فمن قبل طلوعه فقد جعلنا لوليه سلطانا **ك** قوله عليه السلام لا يطلع
دم امر مسلم **ج** ما رواه احمد بن محمد بن نصر عن الباقر عليه السلام في رجل قتل رجلا عمدا فلم
يؤد عليه حتى مات قال ان كان له مال اخذ منه والا اخذ من الاقرب والاقر من الاقرب وعن ابن بصير عن
الصادق عليه السلام قال ماله عن رجل قتل رجلا عمدا ثم ضرب العاقل فلم يؤد عليه قال ان كان
له مال اخذت الله من ماله والا فمن الاقرب والاقر فانه لا يطلع دم امر مسلم **ك** ان كان له مال و
حق يسقط الى ماله والا يطلع دم المسلم هذا خلف وان لم يكن له مال فعاقبته بربون الله مع العفو عن
الى الله فكان عليه ونفعها عنه **ل** ان السارح اوجب دمه لخطا وجفظ للقبول وحسب الجراه
ورجرا عن العقل مع العداولي وبعارض الكل قوله عليه السلام لا يعمل العاقل عمدا الحديث **قال**
قدس الله سره منها مصلان الاول في حمة العقل وهي اسان الاول القرابة وانما العمل منها العصبية
خاصة وهي كل من يرب بالابن او بالاب كالاخوة والاعمام والاولاد وما لا يشترط كونهم ورثة في الحال
وقيل العصبية من يرث الله وليس بعيد لان الروح من المفقوت بالام على الاصح بربون الله وليس
عصبية وكذا المقرب بالاب اذا كان ابني العقل فخصه بالكون من العصبية دون الابان ودون الاخوة
والمقرب بالام وقيل الاقر من يرث بالنسبة ومع عدمه يشترك في العقل من من مقرب بالام مع
من مقرب بالاب ابانا وقيل لا يدخل العقل الاباء والاولاد والاقر من دخولها اقول **هـ** هذه امسائل
اخلف عنها في تفسير العصبية الذين يعملون قتل الخطا على اقول احدها ما احسان المصنف هنا
وهو اخبار الشيخ في المسقوط وان التراج وثانها قول الشيخ في النهاية وهو ان الواقف الذين
يرون دمه العاقل ان لو قتل ولا يلزم من لاوت من منه شيئا على حال واليه اشار المصنف بقوله وقيل ان الله
المصنف بانه غير مانع فان الروح من المفقوت بالام بربون الله وليسوا بعصبية اما المصنف الاول
فلما لم يبي شراب واعتنا المصنف الثانية فاجمعها وان لا يبي المقرب بالاب بربون الله وليس
عصبية والمؤيد من يرا في شراب وبالشها قول المصنف وهو انهم عصبية الرجال دون النساء ولا
يؤخذ من اخوة من امره شي ولا من اخواله لانه لو قتل واحد دمه ما استحق اخوة لانه واخوانه
منها شيئا فلا يلزم ان يكون عليهم شي وقال ابن الحسيد هم المستحقون لميراث العاقل من الرجال العاقل

